تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

حول اجتماعات الجمعية العامة الـ145، والدورة الـ210، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا، 11 – 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،

حول اجتماعات الجمعية العامة الـ145، والدورة الـ210، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا، 11 – 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

مقدمة:

في الفترة من11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، انعقدت بدعوة من البرلمان في رواندا، اجتماعات الجمعية العامة الخامسة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ210 للمجلس الحاكم للاتحاد والاجتماعات ذات الصلة في كيغالي (مركز كيغالي للمؤتمرات (KCC))

شاركت في هذه الفعاليات وفوداً برلمانية تمثل (121) برلماناً أعضاءً في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تقدم للبرلمانات والمجالس العربية الموقرة، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع الاجتماعات، وأهم القضايا التي تم تداولها، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. والأمانة العامة للاتحاد تأمل أن تتلقى أي ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أي تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. وسيتمّ لاحقاً ترجمة التّقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وسيوزّع على البرلمانات والمجالس العربية الموقّرة، تعميماً للفائدة.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحات
حفل الافتتاح	06 – 04
اجتماعات الدورة الـ 210 للمجلس الحاكم	27 – 07
اجتماعات الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي	64 – 28
اللجنة التنفيذية	70 – 65
اللجنة الفرعية للتمويل	70
منتدى النساء البرلمانيات	73 – 71
منتدى ومجلس البرلمانيين الشباب	76 – 74
اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى	90 – 76
الأنشطة والفعاليات أخرى	101 – 91
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	106 – 102
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	112 – 107
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	113
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية	113
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	113
أنشطة الاتحاد البرلماني العربي	114
الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة	119 – 115
الخاتمة	120

أولاً – حفل الافتتاح

أقيم حفل افتتاح الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في مركز كيغالي للمؤتمرات، في رواندا الساعة 11:00، يوم الثلاثاء 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بحضور فخامة الرئيس السيد بول كاغامي ويدودو.

وفي رسالة عبر الفيديو، ***قال السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة***، إن الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي هي جسر حاسم بين المجتمع المحلي والعالمي، مما يسمح بإدخال شواغل الناس إلى الساحة الدولية. وأشاد بتركيز الجمعية العامة على المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير، وهنأ رواندا إذ إنها أول دولة في العالم ذات أغلبية نسائية في البرلمان. وينبغي للبرلمانات أن تعمل لضمان حصول المرأة على الفرص نفسها للجلوس على مائدة صنع القرار مثل الرجل، وينبغي لها أن تتخذ إجراءات لحماية المرأة في السياسة من التهديد المتزايد بالعنف. وقد أتيحت للبرلمانات والحكومات والأمم المتحدة فرصة العمل معاً للمضي قدماً وبشكل أسرع نحو عالم يسوده السلام والمساواة والفرص للجميع.

ورحبت ***السيدة هديجا مورانغوا، عضو مجلس الشيوخ في رواندا، رئيسة المراسم،*** *بالمندوبين في كيغالي.*

وشكرت ***السيدة دوناتيل موكابواليسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا،*** فخامة الرئيس السيد بول كاغامي على حضوره ورحبت ترحيباً حاراً بالمندوبين من جميع أنحاء العالم في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي. ومثّلت الجمعيات العامة لحظات رئيسية في التزام الاتحاد البرلماني الدولي بإضفاء بُعد برلماني على التعاون الدولي والحوكمة العالمية وحل القضايا الدولية الرئيسية. ويرد عنصر هام من أهداف الاتحاد البرلماني الدولي الرئيسية المتمثلة في السلام والديمقراطية، يُبرز في التزامه القوي بضمان مشاركة المرأة في السياسة على قدم المساواة مع الرجل.

وكان المقصود من موضوع الجمعية العامة، *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً*، أن يكون بمثابة دعوة إلى إيقاظ المؤسسات البرلمانية للتفكير في الحالة الراهنة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتقييمها، وتحديد سبل النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجندري في المجالين السياسي والاقتصادي في كل بلد. وفي رواندا، فإن تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والمرأة في القيادة، وتمكين المرأة بشكل عام أكثر، هي ضرورات دستورية. ويعتبر الالتزام السياسي بهذه القيم قوياً على أعلى المستويات. فالمرأة تؤدي في رواندا دوراً نشطاً، مساوياً للرجل، في التحول الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وشكرت المندوبين على الثقة التي أولوها لبرلمان رواندا لاستضافة الجمعية العامة، وكررت التزامها القوي بضمان تلبية الفعالية لتوقعات المندوبين.

وأعرب ***السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي***، عن خالص امتنانه لبرلمان رواندا لاستضافته الجمعية العامة. كان من دواعي سروره الشخصي أن يعود إلى قلب قارته الأصلية في إفريقيا. وقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي على مدى سنوات عديدة مع برلمان رواندا لبناء أحد أكثر البرلمانات تطلعاً إلى المستقبل ومراعاة للاعتبارات الجندرية في العالم. وقدمت رواندا دليلاً على أن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والمؤسسات التي تراعي المنظور الجندري هما محركان للسلام والمرونة. لا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه حقق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء (الجندرية) ولا يمكن لأي برلمان أن يدعي أنه يراعي المنظور الجندري بنسبة 100٪، لذلك يجب أن تنظر المناقشة العامة، المعقودة في الجمعية العامة الحالية، في أساليب للتعجيل بالتقدم لتحقيق هدف المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

وللأسف فإن إفريقيا تعاني حالياً من وباء عدم الاستقرار والانقلابات. ولا يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أبداً أن يتغاضى عن أي تولي للسلطة بواسطة القوة العسكرية. وتعتبر مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* هي إحدى الأساليب التي يستجيب بها الاتحاد البرلماني الدولي للحالة. ودعا جميع البرلمانات الأعضاء إلى السعي للتوصل إلى حلول دينامية ومبتكرة لإعادة السلام الدائم، وتثبيط الاستجابات العسكرية لعدم الاستقرار، ودعم التنمية المستدامة في جميع أنحاء إفريقيا. كما دعا الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي إلى النظر في إقامة شراكة جديدة مع مختلف المؤسسات في القارة الإفريقية لتحديد المسارات لمعالجة عدم الاستقرار المزمن في إفريقيا.

وقد أوضح الآباء المؤسسون للاتحاد البرلماني الدولي أهمية نشر إمكانات البرلمانات والدبلوماسية البرلمانية كمساهمة في حل النزاعات. وأعرب عن أمله في أن تتذكر الجمعية العامة في كيغالي الالتزام القاطع للمجتمع البرلماني العالمي بعدم ادخار أي جهد في استكمال الدبلوماسية التقليدية من أجل إحلال السلام في عالم مضطرب.

وشكر ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي*** برلمان رواندا على حسن ضيافته وعمله في التحضير للجمعية العامة، وأشار إلى أن حضور رئيس رواندا دليل على التزامه بتعددية الأطراف والعمل البرلماني. وهنأ الرئيس على النجاح الاقتصادي لرواندا في إعادة البناء بعد الإبادة الجماعية في العام 1994، وروح المصالحة والحوار التي سادت ليس فحسب برلمان رواندا ولكن البلد بشكل عام.

ولا يزال العالم يواجه العديد من التحديات نفسها التي واجهها في الجمعية العامة السابقة: تغير المناخ، والفقر المتزايد وعدم المساواة، والإرهاب، وأزمات الهجرة. وأضاف أن الحرب في أوكرانيا لها أثر عالمي وأن ضم روسيا الاتحادية مؤخراً لمزيد من الأراضي الأوكرانية يشكل انتهاكاً آخر للقانون الدولي. ولا تزال حقوق الإنسان تنتهك في جميع أنحاء العالم، ولا سيما حقوق المرأة، كما هو الحال في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث يجب استخلاص الدروس من الحالة المأساوية لمهسا أميني. ومع ذلك، برزت عدة أسباب للأمل: زيادة الحوار بين الأديان كما يتضح من الاجتماعات الأخيرة والمقبلة، والرياضة كوسيلة لتوحيد الناس، كما يتضح من بطولة كأس العالم لكرة القدم المقبلة في دولة قطر، والمشاركة المتزايدة للشباب في السياسة.

كما أن تمثيل المرأة في السياسة آخذ في الازدياد، وقدمت رواندا مثالاً ساطعاً في هذا الصدد، حيث أن أكثر من 60 في المئة من أعضاء مجلس نوابها من النساء. ويسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن يكون قدوة حسنة بشأن

المساواة بين الرجال والنساء من خلال تدابير تكفل التوازن الجندري في كل جانب من جوانب عمله. بالإضافة إلى الجمعية العامة الحالية، تمت استضافة الجمعيات العامة الثلاث السابقة للاتحاد البرلماني الدولي في بلدان ترأس امرأة برلمانها، ويبدو من المرجح أن تحذو الجمعيتان العامتان التاليتان حذوها.

وقد خذل المجتمع الدولي رواندا في التسعينيات؛ وهذا خطأ يجب ألا يكرره أبداً. ويحتاج البرلمانيون إلى العمل معا، والدخول في حوار وتحديد حلول للمشاكل العديدة التي يواجهها العالم، من أجل ترك عالم أكثر سلاماً وشمولاً واستدامة للجيل القادم.

ورحب ***فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا***، بالمندوبين الموفدين إلى رواندا وشكرهم على اختيار بلده مضيفاً للجمعية العامة الـ145. وأشار إلى أن الهدف الرئيسي للبرلمانات هو حماية مصالح المواطنين وأن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه من دون المشاركة الكاملة والنشطة للمرأة، ولا سيما في المناصب القيادية. ومن الأسهل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) عندما يعترف بها كحق للجميع في كل مكان. فالمرأة هي العمود الفقري للمجتمعات التي تتمتع بالمرونة والسلام. وقد لعبت المرأة ولا تزال تؤدي دوراً حاسماً في رحلة التحول في رواندا. لم تكن هناك حلول سريعة للمجتمعات الشاملة، لكن كانت المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) مسؤولية مشتركة حيث يقع على عاتق الرجال واجب التحدث وليس أن يكونوا مجرد عابري سبيل.

وللبرلمانات أيضاً دور هام تؤديه في مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية. لقد أصبح إنكار الإبادة الجماعية والتحريفية، بشكل سريع، تهديداً متزايداً للسلام والأمن على مستوى العالم. ويتعين على البرلمانات مضاعفة جهودها لتجريم جميع أشكال التجريد من الإنسانية والعنصرية في جميع أنحاء العالم. لا يمكن لأي منطقة في العالم أن تدعي أنها تمتلك كل شيء. ومن مسؤولية الجميع العمل من أجل الديمقراطية والسلام من خلال التعاون. ويشكل التضامن في مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية اعترافاً بالإنسانية المشتركة من أجل تحسين المجتمعات وحماية الأجيال المقبلة.

وأعرب عن أمله في أن تتخلل هذه الرسالة النقاشات في الأيام المقبلة، وتمنى للمندوبين إقامة ممتعة في رواندا.

وأعلن فخامة الرئيس، السيد بول كاغامي افتتاح الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ 210 للمجلس الحاكم

انعقدت في إطار الجمعية العامة الخامسة والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة الـ 210، للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الدورة الـ 210 للمجلس الحاكم، المتضمنة البنود التالية:

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 209 للمجلس الحاكم

3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 145

4. تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ209 للمجلس الحاكم

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

5. تقرير الأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ209 للمجلس الحاكم

سيحيط الأمين العام المجلس بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ دورته السابقة، ويقدم لمحة عامة عن الإنجازات الرئيسية لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2022-2026.

6. تقرير حول عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في أوكرانيا

سيتم اطلاع المجلس الحاكم على العمل الذي قام به فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي منذ إنشائه في آذار/مارس 2022.

7. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

8. الموازنة الموحدة للعام 2023

ستتم دعوة المجلس الحاكم إلى اعتماد الموازنة الموحدة للعام 2023.

9. المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

ستتم دعوة المجلس الحاكم للمصادقة على الاستراتيجية لتنفيذ التوصيات من التقرير المستقل التابع للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة.

10. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

(أ) حالة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي

(ب) استعراض حالة المراقبين الدائمين في الاتحاد البرلماني الدولي

(ج) حالة برلمانات معينة

سيحصل المجلس الحاكم على تحديث عن حالة بعض البرلمانات.

11. تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

12. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

13. تقديم تقارير من الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

سيستمع المجلس الحاكم إلى تقرير بناء على الردود التي وردت من الأعضاء حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، والمقررات الأخرى.

14. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى:

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

(ج) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(د) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

(و) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(ز) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ح) مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

(ط) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

(ي) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

15. تعيين اثنين من المدققين الداخليين للعام 2023

(راجع المادة 41 من مجلس الحاكم)

16. انتخابات اللجنة التنفيذية

(راجع المادة 21 (ي) من النظام الأساسي والقواعد 37 و38 و39 من المجلس الحاكم)

سينتخب المجلس الحاكم عضوين اثنين للجنة التنفيذية ليحلا محل السيد تشين غومين (الصين)، والسيد م. غروجيك (صربيا) اللذين تنتهي ولايتهما في الدورة الـ210 للمجلس الحاكم. سينتخب المجلس الحاكم أيضاً عضواً ليحل محل السيد ج.ب. لوتولييه (شيلي)، الذي لم يعد برلمانياً.

17. ما يستجد من أعمال

ناقش المجلس بنود جدول أعماله وفق ما هو مبين أعلاه، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفي ما يلي عرض لبعض قرارات المجلس، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ145

اقترح المجلس الحاكم، في جلسته الأولى التي انعقدت في 12 تشرين الأول/أكتوبر، انتخاب السيدة د. موكابالیسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا، رئيسة للجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطته خلال الأشهر الستة الماضية. وخلال 22 زيارة و45 اجتماعاً ثنائياً و10 اجتماعات عبر الإنترنت في تلك الفترة، سعى إلى تعزيز قيم الاتحاد البرلماني الدولي واستراتيجيته، وتحقيق العضوية العالمية وتعزيز بروز الاتحاد البرلماني الدولي. وأعرب المجلس الحاكم عن تقديره لجهود الرئيس، ولا سيما تلك المتعلقة بتحقيق العضوية العالمية، حيث لا ينبغي ترك أي برلمان خارج المجتمع البرلماني.

3.تقرير الأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عن الأنشطة التي قام بها الاتحاد خلال الأشهر التسعة الماضية لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. منذ كانون الأول/يناير 2022، تم تنظيم 36 نشاط دعم وطني لبناء القدرات في 16 بلداً؛ وقد تم تنظيم 45 فعالية إقليمية وعالمية لتعبئة العمل البرلماني والاستفادة منه وتيسير التعلم، وتم إصدار أكثر من 10 منشورات وأدوات. سيتم تقديم تقرير أكثر شمولاً عن تأثير عمل الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2022 إلى الأعضاء في الجمعية العامة المقبلة، وفقاً للممارسة المعتادة.

*****

4.سياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي

وافق المجلس الحاكم على سياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية بناءً على اقتراح من الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح. كان الغرض من هذه السياسة هو تحديد المبادئ الأساسية في معالجة البيانات الشخصية وتحديد أدوار ومسؤوليات الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه والأطراف الثالثة، في محاولة لضمان الحماية الكافية للبيانات التي تحتفظ بها المنظمة وتعالجها. كانت السياسة متسقة مع المعايير الدولية السائدة.

*****

5.سياسة لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفعاليات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى

بالإضافة إلى توصية من مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، التي ناقشتها اللجنة التنفيذية أيضاً، وافق المجلس الحاكم على النهج التالي في ما يتعلق بتطوير إطار الاتحاد البرلماني الدولي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات. يتألف النهج من ثلاثة التزامات:

1. يوافق الاتحاد البرلماني الدولي على الاستفادة من *مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك الخاصة بمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة* كأساس لسياسات الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة التحرش؛

2. تضع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وتنفذ خطة للتدابير العملية، بما يتماشى مع مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك؛

3. تراقب مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) بانتظام خطة التنفيذ وتقدم تقارير عنها إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

وأعربت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن تحفظها على الإشارات إلى الهوية الجندرية والتوجه الجنسي في مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك *الخاصة بمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة.*

*****

6.الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد حتى 31 تموز/يوليو 2022 وقائمة محدثة بالاشتراكات المقررة غير المسددة. في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، كانت ستة أعضاء من البرلمانات (الكونغو، وغينيا-بيساو، ودولة ليبيا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وعضوان منتسبان

(برلمان الأنديز وبرلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا)) متأخرة لمدة ثلاث سنوات كاملة، وبالتالي فهي مسؤولة عن تعليق حقوق عضويتها بموجب المادة 5 الفقرة 3 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي. تأخر ثلاثة أعضاء (جمهورية إفريقيا الوسطى، وهايتي، وفانواتو) لمدة عامين كاملين وخضعوا لعقوبات المشاركة والتصويت.

وقدمت السيدة ك. وايدغرين (السويد) تقريراً باسم اللجنة التنفيذية، وأحاطت علماً بأن الوضع المالي الراهن للاتحاد البرلماني الدولي سليم وأن الإيرادات والمصروفات والاحتياطيات كانت في المستوى المستهدف. وقد تم إنجاز أعمال الجمعية العامة في نوسا دوا بأقل من الموازنة بشكل طفيف بفضل الوفورات التي تحققت. كان الأمين العام يبذل جهوداً متواصلة للمتابعة مع جميع الأعضاء الخاضعين لجزاءات الدفع، وقد تم إحراز تقدم على الرغم من الوضع المالي العالمي الصعب. كان التمويل الطوعي على ما هو مستهدف وظل عند حوالى ربع إجمالي الإيرادات، مما تجنب خطر الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي. وأحاط المجلس الحاكم علماً بأن إيرادات ونفقات الاتحاد البرلماني الدولي تسير على المسار الصحيح ومن المتوقع أن تظل كذلك حتى نهاية العام.

*****

7.الموازنة الموحدة للعام 2023

تم تقديم مشروع الموازنة الموحدة للعام 2023 إلى المجلس الحاكم. وقد تم إعداد مشروع الموازنة تحت إشراف اللجنة الفرعية للتمويل ووفقاً لتوجيهاتها. قدمت السيدة وايدغرين تقريراً نيابة عن اللجنة التنفيذية، ووصفت كيف تم وضع الموازنة لدعم أهداف الاستراتيجية لتطوير النظم البرلمانية مع بناء منظمة مستقرة وقوية مالياً. كأولويات رئيسية، ركزت موازنة العام 2023 على دعم الديمقراطية والسلام والأمن وتغير المناخ والتنمية والجندر، بالتوازي مع التحول الرقمي للاتحاد البرلماني الدولي الذي يسهل تنفيذ الاستراتيجية. تم تخصيص دخل ونفقات بقيمة 18.5 مليون فرنك سويسري لتحقيق ذلك. عملت الأمانة العامة بجد لتحقيق وفورات وكفاءة ولتقليل التكاليف إلى الحد الأدنى كل عام. في الوقت نفسه، تم بذل جهود ناجحة لجذب التمويل الخارجي لبرامج الاتحاد البرلماني الدولي، والذي يمثل ما يقرب من ربع إجمالي دخل الموازنة في العام 2023. وشكرت السيدة وايدغرين الأمين العام والفريق المالي للأمانة العامة على عملهم وعلى ارتفاع جودة الوثائق المعدة، وضمان الشفافية والمساءلة التامة.

وبعد 133 عاماً، كان الاتحاد البرلماني الدولي سليماً من الناحية المالية ولكن لا ينبغي اعتبار ذلك أمراً مفروغاً منه. إلى جانب الموافقة على الموازنة للعام 2023، أوصت اللجنة التنفيذية بالتزام مالي طويل الأجل. ومن واجب الجيل الحالي من البرلمانيين أن يكفل للجيل القادم أيضاً موارد مالية مستقرة وقوية لمواصلة عمل المنظمة. وكانت المساهمات المقررة للأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لا تزال عند المستوى نفسه في العام 2022 كما كانت في العام 2007 وظلت متشابهة لجدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، مع تعديل العضوية المختلفة. ونقلت السيدة وايدغرين توصية اللجنة التنفيذية بإعادة موازنة مستوى مساهمات الاتحاد البرلماني الدولي لمواجهة تحديات الاحتياجات والتضخم في المستقبل. ومع توسيع نطاق جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، إنه من الحكمة إعادة الاتحاد البرلماني الدولي تدريجياً إلى مستوى مساهمته للعام 2010 بإضافة نسبة 3٪ سنوياً إلى مجموع المساهمات خلال فترة الاستراتيجية

2023-2026. بعد ذلك الوقت، اعتباراً من العام 2027 فصاعداً، أوصت اللجنة التنفيذية بالتخطيط لزيادة سنوية بنسبة 2٪ للحفاظ على قدرة الاتحاد البرلماني الدولي. كما سيتم الحصول على مبالغ إضافية من الأعضاء المنتسبين (برفع الحد الأدنى للمساهمة إلى نسبة 0.02٪) وبعض المراقبين (بفرض رسوم رمزية).

ووافق المجلس الحاكم على توصيات المساهمات طويلة الأجل ووافق على الموازنة الموحدة للعام 2023.

*****

8. المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

نظر المجلس الحاكم في تقرير عن المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة وأقره.

وقد أعد الاتحاد البرلماني الدولي هذه الوثيقة في أعقاب عملية استمرت عاماً كاملاً بدأت بتقييم لعمله مع الأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية. ناقشت اللجنة التنفيذية عدة نسخ لهذا التقرير منذ شباط/فبراير 2022. يأخذ التقرير في الاعتبار استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 ويوفر خارطة طريق لتعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي نيابة عن البرلمانات في الأمم المتحدة. وأعرب الأعضاء عن سرورهم لأن جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة ستستمر، مع توقع جلسة العام 2023 في شباط/فبراير، وأن مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة سيجتمع في كانون الثاني/يناير لمناقشة الاستراتيجيات لجعل عمل اللجنة أكثر فعالية.

وستنظر اللجنة التنفيذية في توصيات المكتب في اجتماعها خلال الجمعية العامة الـ146 في مملكة البحرين.

*****

9. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

ناقش المجلس الحاكم مسألة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب. وفي ما يتعلق بحالة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي، أحاط المجلس الحاكم علماً مع التقدير بالتقدم الذي أحرزه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام في جهودهما الرامية إلى تحقيق العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بالبرلمانات غير الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي. وأعرب المجلس الحاكم عن امتنانه لرئيس برلمان غويانا على دعمه الثابت لهذه المبادرة. وأعرب عن أمله في أن تنضم بيليز وجزر البهاما إلى الاتحاد البرلماني الدولي قريباً.

وأما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد أشاد المجلس الحاكم بجهود بعض الأعضاء من أجل عودة الكونغرس الأمريكي إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وقد أحاط المجلس الحاكم علماً بتذكير الرئيس لكل عضو بإبداء دعمه لهدف العضوية العالمية.

وقد أحاط المجلس الحاكم علماً بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لحالة المراقبين، ووفقاً لتوصية اللجنة التنفيذية، اعتمد التوصيات الواردة في مذكرة التقييم.

ووافق المجلس الحاكم على طلبات الحصول على صفة مراقب التي وردت من الجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وشبكة البرلمانيين العالمية يونايت لإنهاء الأمراض المعدية (UNITE).

وأحيط المجلس الحاكم علماً بنتائج مداولات اللجنة التنفيذية بشأن مسألة إنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي في جميع أنحاء العالم. وقدمت الوثيقة التي عممت على أعضاء المجلس الحاكم توضيحات بشأن عدة نقاط منها الأساس المنطقي لفتح مكتب إقليمي، والمتطلبات والتحديات المتعلقة بإنشاء هذا المكتب. وأشارت إلى العرضين المقدمين من أوروغواي وجمهورية مصر العربية لاستضافة مكتبين إقليميين لمناطق مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمجموعة العربية. وكرر الأمين العام التوضيحات الواردة في المذكرة بشأن طبيعة المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، التي ينبغي أن تكون وحدات إدارية للاتحاد البرلماني الدولي، وليس أجهزة سياسية. وستهدف لمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ استراتيجيته من حيث خطط العمل والبرنامج. وستعمل المكاتب الإقليمية بالتعاون مع المجموعات الجيوسياسية وتحت سلطة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الذي سيحتفظ بالمسؤولية النهائية عن إنشاء الهياكل الإدارية وفقاً لاحتياجات الاتحاد البرلماني الدولي. وعلى أساس هذه التوضيحات، أيد المجلس الحاكم استنتاجات اللجنة التنفيذية بشأن النقاط الأربع التالية:

(أ) مبدأ فتح مكاتب إقليمية (مع معارضة السويد)؛

(ب) المتطلبات لفتح تلك المكاتب؛

(ج) الإحاطة علماً بالعرضين المقدمين من أوروغواي وجمهورية مصر العربية (مع تحفظات أعربت عنها نيجيريا)؛

(د) طلب الأمين العام إجراء مشاورات مع هذين البلدين وتقديم تقرير عن النتائج في الدورة المقبلة للمجلس الحاكم.

وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء نية المكتب المقترح في جمهورية مصر العربية لتمثيل المجموعة العربية، حيث أن جمهورية مصر العربية كانت تقع جغرافياً في إفريقيا. واقترحوا أن تؤخذ هذه المسألة في الاعتبار في المشاورات التي سيجريها الأمين العام مع السلطات المصرية.

وأعرب المجلس الحاكم عن قلقه إزاء عدم الاستقرار المزمن الحالي في إفريقيا بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية، لا سيما في غرب إفريقيا. وفي حين أدان المجلس أي شكل من أشكال الوصول إلى السلطة بخلاف إجراء انتخابات شفافة وشاملة وشعبية، فقد أسند إلى الأمين العام ولاية الشروع في مشاورات واسعة النطاق مع مؤسسات الشعوب الأصلية الإفريقية، بما في ذلك البرلمان الإفريقي وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والمنتدى البرلماني لمجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، وما إلى ذلك، مما سيمكن الاتحاد البرلماني الدولي من التفكير في كيفية الإسهام بفعالية في الجهود الرامية إلى وقف موجة عدم الاستقرار في إفريقيا.

وأحاط المجلس الحاكم علماً باقتراح الأمين العام بتكليفه هو والرئيس بالعمل مع برلماني أرمينيا وأذربيجان من أجل التوسط بين البلدين على المستوى البرلماني لتعزيز الحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاع الحالي في المنطقة، وأيد هذا الاقتراح.

وأحيط المجلس الحاكم علماً بحالة بعض البرلمانات واعتمد عدداً من توصيات من اللجنة التنفيذية.

وفي **أفغانستان**، أعرب المجلس الحاكم عن أسفه لتدهور الحالة، وكذلك حالة حقوق الإنسان للبرلمانيين. وفي هذه الحالة، قرر المجلس الحاكم الإبقاء على قراره السابق بمواصلة إظهار التضامن مع الأعضاء السابقين في البرلمان المنحل وإشراكهم في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب بدون تصويت.

وأعرب المجلس الحاكم عن بالغ قلقه إزاء الحالة في **بوركينا فاسو**، حيث وقع انقلابان في غضون ثمانية أشهر. وأُبلغ المجلس الحاكم بالاتصال الأولي الذي أجراه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مع رئيس الجمعية التشريعية الانتقالية، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الهيئات التشريعية لتقديم المساعدة إلى البلد في ضوء العودة السريعة إلى الحكم الدستوري. كما أُبلغ المجلس الحاكم بأن السلطات الجديدة ستفي بالتزام رئيس الدولة السابق بإجراء انتخابات في العام 2024. وأحاط المجلس الحاكم علماً مع الأسف بالتطورات الأخيرة، لكنه أعرب عن أمله في أن تنشأ في الأيام أو الأسابيع المقبلة سلطة تشريعية انتقالية وأن يتم تأكيد الجدول الزمني الانتقالي للعام 2024، بما في ذلك الموعد النهائي لتنظيم الانتخابات. وعلى هذا الأساس، لن تعلق عضوية بوركينا فاسو.

وفي **غينيا–بيساو**، أُبلغ المجلس الحاكم بأنه لم يطرأ أي تغيير يذكر. لا تزال ترد خلافات داخلية بين البرلمان ورئيس السلطة التنفيذية، الرئيس. علم المجلس الحاكم أنه تم حل البرلمان، في ضوء الانتخابات الجديدة في كانون الأول/ديسمبر 2023، بينما ظل البرلمانيون المنتهية ولايتهم أعضاء في البرلمان. وأحاط المجلس الحاكم علماً بهذا التطور وشجع الأمانة العامة على دفع السلطات نحو تطبيع الحالة في أقرب وقت ممكن.

وفي ما يتعلق **بميانمار**، لاحظ المجلس الحاكم مع الأسف أنه لم يحدث أي تطور كبير منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة. وقد تفاقمت الحالة مع إعدام بعض البرلمانيين. قال المجلس العسكري إنه سينظم الانتخابات بحلول آب/أغسطس 2023. وفي ضوء ذلك، قرر المجلس الحاكم الإبقاء على الموقف المتخذ في نوسا دوا بعدم الاعتراف بالنظام العسكري في ميانمار، تضامناً مع أعضاء البرلمان المنتخبين. كما أقر المجلس الحاكم بأن هؤلاء الأعضاء البرلمانيين غير قادرين في الوقت الحالي على العمل كبرلمان كامل العضوية. ولذلك تمسك بقراره بأن تواصل اللجنة التي تمثل بييداونغسو هلوتاو حضور الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب.

ولا يزال مجلس نواب الشعب في **الجمهورية التونسية** معلقاً، من دون أي حوار برلماني في الوقت الحاضر. وانتقل الرئيس إلى تنظيم استفتاء بشأن التعديلات الدستورية التي ستمنحه سلطات واسعة وتحد من دور مجلس نواب الشعب. تمت الموافقة على هذا الاستفتاء وبالتالي وردت خطط لإجراء انتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022 ليكون مجلس نواب الشعب كامل العضوية. وأبلغ الأمين العام المجلس الحاكم بأنه، بناءً على طلبه، اتصل بمكتب الرئيس في العاصمة، تونس، وكذلك بالسفير التونسي في جنيف. وقد أشار الرئيس التونسي إلى أنه سيرحب بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي بعد الانتخابات المقررة. وحث المجلس الحاكم السلطات على العمل بسرعة من أجل تطبيع الحالة. وكلف المجلس الحاكم الأمين العام بمواصلة النقاشات مع السلطات التونسية. وفي السياق نفسه، أعرب المجلس الحاكم عن أمله القوي في استعادة النظام الدستوري في الجمهورية التونسية بحلول نهاية العام 2022.

وأُبلغ المجلس الحاكم أيضاً بالحالة في البرلمانات الانتقالية الأخرى، بما في ذلك:

في **تشاد**، تقرر الآن إجراء الانتخابات في العام 2024، بدلاً من تشرين الأول/أكتوبر 2022 كما كان مقرراً في الأصل. ويُعزى التأخير إلى الحاجة إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق بين الجهات المعنية السياسية في ذلك البلد. وتم التوصل في الآونة الأخيرة إلى اتفاق من جانب مختلف الأطراف السياسية في البلد. ولا تزال المشاورات جارية. وقد أُطلع المجلس الحاكم على المساعدة التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي. وواصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم الدعم للبرلمان الانتقالي في تشاد، مع التركيز على الموظفين في البرلمان والتأكد من بناء القدرات عند إنشاء برلمان كامل العضوية في تشاد. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتطورات في تشاد وأعرب عن أمله في الامتثال للجدول الزمني للانتخابات المقرر إجراؤها بحلول العام 2024. وكلف المجلس الحاكم الأمين العام بمواصلة تقديم الدعم إلى البرلمان الانتقالي من أجل بناء قدرته على إنشاء برلمان كامل العضوية في المستقبل.

ولم يعلق المجلس الحاكم عضوية **غينيا**، التي تشبه حالتها كل من حالة مالي وبوركينا فاسو (قبل الانقلاب الأخير). وأشار إلى أنه ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي أن يعمل بحزم مع البرلمان الانتقالي من أجل استعادة النظام الدستوري. وقد حددت فترة انتقالية مدتها 36 شهراً، ستتبعها انتخابات في العام 2025. وأُبلغ المجلس الحاكم بالتبادل الذي أجراه الأمين العام مع سفير غينيا في جنيف، والذي نقل فيه شواغل الاتحاد البرلماني الدولي وأشار إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يود العمل مع البرلمان الانتقالي بغية الإسراع باستعادة النظام الدستوري. ووافق المجلس الحاكم على الإبقاء على الموقف الذي سبق اعتماده، أي الإبقاء على عضوية غينيا، على هذا الأساس.

وفي ما يتعلق **بمالي**، أُبلغ المجلس الحاكم بأنه من المتوقع إجراء انتخابات في شباط/فبراير 2024، كما أكد رئيس البرلمان في اجتماع مع الأمين العام في الجمعية العامة الحالية. وتعرض البلد لضغوط من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ويتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع مالي، بناءً على طلب الهيئات التشريعية، للعمل مع البرلمان الانتقالي من أجل إرساء الأسس للعودة إلى الحكم الدستوري. وفي ضوء ذلك، ساعدهم الاتحاد البرلماني الدولي على تنظيم اجتماعات بشأن الوفاق الوطني. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي هذه الجهود الانتقالية وسيساعدهم أيضاً على شرح الدستور للمجتمعات المحلية. وأنشئ برلمان انتقالي بغية اختتام الفترة الانتقالية. ووافق المجلس الحاكم على الإبقاء على القرار الذي اعتمده في نوسا دوا بالإبقاء على عضوية مالي، على هذا الأساس.

وفي ما يتعلق **بجمهورية فنزويلا البوليفارية**، أُبلغ المجلس الحاكم بأنه لم يطرأ أي تغيير على الحالة منذ الجمود في المحادثات التي جرت في المكسيك. ولم يستجب السفير في جنيف لدعوة الأمين العام للاجتماع. وفي ضوء هذه الحالة، وافق المجلس الحاكم على الإبقاء على قراره السابق بعدم الاعتراف بأي من البرلمانين المتنافسين، ولكن يمكن أن يتوخى استعراض موقفه كلما تطورت الحالة.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الأمين العام عن نقاشه مع رئيس برلمان **إسواتيني** أثناء انعقاد الجمعية العامة الحالية. ورحب رئيس البرلمان باحتمال مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في الجهود المبذولة لحل الأزمة السياسية الجارية في بلده. ورحب المجلس الحاكم بهذا الانفتاح وكلف الأمين العام بالمتابعة مع السلطات.

وأوصى المجلس الحاكم بأن يواصل الأمين العام مراقبة الوضع في البلدان التالية وتقديم تحديثات خلال الدورة المقبلة: البوسنة والهرسك، وهايتي، وجمهورية العراق، ودولة ليبيا، ودولة فلسطين، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية.

*****

10.الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى التي ستمول من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي والمصادر الخارجية. ستنعقد الجمعية العامة الـ146 في آذار/مارس 2023 في المنامة، مملكة البحرين. في انتظار تأكيد العرض الأولي للبرلمان الأنغولي لاستضافة الجمعية العامة الـ147 ومداولات اللجنة التنفيذية بشأنها، كان من المقرر عقد تلك الجمعية العامة مبدئياً في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

الجدول الزمني للاجتماعات المستقبلية وغيرها من الأنشطة

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

سلسلة من الندوات عبر الإنترنت حول نزع السلاح يشارك في تنظيمها شبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"	افتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2022
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريب للبرلمانيين الشباب	افتراضية (فصلية) 2022
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP 27)	شرم الشيخ (جمهورية مصر العربية) 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2022
ورشة عمل بشأن الضرائب الصحية، تشارك في تنظيمها منظمة الصحة العالمية	جنيف (سويسرا) 23 – 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022
المنتدى البرلماني الإقليمي العربي حول خطة العام 2030: تعزيز المشاركة البرلمانية في العمل المناخي ما بعد الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP 27) في المنطقة العربية	بيروت (الجمهورية اللبنانية) 29 – 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

فعالية جانبية للدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP 27): تصميم أنظمة الحوكمة لتمكين التنفيذ الفعال لاتفاق باريس	شرم الشيخ (جمهورية مصر العربية) تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
مؤتمر إقليمي للبرلمانات الإفريقية حول منع العنف ضد النساء في السياسة، وفي البرلمانات، والتصدي له، يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الإفريقي، والجمعية الوطنية في توغو	لومي (توغو) 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022
المسار البرلماني في منتدى حوكمة الإنترنت للعام 2022	فعالية هجينة (بالحضور الشخصي وافتراضية) أديس أبابا (إثيوبيا) 30 تشرين الثاني/نوفمبر – 01 كانون الأول/ديسمبر 2022
ورشة عمل إقليمية للبرلمانيين وموظفيهم من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تشارك في تنظيمها منظمة التجارة العالمية	بوينس آيرس (الأرجنتين) تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل حول نزع السلاح الشامل	افتراضية تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2022
ورشة عمل حول الأمن البشري في إطار الحملة العلمية للأمن البشري للجميع	افتراضية تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2022
ندوة عبر الإنترنت حول مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في مفاوضات الأمم المتحدة بشأن الجرائم الإلكترونية	افتراضية 05 كانون الأول/ديسمبر 2022
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات غرب إفريقيا	أبوجا (نيجيريا) كانون الأول/ديسمبر 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الندوة الإقليمية الثانية للبرلمانات الإفريقية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	جيبوتي (جمهورية جيبوتي) كانون الأول/ديسمبر 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)

ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لمجموعة دول الساحل الخمس حول مكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف	نيامي (النيجر) 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة عالمية عبر الإنترنت حول التعليم واللاجئين، تشارك في تنظيمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	افتراضية 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة عبر الإنترنت للاحتفال بالذكرى الـ40 للبروتوكولات الاختيارية لاتفاقيات جنيف	افتراضية 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: الأمن والتنمية من أجل مكافحة الإرهاب	افتراضية 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: الكرامة الإنسانية، والنساء، والأطفال	افتراضية 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف، والتصدي للظروف المؤدية إلى الإرهاب	زيمبابوي تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
فعالية جانبية بمناسبة المؤتمر العالمي بعنوان الإنترنت من أجل الديمقراطية: تنظيم المنصات الرقمية للمعلومات باعتبارها مصلحة عامة، منظمة من قبل اليونيسكو	باريس (فرنسا) 21 – 23 شباط/فبراير 2023
جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) شباط/فبراير 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

المنتدى البرلماني بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نمواً	الدوحة (دولة قطر) 05 – 09 آذار/مارس 2023
الجمعية العامة الـ146 والاجتماعات الأخرى ذات الصلة	المنامة (مملكة البحرين) 11 – 15 آذار/مارس 2023
الاجتماع البرلماني السنوي لدى اللجنة المعنية بوضع المرأة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) آذار/مارس 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر العالمي حول الحوار بين الأديان للمجتمعات الشاملة للجميع	المملكة المغربية أواخر شهر أيار/مايو / أوائل شهر حزيران/يونيو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المنتدى البرلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) تموز/يوليو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الجمعية العامة الـ147 والاجتماعات الأخرى ذات الصلة[1]	جنيف (سويسرا) 08 – 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP 28)	دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) 06 – 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
القمة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل	نهاية العام 2023 (سيتم التأكيد على المكان والتواريخ)
المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب	فيتنام (كانون الأول/ديسمبر 2023) (سيتم التأكيد على التواريخ)

[1] تم تلقي دعوة رسمية من برلمان أنغولا لاستضافة الجمعية العامة الـ147 في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن المتوقع أن يُتخذ القرار بشأن مكان عقد الجمعية العامة الـ147 بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022.

سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريب للبرلمانيين الشباب	افتراضية (فصلية) 2023
ندوة إعلامية حول هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وعمله للمشاركين الناطقين باللغة الإنجليزية	مقر الاتحاد البرلماني الدولي جنيف (سويسرا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الندوة الإقليمية الثالثة لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	مدينة بناما (بناما) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الندوة الإقليمية الثالثة لمجموعة 12+ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	باريس (فرنسا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة أقاليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة	الصين 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل لأعضاء لجان حقوق الإنسان البرلمانية من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية التي استعرضها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً أو ستستعرض قريباً من قبله	جنيف (سويسرا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: تمويل الإرهاب وحشد الأموال لمكافحة الإرهاب	جنيف (سويسرا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
قمة رؤساء البرلمانات (P20) بمناسبة قمة مجموعة العشرين	الهند 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من ورش عمل افتراضية إقليمية وعالمية حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين النساء	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

سلسلة من الندوات عبر الإنترنت حول نزع السلاح، والحد منه، وعدم انتشاره، وكذلك الحد من النفقات العسكرية، يشارك في تنظيمها شبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"، وشركاء آخرون	افتراضية كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2023
ورش عمل بشأن نزع السلاح: التركيز على معاهدة تجارة الأسلحة	افتراضية كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة من ورش عمل بشأن الأمن البشري والأمن المشترك مع شركاء بما في ذلك المكتب الدولي للسلام، والأكاديمية العالمية للعلوم والفن	افتراضية كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة من الندوات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن انعدام الجنسية	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من جلسات الإحاطة لبرلمانات البلدان التي سيتم استعراضها في العام 2023، وأوائل العام 2024 من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بموجب استعراضه الدوري الشامل؛ ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من الندوات للبرلمانات بشأن العمل المناخي	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة إعلامية بشأن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وعمله للبرلمانات من مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
القمة الخامسة لرؤساء برلمانات جنوب آسيا بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
ورشة عمل إقليمية بشأن تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق آسيا، وجنوبها	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ

ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لمكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف لمجموعة أوراسيا	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لمكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لمكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف للمجموعة الإفريقية	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
اجتماع برلماني في إطار المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية	جنيف (سويسرا) 2023 سيتم التأكيد على التواريخ
المؤتمر البرلماني السنوي بشأن منظمة التجارة العالمية	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
الجلسة الـ51 للجنة التسيير للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
ورشة العمل الـ16 للباحثين البرلمانيين، والبرلمانيين، يشارك برعايتها الاتحاد البرلماني الدولي، ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	2024 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب	أرمينيا 2024 (سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ)
فعالية جانبية في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA 6)	نيروبي (كينيا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)

*****

11.تقرير حول عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا

قدم معالي الدكتور علي راشد النعيمي، رئيس فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، تقريره عن عمل فريق العمل منذ إنشائه في أوائل نيسان/أبريل 2022.

وكانت الأهداف الأساسية لفريق العمل، وفقاً لاختصاصاته، هي تشجيع الحوار من خلال مساعيه الحميدة، بين برلمانييّ روسيا الاتحادية وأوكرانيا، ودعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل النزاع التي تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة. تم تحديد ثلاثة أهداف على المدى القريب والمتوسط والطويل: 1) الوقف الكامل لإطلاق النار، 2) المساهمة في تدابير بناء الثقة والمساعدات الإنسانية حيثما أمكن، 3) إنشاء آليات حوار بين برلمانات روسيا الاتحادية وأوكرانيا وتعزيزها.

وكان فريق العمل قد قام بأول بعثة إلى كييف وموسكو في منتصف تموز/يوليو 2022 بهدف الدخول في حوار سياسي مع القيادة البرلمانية في كلا البلدين. وقد حاول أعضاء فريق العمل الحصول على فهم أفضل للوضع على الأرض وتحديد الأساليب التي تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى الدبلوماسية. وشكّلت الزيارة فرصة ثمينة للتواصل مع كلا البرلمانين والاستماع إلى وجهات نظرهما والحث على اتخاذ خطوات عملية لوقف العمليات العسكرية والعودة إلى الدبلوماسية.

وناقش فريق العمل، في اجتماعه الذي انعقد في 13 تشرين الأول/أكتوبر، التطورات الأخيرة واستنكر تصعيد الوضع في المنطقة. كما أجرى فريق العمل مشاورات فردية مع وفود البرلمان الأوكراني والجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية أثناء انعقاد الجمعية العامة الجارية في كيغالي. وأكد الجانبان من جديد التزامهما بمواصلة العمل عن كثب مع فريق العمل في السعي للتوصل إلى حل سلمي للحرب. ودعا فريق العمل بدوره بشدة إلى وقف التصعيد وتحديد التدابير التي تساعد على استئناف الحوار السياسي. وشمل ذلك، على سبيل المثال، استئناف المحادثات حول تبادل الأسرى.

وكان الناس يعانون في جميع أنحاء العالم بسبب الحرب التي يجب إنهاؤها. البرلمانات لها دور ومسؤولية مميزة للضغط على حكوماتها للتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات، لصالح الشعب الذي يمثلونه. تم حث الطرفين على تحديد المسائل التي سيكونون على استعداد لمناقشتها مع الجانب الآخر كنقطة انطلاق في إقامة حوار. وفي غضون ذلك، سيضاعف فريق العمل جهوده في تنفيذ مهامه. وقد أحاط المجلس الحاكم علماً بهذا التقرير والتوصيات الواردة فيه وشجع فريق العمل على مواصلة مهمته الهامة.

*****

12. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والفريق الاستشاري المعني بالصحة، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا. وأقر المجلس التعيينات الجديدة في تلك الهيئات.

واعتمد المجلس الحاكم قرارات بشأن 413 برلمانياً في 13 بلداً قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

*****

13. سياسة لمنع التحرش، بما فيه التحرش الجنسي

في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وفعاليات أخرى للاتحاد البرلماني الدولي

صادق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

1. في السنوات الأخيرة، كشف الاتحاد البرلماني الدولي عن آفة العنف ضد المرأة في البرلمان من خلال دراسات بارزة أسفرت عن بيانات وأدلة على طبيعة وانتشار التحيز والتحرش والعنف التي تحدث في البرلمانات ضد البرلمانيات والموظفات في البرلمانات. أظهرت دراسات الاتحاد البرلماني الدولي أنه لا ترد منطقة في العالم محصنة وأن التوعية وقواعد عدم التسامح وآليات الإنفاذ هي أفضل مضاد للمشكلة.

2. من أجل دعم البرلمانات وتجهيزها بشكل أفضل في جهودها لمعالجة هذه الآفة وإعطاء القدوة، نشر الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2019 مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية لمكافحة التحيز والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان بناءً على الممارسات الجيدة الحالية. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها أي آلية لمكافحة التحرش. كما أنها توفر أساليب وتدابير عملية لتنفيذ هذه الآليات.

3. ووفقاً لهذا العمل، وبما أن الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يكون في الطليعة وأن يكون نموذجاً ومرجعاً للبرلمانات الوطنية والمنظمات الدولية الأخرى، قررت **مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)** أنها ترد حاجة لأن يضع الاتحاد البرلماني الدولي إطاره الخاص لمكافحة التحرش، لجمعياته العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي. والواقع أن الدراسات الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي تلقي الضوء على حقيقة أن النساء كثيراً ما يجدن أنفسهن أكثر استهدافاً بمثل هذا السلوك عند السفر إلى الخارج.

4. بدأت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) نقاشات حول إطار عمل محتمل لمكافحة التحرش في نيسان/أبريل 2019. في متابعة لمداولاتها السابقة، استعرضت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) في العامين 2021 و2022 الممارسات الجيدة الحالية في منع والتصدي للتحيز والتحرش الجنسي في الاجتماعات متعددة الأطراف والبرلمانية. أوصت المجموعة، في تقريرها المقدم إلى الدورة الـ 209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا، بأن يستخدم الاتحاد البرلماني الدولي، كنموذج، مدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة (راجع الملحق)؛ وطلبت من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تضع خطة تنفيذ تتضمن تدابير مصاحبة محددة بشأن الوقاية والاتصال والتدريب والإنفاذ، وأن تنشئ آلية للرصد المنتظم لخطة التنفيذ من جانب المجموعة.

5. ناقشت اللجنة التنفيذية هذه المسألة في جلستها المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2022 ووافقت على أن توصي المجلس الحاكم بالموافقة على النهج التالي:

أولاً – يوافق الاتحاد البرلماني الدولي على استخدام مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة، كأساس لسياسات الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة التحرش؛

ثانياً – تقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بوضع وتنفيذ خطة للتدابير العملية، تماشياً مع مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك؛

ثالثاً – تقوم مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) بانتظام برصد خطة التنفيذ، وتقديم تقارير عنها إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

*****

مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة

الهدف

إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بتمكين الفعاليات التي يمكن فيها للجميع المشاركة في بيئة شاملة للجميع ومحترمة وآمنة.

وتسترشد فعاليات منظومة الأمم المتحدة بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية، ومن المتوقع أن يتصرف جميع المشاركين بنزاهة واحترام تجاه جميع المشاركين الذين يحضرون أو يشاركون في أي فعالية تنظمها منظومة الأمم المتحدة.

قابلية التطبيق

تنطبق مدونة قواعد السلوك على أي فعالية من فعاليات منظومة الأمم المتحدة، التي تشمل الاجتماعات والمؤتمرات والندوات والتجمعات وحفلات الاستقبال والفعاليات العلمية والتقنية، واجتماعات الخبراء وورشات العمل والمعارض والفعاليات الجانبية وأي منتدى آخر يُنظم، يستضيفها أو يرعاها كلياً أو جزئياً كيان تابع لمنظومة الأمم

المتحدة أينما حدث، وأي فعالية أو تجمع يجري في مباني منظومة الأمم المتحدة سواء أكان إحدى الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة يقوم بالتنظيم أو الاستضافة أو الرعاية أم لا.

وتنطبق مدونة قواعد السلوك على جميع المشاركين في فعالية تنظمها منظومة الأمم المتحدة، بمن فيهم جميع الأشخاص الذين يحضرون أو يشاركون بأي صفة في فعالية تنظمها منظومة الأمم المتحدة.

وتلتزم منظومة الأمم المتحدة أو الكيان الآخر المسؤول عن فعالية من فعاليات منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ مدونة قواعد السلوك.

وإن مدونة قواعد السلوك ليست قانونية أو إلزامية بطبيعتها. وهي تكمل، ولا تؤثر على تطبيق السياسات والأنظمة والقواعد والقوانين الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك القوانين التي تنظم المباني التي تجري فيها فعاليات منظومة الأمم المتحدة وأي اتفاقات سارية مع البلد المضيف.

السلوك المحظور

التحرش هو أي سلوك غير لائق أو غير مرحب به يمكن توقعه بشكل معقول أو يُنظر إليه على أنه يتسبب في إهانة أو إذلال لشخص آخر. يُحظر التحرش بأي شكل من الأشكال بسبب الجنس أو الهوية الجنسية والتعبير أو التوجه الجنسي أو القدرة الجسدية أو المظهر الجسدي أو الإثنية أو العرق أو الأصل القومي أو الانتماء السياسي أو العمر أو الدين أو أي سبب آخر في فعاليات منظومة الأمم المتحدة.

وإن التحرش الجنسي هو نوع محدد من السلوك المحظور. التحرش الجنسي هو أي سلوك غير مرحب به ذي طبيعة جنسية يمكن توقعه بشكل معقول أو يُنظر إليه على أنه يسبب الإساءة أو الإذلال. وقد ينطوي التحرش الجنسي على أي سلوك ذي طابع لفظي أو غير لفظي أو جسدي، بما في ذلك الاتصالات الخطية والإلكترونية، وقد يحدث بين أشخاص من الجنس نفسه أو من جنسين مختلفين.

وتشمل أمثلة التحرش الجنسي على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإدلاء بتعليقات مسيئة أو مهينة حول التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية لشخص ما
- إطلاق الأسماء أو استخدام الافتراءات ذات الدلالة الجندرية/الجنسية
- الإدلاء بتعليقات جنسية حول المظهر أو الملابس أو أجزاء الجسم
- تصنيف النشاط الجنسي للشخص
- طلب مواعيد متكررة من شخص أو طلب ممارسة الجنس
- التحديق بطريقة موحية جنسياً
- اللمس غير المرغوب فيه، بما في ذلك القرص أو الربت أو الفرك أو ملامسة الشخص عن قصد
- القيام بإيماءات جنسية غير لائقة، مثل دفع الحوض
- مشاركة الروايات أو النكات الجنسية أو البذيئة
- إرسال اتصالات موحية جنسياً بأي شكل من الأشكال

- مشاركة أو عرض صور أو مقاطع فيديو غير مناسبة جنسياً بأي شكل من الأشكال
- محاولة الاعتداء الجنسي الفعلي، بما في ذلك الاغتصاب

عملية تقديم الشكاوى

يجوز للمشارك الذي يشعر أنه تعرض للتحرش في فعالية تنظمها منظومة الأمم المتحدة أن يبلغ منظم فعالية منظومة الأمم المتحدة أو السلطة الأمنية ذات الصلة بالأمر، وينبغي للمشارك الذي يشهد مثل هذه التحرشات أن يبلغ عن ذلك. ولا يكون لهذا الإبلاغ أي أثر على أي قواعد وإجراءات قائمة قد تنطبق في منظومة الأمم المتحدة أو على الموظفين الآخرين. ومن المتوقع أن يتخذ منظم فعالية منظومة الأمم المتحدة الإجراءات المناسبة وفقاً لسياساتها وأنظمتها وقواعدها القائمة.

ويمكن أن تشمل أمثلة الإجراءات المناسبة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- القيام بعملية لتقصي الحقائق
- مطالبة الجاني بوقف السلوك المخالف على الفور
- تعليق أو إنهاء وصول الجاني إلى فعالية منظومة الأمم المتحدة أو رفض التسجيل في الفعاليات المقبلة لمنظومة الأمم المتحدة، أو كليهما
- إحالة الشكوى إلى أي سلطة تحقيق أو سلطة تأديبية لها اختصاص على الشخص المتهم بالتحرش
- إحالة تقرير إلى صاحب العمل أو الكيان الذي له ولاية قضائية على الشخص المتهم بالتحرش لاتخاذ إجراء متابعة مناسب

كما يجوز لضحية التحرش المزعوم أن تلتمس المساعدة من السلطات الأخرى ذات الصلة، مثل الشرطة، مع مراعاة الإطار القانوني الواجب التطبيق.

ويجب ألا يقدم المشارك عن علم ادعاءً كاذباً أو مضللاً بشأن السلوك المحظور.

حظر الانتقام

يحظر التهديد أو التخويف أو أي شكل آخر من أشكال الانتقام ضد أي مشارك قدم شكوى أو قدم معلومات لدعم شكوى. ستتخذ منظومة الأمم المتحدة أو الكيان الآخر المسؤول عن فعالية من فعاليات منظومة الأمم المتحدة أي إجراء مناسب معقول لازم لمنع الانتقام والرد عليه، وفقاً لسياستها وأنظمتها وقواعدها السارية.

*****

ثالثاً – اجتماعات الجمعية العامة الخامسة والأربعين بعد المائة

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 145 المتضمن البنود التالية:

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ145
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً*
4. *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.* (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير اللجان الدائمة
6. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان للجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.
7. بند طارئ: *إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول*

ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس والوفود البرلمانية المشاركة، **كما عقدت جلستها الختامية،** بعد ظهر يوم السبت الواقع في **2022/10/15**، وتمت المصادقة بالإجماع على إعلان كيغالي، وتم عرض مشروعي القرارين الواردين من اللجنتين الدائمتين الاثنتين، من قِبل مقرريهما اللذين حظيا بموافقة الجمعية وتم إقرارهما.

وفي ما يلي عرض قرارات الجمعية، (علماً بأن القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1.البند الأول من جدول الأعمال:

انتخاب رئيس الجمعية العامة 145

تم انتخاب السيدة ***د.موكابواليسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا،*** رئيسة للجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

2.البند الثاني من جدول الأعمال:

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة:

في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أبلغ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الجمعية العامة بأنه قدمت الطلبات الأربعة التالية لإدراج بند طارئ:

- *إنشاء صندوق عالمي أو تسهيلات تمويلية للبلدان المعرضة لتأثيرات تغير المناخ لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ* (باكستان)
- *إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول* (تشيلي وأعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
- *حفظ سيادة العراق ورفض الاعتداءات المتكررة وعدم التدخل في شؤونه الداخلية* (جمهورية العراق)
- *إدانة الضم غير القانوني من قبل روسيا الاتحادية لمناطق خيرسون، وزابوريتشيا، ودونيتسك، ولوهانسك، واستهداف المدنيين وغير ذلك من جرائم الحرب الناجمة عن عدوان روسيا الاتحادية على أوكرانيا* (أوكرانيا، برعاية مشتركة من كندا ونيوزيلندا وبولندا)

وقبل الاستماع إلى مقدمي الاقتراحات، شكك مندوب من جنوب إفريقيا في الاقتراحات المتعلقة بأوكرانيا، نظراً لأنه ناقشت الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا الموضوع نفسه. وقد أنشئ فريق عمل تابع للاتحاد البرلماني الدولي وأوفد بعثة لتقصي الحقائق إلى روسيا الاتحادية وأوكرانيا. ولم يقدم تقريره بعد إلى الجمعية العامة.

وطلبت زمبابوي توضيحاً بشأن قبول الاقتراحات المتشابهة وفقاً للقاعدة 11، الفقرة 2 (أ) من قواعد الجمعية العامة. وأوضح الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن اللجنة التوجيهية للجمعية أكدت قبول جميع الاقتراحات الأربعة وفقاً للمادة نفسها. وأضاف أنه إذا لم يوافق أحد الوفود على اقتراح فإنه يمكنه التصويت ضده.

وسحب وفدا أوكرانيا وجمهورية العراق اقتراحاتهما.

وكنقطة نظام، طلبت مندوبة من تركيا إدراج قلقها بشأن اقتراح جمهورية العراق في سجلات الاتحاد البرلماني الدولي. ودعاها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى إرسال بيان خطي حتى يمكن تسجيل قلق تركيا على النحو الواجب في سجلات الجمعية.

وشرعت الجمعية في التصويت بنداء الأسماء على البندين المتبقيين. واعتمد الاقتراح المقدم من تشيلي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللتين حصلتا على أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة، وأضيف إلى جدول الأعمال بوصفه البند 7.

اعتماد القرار بشأن البند الطارئ

المناقشة:

إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول

جرت مناقشة البند الطارئ في صباح يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر، وترأستها السيدة سي. هارا، رئيسة الجمعية الوطنية في ملاوي. كما حضر الاجتماع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وأمينه العام.

وفي المجموع، أخذ الكلمة 20 متحدثًا أثناء المناقشة، وهم: تشيلي (مقدم الاقتراح)، وكندا، وبولندا، وفرنسا، وفيتنام، وجنوب إفريقيا، وبيرو، وأيرلندا، وأوكرانيا، والبرتغال، والمملكة المتحدة، وتركيا، وإسبانيا، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكمبوديا، ونيوزيلندا، وزيمبابوي، وسيراليون، وجمهورية العراق.

وأوضح مندوب تشيلي أن مشروع القرار جاء نتيجة مفاوضات طويلة داخل الكونغرس الوطني التشيلي، كما انعكس في امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت أثناء القرار بشأن البند الطارئ في 12 تشرين الأول/أكتوبر. ودعا لجنة الصياغة إلى إضافة فقرة للإقرار بفريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا وتشجيعها في عملها.

وأعرب العديد من المندوبين عن دعمهم لأوكرانيا وسلامة أراضيها. وشدد أحد المندوبين على ضرورة احترام مذكرة بودابست للعام 1994 للضمانات الأمنية. وشدد آخرون على ضرورة مضاعفة الجهود لإنهاء الحرب بالوسائل الدبلوماسية. وأضاف بعض المندوبين أن غزو روسيا الاتحادية كان انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي.

وأدان مندوبون آخرون هجمات روسيا الاتحادية على أوكرانيا، التي أودت بحياة العديد من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. أعرب العديد من المندوبين عن أسفهم لتصاعد الحرب مع ضم روسيا الاتحادية لأربع مناطق من أوكرانيا، وهو الأمر الذي أدانته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية واضحة في 12 تشرين الأول/أكتوبر.

وأثار بعض المندوبين مسألة الآثار الخطيرة للحرب في أوكرانيا على البلدان الأخرى. وتؤثر أزمتي الطاقة والغذاء بشكل سلبي على العديد من البلدان النامية، ولا سيما في إفريقيا، التي كانت تستورد القمح من روسيا الاتحادية، وأوكرانيا. كما تشكل أزمة اللاجئين مصدر قلق، مع اقتراب فصل الشتاء.

وأثار المندوبون مبدأ عدم التدخل، مستشهدين بميثاق الأمم المتحدة، وحثوا كلاً من روسيا الاتحادية، وأوكرانيا على تهدئة التوترات، وحثوا الاتحاد البرلماني الدولي على العمل بنشاط على حل الأزمة. كما ذكر بعض المندوبين أن المجتمع الدولي بحاجة إلى معالجة مخاوف روسيا الاتحادية، مشيرين بشكل خاص إلى توسع الناتو. وأدانوا العقوبات الدولية المفروضة على روسيا وكذلك على بلدانهم، مضيفين أن الناس يموتون. يجب وقف توريد الأسلحة لطرف واحد (أوكرانيا).

وذكرت مندوبة أخرى أن روسيا الاتحادية قد دعمت بلدها خلال حربها الأهلية وانتقدت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى لتحريضها على الحرب في أوكرانيا.

وأشار مندوب من جمهورية العراق إلى غزو بلده لدولة الكويت في العام 1991، قائلاً إنه كان خطأً فادحاً. كانت المنطقة لا تزال تعاني من تلك الحرب، وحثّ المجتمع الدولي على إعطاء الأولوية للحوار الهادف لحل الحرب في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن.

وأحالت الجمعية العامة البند الطارئ إلى لجنة صياغة مؤلفة من ممثلي من كندا، وتشيلي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ونيوزيلندا، وسلطنة عُمان، وبيرو، وجنوب إفريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

اعتماد القرار بشأن البند الطارئ

وبعد ظهر يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجلسة العامة للجمعية العامة القرار بتوافق الآراء.

وبعد اتخاذ القرار، أخذت الوفود التالية الكلمة لتمتنع عن تأييده: الهند، وموزمبيق، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، والجمهورية اليمنية.

وأخذ العديد من المندوبين الكلمة لتأكيد دعمهم للقرار، الذي أظهرت صياغته حواراً حقيقياً، وأكدوا مجدداً أن المُثل الجماعية التي اعتنقها مؤسسو الاتحاد البرلماني الدولي في العام 1889 لا تزال في صميم أعماله اليوم.

*****

3.البند الثالث من جدول الأعمال:

المناقشة العامة حول موضوع *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً*:

خلال أيام المداولات الثلاثة، ساهم في المناقشة العامة نحو 144 مشرعاً وممثلاً من 106 برلمانات أعضاء وخمسة أعضاء منتسبين وستة مراقبين دائمين، من بينهم 26 رئيساً و19 برلمانياً شاباً. وجرى بث وقائع المناقشة على الهواء مباشرة، وانعكست العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي ظهرت في الوثيقة الختامية.

وافتتحت ***الرئيسة د.موكابواليسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا،*** المناقشة العامة في 12 تشرين الأول/أكتوبر، مشيرة إلى أن الجمعية العامة الـ 145 في رواندا ستتيح للمندوبين الفرصة ليروا بأنفسهم كيف تغير البلد منذ الأحداث المأساوية التي وقعت في العام 1994. وقد أظهرت نساء رواندا مرونة ملحوظة في إعادة بناء حياتهن وبلدهن. وقد التزمت رواندا التزاماً لا عودة فيه بالعمل من أجل مجتمع تسود فيه المساواة والعدالة في جميع الأبعاد.

ولا يزال برلمان رواندا ملتزماً بإبقاء المساواة على رأس جدول الأعمال، ولكن هذا الالتزام لن يؤتي ثماره إلا من خلال العمل مع البرلمانات الأخرى وتبادل أفضل الممارسات بغية بناء عالم أكثر مرونة وسلاماً. فالبرلمانات المراعية للمنظور الجندري ضرورية لمواكبة الاحتياجات المتنوعة لمختلف قطاعات المجتمعات التي تخدمها. ويجب أن يكون النهج المتبع إزاء القضايا الجندرية في البرلمانات مثالاً وملهماً للمجتمع الأوسع نطاقاً. وستتيح الجمعية العامة الفرصة للأعضاء لاتخاذ إجراءات واقعية لجعل البرلمانات أكثر مراعاة للمنظور الجندري.

واختتمت باقتباس من فخامة الرئيس السيد بول كاغامي، الذي قال في اليوم العالمي للمرأة في وقت سابق من ذلك العام: "المساواة حق وليس خدمة. يجب أن نتحدى أنفسنا لبذل المزيد والأفضل لضمان أن الأجيال القادمة من بناتنا وحفيداتنا ترث أمة لا حدود لتطلعاتهن فيها ".

أكد ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي*** أن الجمعية العامة الـ145 تتشكل بالفعل لتكون فريدة من نوعها، باعتبارها أول جمعية عامة تعقد في بلد يتمتع برلمانه بأغلبية نسائية. تضاعفت النسبة العالمية للنساء في البرلمان منذ العام 2000 لتصل إلى 26 في المئة، لكن سيستغرق الأمر 40 عاماً أخرى بنفس الوتيرة للوصول إلى التكافؤ بين الرجال والنساء. ويتعين على البرلمانات أن تحذو حذو البلدان التي حققت بالفعل برلمانات متوازنة بين الرجال والنساء.

وتعني المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الاقتصاد المساواة في الأجور، والشمول المالي، والحماية الاجتماعية للجميع، والقيمة التي تولى لأعمال الرعاية، والحماية من التمييز والعنف. وقد أظهر التاريخ أن المجتمعات، عندما تواجه أزمات، تكون في وضع أفضل عندما تستثمر في المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) من أجل

السلام والمرونة. ومن شأن المناقشة العامة أن تتيح للبرلمانات فرصة قيمة للتعلم من بعضها البعض بشأن تلك المواضيع الهامة.

وفي رسالة عبر الفيديو، أعربت ***السيدة س. باهوس، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة،*** عن تقديرها العميق للجهود الطويلة الأمد التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وهو التزام يتجلى كذلك في الموضوع المختار للجمعية. وتعتبر الشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تنتقل من قوة إلى قوة وأن الاتحاد البرلماني الدولي هو أيضاً رائد قوي في منتدى المساواة بين الأجيال.

وشددت *خطة العمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري* التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، التي تحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها، على أن البرلمانات يمكنها، بل يجب عليها، أن تكون قدوة، وأن تتحدى الأدوار الجندرية التي عفا عليها الزمن، وأن تعزز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) من خلال سن تشريعات مراعية للمنظور الجندري، وتخصيص الموارد. وبالمعدل الحالي للتقدم، قد يستغرق إلغاء القوانين التمييزية 300 سنة أخرى. ويحتاج البرلمانيون إلى النظر في ثلاثة مجالات عمل رئيسية. أولاً، تحقيق التوازن بين الرجال والنساء في صنع القرار لضمان المساواة في وصول البرلمانيات النساء وموظفيهن إلى صنع القرار. ثانياً، وضع حد للقوانين والممارسات التمييزية، بالاعتماد على *دليل وضع القوانين المراعية للمنظور الجندري* الذي نشره مؤخراً الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ثالثاً، العمل على الحد من تأثير الركود العالمي على النساء والفتيات وضمان عدم إغفال أحد. وحثت البرلمانيين على استخدام سلطتهم لتشريع مستقبل أفضل للمرأة.

وأفاد ***السيد و. فان دن بيرغ، مسؤول مان كير (MenCare) في إكيموندو (Equimundo)***، أنه يود أولاً أن يحتفل بالتقدم المحرز في تمثيل المرأة في البرلمان وأن يهنئ رواندا على بقائها في صدارة ترتيب الاتحاد البرلماني الدولي لنسبة النساء في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى أن البرلمانات مراعية للمنظور الجندري، فإنها تحتاج إلى الاهتمام، مما يضيف أخلاقيات الرعاية إلى أخلاقيات الديمقراطية والعدالة.

وشكلت حملة MenCare Fatherhood مبادرة عالمية تدعو الرجال إلى القيام بنسبة 50٪ من أعمال الرعاية وأن يصبحوا جزءاً من حركة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وفي العام 2020، شاركت 47٪ فقط من النساء في القوى العاملة الرسمية المدفوعة مقابل 74٪ من الرجال. ومن شأن تحقيق المساواة في الرعاية أن ييسر مشاركة المرأة في الاقتصاد.

ويحتاج السياسيون الذكور إلى أن يصبحوا حلفاء لقضية الرعاية والتصويت وسن سياسات لدعم المساواة في الرعاية. وتمثلت ثلاثة إجراءات محددة يمكن أن تتخذها في ما يلي: تقديم دعم بارز واستباقي للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وقيادتها بوضع نماذج للمساواة في حياتها الشخصية وحياتها العملية، وإجراء مراجعة لمشاريع القوانين لتحديد مستوى نفوذ النساء البرلمانيات. كما ينبغي اتخاذ إجراءات بشأن قضايا مثل الإجازة الوالدية، ورعاية الأطفال، وسياسات الرعاية الوطنية، وزيادة مشاركة الآباء من خلال الولادة والطفولة، وتعميم دعم الرجال للمساواة في الرعاية في جميع القطاعات.

وذكرت ***السيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات،*** أنها فخورة بأن الاتحاد البرلماني الدولي قرر تركيز جدول أعمال الجمعية العامة الـ 145 على المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وأشادت بالنساء في جميع أنحاء العالم اللواتي اضطررن إلى بذل جهد إضافي لأخذ مكانهن على مائدة صنع القرار، ودعت المندوبين إلى التضامن مع النساء والفتيات اللواتي واجهن التحدي المتمثل في مكافحة العنف وعدم المساواة في مجتمعاتهن.

بصفتها برلمانية من بلد في حالة حرب، دعت البرلمانات الأعضاء إلى الوقوف إلى جانب النساء البرلمانيات في كل مكان اللواتي يتعين عليهن الاضطلاع بمسؤولياتهن في بيئات مضطربة. وينبغي الاعتراف بمرونة المرأة التي تمثل شعبها في أوقات الأزمات وتقديرها. ويجب أن تتطلع البرلمانات إلى مراعاة المنظور الجندري، ويجب رفع جميع الحواجز التي تحول دون المشاركة على قدم المساواة. ويجب عدم نسيان مشكلة الاعتداء والعنف ضد المرأة في البرلمان، ويجب مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ *خطة العمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري* التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي رسالة عبر الفيديو، سلطت ***السيدة ج. ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة للشباب،*** الضوء على الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه الشباب في النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في السياسة. ويمكن للمؤسسات الديمقراطية، بل ينبغي لها، أن تكون أكثر شمولاً وتنوعاً. وينبغي أن تتمتع الشابات المستقلات بكامل حقوقهن في المشاركة في المجالات السياسية التي تراعي المنظور الجندري. ويجب أن يشمل النهج المراعي للمنظور الجندري منظور الشباب، بهدف تغيير المعايير التقليدية وتحديث البرلمانات لتحسين جاذبيتها للشباب.

وعلى وجه الخصوص، يتعين على البرلمانات بوصفها أماكن عمل أن تعترف بدورة حياة الشباب. لم يعد من الممكن أن يكون بناء مهنة وحياة أسرية متعارضاً. وقد أطلق مكتبها مؤخراً حملة *Be Seen Be Heard*، التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية. وشجعت البرلمانات على تحديد استراتيجيات وإجراءات ملموسة لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة الشباب، وكلاهما ضروري للديمقراطيات.

وفي رسالة عبر الفيديو، أفادت ***سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب،*** أنها كانت تتحدث باسم جيل الشباب، الذي غالباً ما ينظر إلى البرلمانات على أنها مؤسسات قديمة وعفا عليها الزمن. فالبرلمانات بحاجة إلى التطور المستمر والتكيف مع التغيير في المجتمع. ويعتبر دور البرلمانيين في التشريع وصنع السياسات ضرورياً لتصحيح الاختلالات والتفاوتات.

وتحتاج البرلمانات إلى أن تكون أكثر شمولاً لجميع فئات المجتمع وأن تكون أكثر تناغماً مع مصالح النساء والرجال من مختلف المجموعات والأجيال. أراد الشباب رؤية برلمانات أكثر مراعية للبيئة وشمولية وكفاءة. تحتاج البرلمانات أيضاً إلى أن تصبح أماكن عمل أكثر جاذبية، مع سياسات صديقة للأسرة، مثل توفير رعاية الأطفال واستخدام الاجتماعات الهجينة (الافتراضية وبالحضور الشخصي). أخيراً، يجب على البرلمانات أن تتأكد من أنها أبعدت كراهية النساء والتحيز ضدهن والتحرش وأي شكل من أشكال العنف ضد النساء.

معرض بعنوان برلمانات خالية من التحيز والتحرش والعنف ضد النساء: تمت دعوة المندوبين لمشاهدة المعرض الذي أقيم في الردهة الرئيسية لمركز كيغالي للمؤتمرات. وعرضت ملصقات ومواد أخرى للاتصال والتوعية من البرلمانات والمجالس البرلمانية لمنع التحيز والتحرش والعنف ضد النساء في المباني البرلمانية، والتصدي لها.

*****

4.البند الرابع من جدول الأعمال:

الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

إن الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تلاحظ أن مصطلح "الهجرة" يعكس بشكل عام الوسائل المختلفة التي يتم من خلالها تشريد الأشخاص والأفراد عبر الحدود الدولية، طوعاً أو كرهاً، وأن مصطلحي "لاجئ" و "طالب لجوء" هما فئتان فرعيتان من الهجرة مع السياسات والأطر القانونية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تزايد عمليات تهريب البشر وصناعات الاتجار بالبشر كوسيلة للهجرة مما يؤثر على العديد من الفئات الضعيفة،

وإذ تؤكد من جديد أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، وكذلك قيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه،

وإذ *تشير* إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة،

---

* بعد اعتماد القرار، أخذ عدد من الوفود الكلمة للتعبير عن تحفظاتها:

– **جمهورية التشيك** التي أبدت تحفظات على الفقرة 3 من المنطوق، و**الهند** التي أبدت تحفظات على الفقرة 21 من الديباجة، و**كازاخستان** التي أبدت تحفظات على الفقرتين 9 و10 من الديباجة وعلى الفقرة 9 من المنطوق، و**دولة قطر** بشأن الإشارة إلى تنقل اليد العاملة في الفقرة 5 من المنطوق، و**الجمهورية العربية السورية** التي أبدت تحفظات على الفقرة 9 من الديباجة، و**تركيا** التي أبدت تحفظات على الفقرة 19 من الديباجة.

– أعربت **المجر وإندونيسيا** عن تحفظهما على نص القرار بأكمله.

– أعربت **روسيا الاتحادية** عن معارضتها للقرار.

وإذ تشير كذلك إلى قرارَي الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان العمال المهاجرون والاتجار بالأشخاص وكره الأجانب وحقوق الإنسان (المعتمدة في الجمعية العامة الـ 118، في كيب تاون، نيسان/أبريل 2008)، وتعزيز التعاون البرلماني الدولي في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ 139، في جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)،

وإذ تؤكد من جديد الحق السيادي للدول في أن تقرر، وفقاً للقانون الدولي، سياستها الوطنية المتعلقة بالهجرة وحقها في تنظيم الهجرة داخل ولايتها،

وإذ تشير مجدداً أنه يتعين على كل دولة أن تضمن حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ولا سيما الأطفال المهاجرون غير المصحوبين بذويهم الموجودين في أراضيها والخاضعين لولايتها، من دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك على وجه الخصوص التمييز على أساس الأصل القومي،

وإذ تقر بأن انتهاكات القانون الإنساني التي يرتكبها المتحاربون والتي تسفر عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عن جريمة الإبادة الجماعية، هي سبب رئيسي للتشرد القسري وتدفق اللاجئين،

وإذ تؤكد على أن الحرب والعنف هما من بين الدوافع الرئيسية للهجرة والتشرد كما شوهد في الآونة الأخيرة بعد الحرب العدوانية غير المبررة ومن دون سابق استفزاز التي شنتها روسيا الاتحادية في العام 2014 وتصاعدت جذرياً بسبب الهجوم العسكري الواسع النطاق في 24 شباط/فبراير 2022 على أمة أوكرانيا السيادية وشعبها، *وإذ تشير* إلى القرار الذي اتخذه الاتحاد البرلماني الدولي في ما بعد بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية (الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ 144، في نوسا دوا، آذار/مارس 2022)، الذي يتناول الهجرة والتشرد الذي نجم عن تلك الحرب،

وإذ تعرب عن أسفها، عدا عن الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية، تسبب العدوان المستمر لروسيا الاتحادية على أوكرانيا في واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، مع أكثر من 7 ملايين لاجئ أوكراني وأكثر من 6.9 مليون مشرد داخلي،

وإذ تؤكد أن الهجرة مرتبطة بالفقر وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية غير المنصفة والاضطهاد والنزاع المسلّح وانتهاكات حقوق الإنسان وعناصر الهوية مثل العرق والإثنية والدين والعمر والجنس والجندر، وأن السلام والأمن والتنمية أمور مترابطة ترابطاً وثيقاً، وأن الأشخاص المتنقلين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، لهم الحق في التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم، على النحو المبين في المعاهدات والعهود الدولية ذات الصلة،

وإذ تلاحظ حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعنف الذي تعاني منه حالياً مناطق مختلفة في العالم الذي يجبر سكانها على الفرار والبحث عن ملاذ في بلدان أخرى،

وإذ تؤكد أن التعاون الدولي المكثّف ضروري لمعالجة هذه الأسباب الهيكلية وعبر الوطنية للهجرة، مع الأخذ في الاعتبار أن النساء والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص في أزمات الهجرة وأن هذه الفئات بحاجة إلى مزيد من الحماية والدعم،

وإذ تشير إلى الجانب الجندري البارز للهجرة، حيث يغادر النساء والرجال بلدهم الأصلي وينتقلون إلى بلد آخر لأسباب مختلفة وفي ظل ظروف مختلفة، ويواجهون مخاطر مختلفة أثناء العبور وتحديات متنوعة بما في ذلك الحصول على الحماية القانونية والاجتماعية والخدمات الصحية،

وإذ تشير أيضاً إلى ارتفاع نسبة المهاجرين الشباب، التي تتصاعد في علاقة عكسية بمستوى التنمية الاقتصادية لبلد المنشأ، وأن النطاق الواسع من أسباب هجرة الشباب يشمل التعليم وفرص العمل،

وإذ تشير أيضاً إلى أن المهاجرين الشباب ممثلون بشكل كبير كلاجئين وقصّر غير مصحوبين بذويهم، وبالتالي يواجهون تحديات ومخاطر خاصة، مما يزيد من ضعفهم مقارنة بنظرائهم البالغين،

وإذ تدين بأشد العبارات تجار البشر المجرمين ومهربي البشر في جميع أنحاء العالم الذين يستغلون نقاط ضعف المهاجرين واللاجئين ويستغلون هذه الجماعات لأغراضهم الفردية، وخاصة النساء والأطفال،

وإذ تدين أيضاً الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والفتيات المهاجرات، بما في ذلك جميع أشكال التمييز والعنف القائمين على الجندر والعمل القسري والاستغلال والاتجار،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ ورود اتجاه عالمي نحو استغلال المهاجرين الضعفاء وانتهاك حقوقهم لأغراض سياسية واقتصادية، بما في ذلك إثارة كراهية الأجانب ونشر المعلومات الخاطئة،

وإذ تأسف وتدين الوفيات المأساوية وحالات اختفاء اللاجئين على طول طرق الهجرة المختلفة،

وإذ تسعى إلى ضمان حقوق اللاجئين بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام 1951 وبروتوكولها للعام 1967،

وإذ تشير إلى خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، واللذين يوفران إطاراً لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم على نحو فعال،

وإذ تؤكد مجدداً على دور مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، على النحو الذي أنشأته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (القرار 110/2004)، وتدعو الدول إلى التعاون مع ولايتها،

وإذ تشير إلى مختلف قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تدين بأشد العبارات الممكنة أي شكل من أشكال الاتجار بالبشر وتهريبهم، وإذ تقر بأعمال الشراكة التي اضطلعت بها المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي الممولة "العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين" في آسيا والشرق الأوسط،

1. *تطالب* الأمم المتحدة أن تجعل موضوع الاتجار بالبشر وتهريب البشر والعبودية الحديثة نقطة تركيز محددة للجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة؛

2. *وتدعو* الدول وبرلماناتها إلى النظر في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، أو الانضمام إليهما، كما تحث الدول الأطراف في تلك الصكوك على تنفيذها بشكل كامل وفعال؛
3. *وتحث* الدول وبرلماناتها كي تصدق إذا لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل للاستفادة الكاملة من الاتفاق العالمي للهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بوصفهما خرائط طريق لتحسين التعاون الدولي وحوكمة الهجرة؛
4. *وتدعو* البرلمانات بالتعاون مع حكوماتها ومجموعات المجتمع المدني والجهات المعنية المتنوعة، بما في ذلك النساء والشباب، كي تعزز حصول الناس على معلومات شاملة ومستكملة عن الفرص والقيود والمخاطر والحقوق في حالة الهجرة، مما يمكن المهاجرين المرتقبين من اتخاذ خيارات مستنيرة؛ مبنية على توقعات واقعية؛
5. *وتحث* البرلمانات على القيام، بالتعاون مع حكوماتها، لضمان وتعزيز توافر مرونة المسارات القانونية وخيارات التسوية للهجرة النظامية لتيسير تنقل اليد العاملة والتدريب على المهارات، ولم شمل الأسر، والهجرة لأسباب مثل النزاع المسلح، والعنف القائم على الجندر، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ؛ وبالتالي تقويض شبكات التهريب والاتجار، والقضاء على السياسات التمييزية التي تحرم الأطفال المهاجرين من الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية؛ وحماية الحقوق الأساسية للاجئين، واحترامها؛
6. *وتدعو* البرلمانات وكذلك المنظمات البرلمانية الإقليمية ودون الإقليمية، أن تشارك بنشاط في تحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من أجل تحقيق الحوكمة المثلى للهجرة ومعالجة الدوافع الرئيسية للهجرة القسرية وغير النظامية التي تأجج بطبيعتها الاتجار بالبشر– ولا سيما الحروب والفقر المدقع أوجه عدم المساواة الشديدة بين البلدان وداخلها، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية – وتعزز التدابير الرامية إلى إذكاء الوعي وزيادة الفوائد الإنمائية للهجرة المأمونة والنظامية إلى أقصى حد؛
7. وتحثّ الدول في منطقتي الساحل والصحراء، ولا سيما دول مجموعة دول الساحل الخمس، على تكثيف تضامنها الدولي وتنسيق أعمالها بهدف الحد من أعداد المهاجرين غير الشرعيين؛
8. *وتحث* البرلمانات على ضمان حكوماتها بالامتثال لقواعد القانون الدولي ذات الصلة وتنفيذها وتنفيذ قرارات المجتمع الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، والمساهمة في إعمال حقوق الإنسان الأساسية في جميع أنحاء العالم من خلال المشاركة، والدعوة النشطتين؛
9. *وتؤكد مجدداً* حق كل إنسان في عدم التعرض لترحيل تعسفي من قبل قوة أجنبية، مثل التهجير القسري الذي قامت به روسيا الاتحادية للمدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم آلاف الأطفال، من الأراضي المحتلة مؤقتاً إلى روسيا الاتحادية؛
10. *وتطلب* تعزيز التضامن الدولي مع البلدان التي تتسبب فيها الظروف الاقتصادية والأمنية في هجرة الناس وعلى قدم المساواة مع البلدان المضيفة لعدد كبير من اللاجئين في العالم،

11. *وتناشد* جميع البرلمانات والحكومات أن تضع وتنفذ برامج إنمائية تساعد على القضاء على عدم المساواة والفقر وانعدام الفرص والعنف بما فيه العنف القائم على الجندر الذي يتعرض له الأشخاص في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الهجرة الدولية وبلدان المرور العابر للمهاجرين من أجل إيجاد فرص في بلدان المنشأ بحيث يقل عدد الأسباب الممكنة للهجرة، وضمان أن تعكس هذه البرامج الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء الضعيفات؛ لأنه لا يمكن منع ذلك إلا بمكافحة جذور الهجرة القسرية؛

12. *وتدعو* الدول وبرلماناتها إلى اتخاذ تدابير لمنع حالات الاختفاء والوفيات على ممرات الهجرة العالمية، واعتماد القوانين والسياسات اللازمة من أجل التمكن من البحث عن المفقودين، وتحديد المتوفين وإعادة الروابط العائلية، وزيادة التعاون الدولي في هذا الشأن؛

13. *وتحثّ* البرلمانات على تعزيز اعتماد وتنفيذ برامج محددة تحمي حقوق اللاجئين، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال، وتسهيل التوظيف، وضمان التعليم؛

14. *وتناشد* جميع الحكومات في جميع أنحاء العالم زيادة الاستثمار في توظيف الشباب والنساء، وبرامج التمكين والحماية الاجتماعية، بما في ذلك التدريب المهني وتنظيم المشاريع، والتعليم العالي الجودة، والصحة، لتلبية احتياجاتهم الخاصة، وإتاحة فرص أكبر في بلدان المنشأ وفي الدول المستقبلة، والتوعية بشأن الهجرة الآمنة، وأن تستثمر أيضاً في جمع البيانات وإدارتها وتحليلها بصورة منهجية لضمان الاعتماد عليها، وبيانات موثوقة ودقيقة ومفصلة عن الهجرة والاتجار بالبشر، ووضع برامج ملائمة للجندر والفئات العمرية؛

15. *وتدعو* جميع الحكومات والبرلمانات إلى ضمان عدم وجود عقبات، بما في ذلك تشريعات الحصانات أو قانون الإجراءات الوطنية، تمنع ضحايا العدوان أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من السعي لتحقيق العدالة في المحاكم المحلية أو تلقي التعويضات المستحقة؛

16. *وتناشد أيضاً* جميع الحكومات والبرلمانات أن تتخذ إجراءات كلية هادفة ومنسقة، بما في ذلك سن تشريعات، وتجريم الإتجار والتهريب؛ وإذكاء الوعي من خلال وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز القدرات الوطنية لإنفاذ القانون، لتفكيك المنظمات والشبكات العالمية المعنية بالتهريب والاتجار بغية تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب البشر والاتجار بالبشر، تبعاً لالتزامها المنصوص عليه في الهدف رقم 10 من الاتفاق العالمي للهجرة؛ وضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة؛ وأيضاً منع استخدام جوازات سفر مزورة و/ أو تصاريح دخول مزورة؛

17. *وتشجع* الحكومات على تقديم الدعم الملائم لضحايا الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، وإجراء حملات توعية بشأن الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، لتطوير وتنفيذ برامج لتوفير الرعاية الجسدية والنفسية والمأوى وإعادة الادماج في المجتمع لضحايا الاتجار، على سبيل المثال لا الحصر، تسهيل الوصول إلى العدالة، وحماية الضحايا،

والاستشارة النفسية، بما في ذلك من خلال توفير الوصول إلى التدابير المستجيبة للمنظور الجندري، والمراعية للأطفال، وتمديد تصاريح الإقامة أثناء تعافيهم من آثار تجاربهم؛

18. *وتدعو* البرلمانات ضمان تقديم الدعم المالي الكافي للوكالات، والوحدات الحكومية الرئيسية التي تؤدي دوراً أساسياً في التصدي لآفة الاتجار بالبشر، وتنظيم حملات توعية بشأن الاتجار بالبشر، وتهريبهم بين سكانها على نطاق واسع؛

19. *وتحث* الحكومات والبرلمانات على معالجة جانب الطلب في الاتجار، بما في ذلك الاتجار بالنساء والفتيات، لأغراض الاستغلال الجنسي، من خلال سن القوانين وإنفاذها، واتخاذ تدابير تثقيفية؛

20. *وتشجع* الحكومات على تعزيز القدرات الوطنية والدولية لتزويد المسؤولين عن إنفاذ القانون والعملية القضائية والوكالات الأخرى المعنية بالمهارات والكفاءات واسعة النطاق اللازمة لتحقيق الفعالية في منع التهريب والاتجار والتحقيق فيهما ومقاضاة مرتكبيهما ومكافحتهما، بما فيها ممارسة استغلال الإتجار بالبشر برعاية الدولة، وتحديد التدفقات المالية المتصلة بهذه الأنشطة وتعطيلها؛ وتعطيل جميع أشكال غسيل الأموال المتعلقة بها؛

21. *وتدعو* المنظمات الدولية إلى أداء دور أكثر فاعلية وجرأة في تخفيف معاناة المشردين قسراً وكذلك منع وحلّ الأسباب الجذرية لهذا التشرد،

22. *وتحثّ* جميع الحكومات والبرلمانات على إجراء تقييم نقدي لولايات المنظمات الدولية وبدء نقاش مفتوح حول كيفية إصلاح المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة، من أجل أن تصبح أكثر فعالية وشمولية، ومعالجة الأسباب الجذرية للتشرد القسري؛

23. *وتطلب* من بلدان المنشأ والعبور إجراء تحقيقات كاملة في طرق الاتجار، والتعاون التام مع الدول التي تتقاسم حدودها، والإسهام في وقف ممارسة الاتجار بالبشر المنظم إلى بلدان أخرى؛ فضلاً عن مراقبة الشبكات الاجتماعية والمنصات عبر الإنترنت، التي أصبحت ميسرة لأنشطة الاتجار عبر الوطنية، وتبادل المعلومات الاستخبارية عن الاتجار بين البلدان في تدفقات الهجرة من خلال قنوات الاتصال الآمنة، مع الامتثال الكامل للقوانين الوطنية القائمة؛

24. *وتذكّر* الحكومات بأنه تماشياً مع مبدأ عدم تجريم الضحايا، يجب عدم مقاضاة المهاجرين المهربين بسبب تهريبهم؛

25. *وتحثّ* البرلمانات الأعضاء على تعزيز التشريعات لضمان الحماية والمساعدة للأشخاص الذين يتم الاتجار بهم في تدفقات الهجرة بطريقة قائمة على حقوق الإنسان ومستجيبة للمنظور الجندري ومراعية للأطفال من خلال إنشاء أطر قانونية وسياساتية مواتية للتأكد من أن الضحايا والناجين من هذه الجريمة محميون من العقاب على السلوك غير القانوني نتيجة للاتجار بهم، وكذلك من الوصم والعنصرية وكراهية الأجانب ومن إعادة الإيذاء وإعادة الاتجار؛

26. *وتعلن* تضامنها الكامل مع المهاجرين واللاجئين الذين أجبرتهم النزاعات والأوضاع الأمنية على الفرار والبحث عن أماكن ملاذ آمنة في بلدان أخرى، *وتؤكد* دعمها لضحايا الاتجار بالبشر *وتلتزم* بمدهم بيد العون والمساعدة واتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما ضد النساء والأطفال، في أوقات النزاع وبما يتماشى مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومختلف المواثيق والصكوك الدولية ذات الصلة؛

27. *وتدرك* أهمية التعاون والتضامن وتبادل الخبرات والشراكة على المستوى الدولي بين مختلف السلطات ذات الصلة، فضلاً عن تعزيز الحوكمة على جميع المستويات، بما يحقق أهداف الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية؛

28. *وتحثّ* البرلمانات على تحمل مسؤولياتها التشريعية والإشرافية وأدوارها في مواجهة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز حقوق وآليات العلاقات التعاقدية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

29. *وتدعو* جميع البرلمانات والحكومات إلى اتخاذ إجراءات هادفة لتعزيز الأمن والاستقرار وحل النزاعات بالطرق السلمية؛

30. *وتطلب* من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يحيل هذا القرار إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للأمم المتحدة وجميع المؤسسات ذات الصلة؛

31. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى إبلاغ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بحلول الجمعية العامة الـ149 بالتدابير المتخذة لتحقيق تنفيذ هذا القرار.

*****

5.البند الخامس من جدول الأعمال – تقارير اللجان الدائمة:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

تقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستين يومي 13 و14 تشرين الأول/أكتوبر 2022 برئاسة رئيسها معالي السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر).

وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد الاطلاع على البنود الإجرائية والبلاغات الرسمية، عقدت اللجنة حلقة النقاش الأولى بشأن موضوع *أثر الحرب والفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين*. وشارك في المائدة المستديرة ثلاثة خبراء تناولوا الموضوع من وجهات نظر مختلفة. ركزت السيدة م. كينر نيلين، عضو في المجلس الدولي للمنظمة غير الحكومية "نساء من أجل السلام عبر العالم"، وعضو سابق في البرلمان السويسري، ملاحظاتها على أثر الحرب على النساء اللواتي يتحملن جميع عواقب النزاعات: عبء غير متناسب من الرعاية، والحداد على المتوفين، والعنف الجنسي والجندري. كما تناولت الدور المركزي للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في بناء السلام على النحو المعترف به رسمياً في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. تحدث السيد ف. سفاري، مدير المركز الإفريقي للتفوق من أجل الأطفال والسلام والأمن التابع لمعهد روميو داليز، عن الأعداد الكبيرة من الأطفال المجندين بالقوة كجنود يُجبرون على ارتكاب أعمال العنف. والآلية التي تهدف إلى منع هذه الانتهاكات هي مبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وحث البرلمانيين على النظر في تأييد هذه المبادئ وتنفيذها. وعالجت السيدة ج. عرمان، المستشارة القانونية الإقليمية لشرق إفريقيا في لجنة الصليب الأحمر الدولية، المسائل المتصلة بالنزاعات الحضرية، وبصورة أكثر تحديداً، استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان وأثرها على السكان المدنيين. عندما دخلت الحرب المدن، كان لها تأثير غير متناسب على المجتمعات المدنية لأنها دمرت البنية التحتية وبالتالي زادت الخسائر في صفوف المدنيين. وفي مثل هذه البيئات ترد تحديات كثيرة في ما يتعلق بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما حظر الهجمات العشوائية وتقييمات التناسب.

وتناولت المناقشة التي أعقبت ذلك، والتي أدارها رئيس اللجنة، الحالة الراهنة في العالم من وجهة نظر حماية أشد الفئات ضعفاً. وأشار المندوبون الـ 17 الذين تحدثوا عن النزاعات في أوكرانيا ودولة فلسطين ومنطقة الساحل والجمهورية اليمنية، وكذلك إلى ما حدث في التسعينيات في البلد المضيف، رواندا. واتفقوا على أن الحرب تدمر السكان المدنيين وأن أكثر طريقة فعالة لحماية المدنيين هي منع التصعيد المسلح وتسوية النزاعات سلمياً. وتحقيقاً

لهذه الغاية، دعا المتحدثون جميع البلدان إلى وضع إطار لحقوق الإنسان يساعد على القضاء على جميع أشكال النزاع. كما حثوا البرلمانيين على تهيئة بيئات توفر الحماية والسلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة. وأخيراً، لكي يساهم البرلمانيون بشكل واقعي في منع انتهاكات القانون الدولي التي تؤثر على أضعف الفئات في النزاعات، يجب عليهم أن يطبقوا المعايير والمعاهدات الدولية، وأن يدافعوا عنها ويكفلوا توقيعها والتصديق عليها وتنفيذها. وفي هذا الصدد، أعرب المندوبون عن تقديرهم للعمل الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المعاهدات التي يمكن أن تنقذ الأرواح وتحمي الناس.

كما تم تنظيم حلقة النقاش الثانية بشأن موضوع *الحرب وتغير المناخ باعتبارهما مسببَين لانعدام الأمن الغذائي العالمي* حول المائدة المستديرة التي أُديرت مع ثلاثة خبراء. قدمت السيدة إ. هاينز، المديرة القُطرية لبرنامج الأغذية العالمي في رواندا، استعراضاً عاماً لأزمة الغذاء العالمية الراهنة التي ازدادت في السنوات الثلاث الماضية بنسب لم يسبق لها مثيل. وترد ثلاثة دوافع لأزمة الغذاء الحالية: النزاعات ذات الآثار المتتالية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والصدمات المناخية، وخطر الركود العالمي. وتمثلت إحدى الاستجابات لذلك في العمل على بناء قدرة السكان على التكيف وتجنب الحلقة المفرغة للنزاع بسبب الفقر والتنافس على الموارد الشحيحة. وتناولت بالتفصيل السياق الهش المحدد لرواندا وضعفها أمام الصدمات المناخية. شدد السيد و. فون تروت زو سولز، سفير منظمة فرسان مالطا المستقلة لدى كينيا وجنوب السودان، في معرض إشارته إلى مؤشر الجوع العالمي، على أهمية الأمن الغذائي في صون السلام والأمن الدوليين. فالحرب وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي هي الأسباب الرئيسية لتشريد السكان. وقدم أمثلة على عمل منظمته في المنطقة والمبادرات التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها، مثل تكييف السياسات مع السياقات وتقديم ليس فقط المال ولكن أيضاً العلم لدعم المساعدة الدولية. أوضح السيد م. كابيلا، أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية، جامعة مانشستر وكبير مستشاري برلمان البحر الأبيض المتوسط، أنه بما أن الحروب وتغير المناخ لا يختفيان بل يتزايدان، ينبغي للبلدان أن تسّرع وتيرة عملها في التخفيف من حدة المشاكل وتمكين المجتمعات المحلية. يمكن للعالم أن ينتج ما يكفي من الغذاء للجميع، لكن المشكلة تكمن في التوافر والجودة اللذين يؤثران بدورهما على الصحة وزيادة الوفيات. وحث البرلمانيين على وضع سياسات زراعية – غذائية تستند إلى معايير وموارد وطنية وليس إلى معايير عالمية، وعلى إدراج الحق في الغذاء في السياسات الوطنية لكي تصبح البلدان قادرة على التكيف الذاتي، وتتمتع بسيادة أكثر، وتجنب التنافس على المساعدة الإنسانية التي تجعلها تعتمد على نفسها.

واعترف المندوبون الثمانية، الذين أخذوا الكلمة، بأثر الحرب وتغير المناخ على الأمن الغذائي الذي يواجه العالم، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الأغذية: فقد انخفض نمو المحاصيل بسبب الجفاف والفيضانات، وأصبح من المتعذر الوصول إلى العديد من طرق الإمداد بسبب القتال. وكان لانعدام الأمن الغذائي أثر كبير على البلدان الفقيرة والضعيفة. ومن الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول. ويجب على البرلمانيين أن يعالجوا الأسباب الجذرية وأن يعطوا الأولوية للعمل على جعل المجتمعات المحلية أكثر قدرة على الصمود، وعلى الوقاية من الكوارث الإنسانية. وكرر المتحدثون التأكيد على أن السلام والأمن والتنمية يجب أن تسير جنباً إلى جنب. وتشمل التوصيات المنبثقة عن المناقشة ما يلي: استعراض الهياكل الرامية إلى تحقيق اقتصاد مراع للبيئة؛ وتأمين الشبكات

الغذائية؛ وتنفيذ اتفاق باريس؛ وزيادة حوارات السلام والدبلوماسية لنزع فتيل التوترات وإنهاء النزاعات. وطلب المشاركون أيضاً تبادل المزيد من الممارسات التشريعية والرقابية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمشاركة في منع نشوب النزاعات.

وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة جلسة استماع للخبراء بشأن موضوع *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*. افتتح جلسة الاستماع واختتمها المقرران المشاركان للقرار بشأن العنوان نفسه، سعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيد ج. سيبيدا (إسبانيا) اللذان تشاركا وجهات نظرهما بشأن المسألة والعمل الذي اضطلعا به. وضمت جلسة الاستماع ثلاثة خبراء شاركوا جميعهم عبر الإنترنت لتبادل وجهات نظرهم حول طبيعة الجرائم في الفضاء الإلكتروني وصلتها وأهميتها، بالإضافة إلى وجهات النظر الوطنية بشأن الإجراءات الملموسة التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها للتصدي لتلك التهديدات الناشئة. وضعت السيدة أ. بوزاتو، نائب الرئيس وكبيرة مسؤولي العمليات في مؤسسة التقنية من أجل السلام ICT4Peace، في كلمتها الافتتاحية، أساساً مفاهيمياً للفضاء الإلكتروني والطبيعة البشرية للتفاعلات في الفضاء الإلكتروني، وطرحت فكرة أن تطبيق الأمن البشري على الفضاء الإلكتروني يمكن أن يساعد البرلمانيين في معالجة الجريمة والهجمات الإلكترونية. وشرحت بشكل ملموس ضعف البنية التحتية الأساسية، وما يترتب على ذلك من تهديد لأمن المواطنين الذين يعتمدون جميعاً على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والأعمال المصرفية وما إلى ذلك. أعرب السيد ج. كانداو، رئيس إدارة الأمن الإلكتروني في المركز الوطني للتشفير في إسبانيا، عن أهمية الموضوع في الوقت المناسب، في سياق الزيادات الهائلة في حوادث الهجمات الإلكترونية على مدى العقد الماضي وخاصة خلال جائحة كوفيد-19. وقد وضعت إسبانيا نظم استجابة تتوقع أوجه الضعف والمخاطر وتعالجها وتحلها. ويضطلع البرلمانيون بدور هام في زيادة الوعي، وإصدار التشريعات وتطبيقها، وتخصيص الأموال الكافية لمرونة الدول في مجال الفضاء الإلكتروني. قدم سعادة الدكتور محمد الكويتي، مدير المركز الوطني للبيانات بإشراف المجلس الأعلى للأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، لمحة عامة عن الثورة التكنولوجية ورقمنة كل جانب من جوانب المجتمع. يعتمد إطار حوكمة الأمن الإلكتروني، في دولة الإمارات العربية المتحدة، على المرونة والحماية والوعي والبحث مع تضمين وجهات النظر البشرية والشراكات والتعاون الدولي.

وتناولت المناقشة التي أعقبت ذلك، والتي أدارها رئيس اللجنة، الأهمية الحاسمة للفضاء الإلكتروني باعتباره مجالاً ضعيفاً للتفاعلات اليومية. وأخذ الكلمة ستة مندوبين، مشيرين إلى مواضيع تتراوح بين التهديدات الناشئة، وأهمية تطبيق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني، وزيادة الهجمات الإلكترونية أثناء الجائحة، والأساليب التي يمكن بها للجهات الفاعلة الخبيثة على الإنترنت أن تعمل من دون عقاب، وحتمية ارتكاب جرائم في مثل هذا المجال المستغل استغلالاً كبيراً. ووردت إشارات متعددة إلى عمل وجهود مختلف البرلمانات في التصدي للجرائم والهجمات الإلكترونية، ولا سيما من خلال مختلف الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون الدولي، وإلى الخطوات اللازمة لتحسين القدرة على التكيف، لا سيما في ما يتعلق بالبنية التحتية الأساسية.

وقدم رئيس اللجنة الدائمة، معالي السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر)، التقرير عن أعمال اللجنة إلى الجمعية العامة في جلستها الأخيرة المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر.

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وحضر الاجتماع 13 عضواً من أصل 20 عضواً، وممثلة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات.

وخلال الاجتماع، ناقش المكتب خطة عمله. واتفق على أن يكرس الوقت المخصص للجمعية العامة الـ 146 للتفاوض بشأن القرار التالي. ووافقت اللجنة الدائمة في ما بعد على هذا الاقتراح في نهاية جلستها العامة الأخيرة المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر.

*****

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

تقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلستيها يومي 12 و14 تشرين الأول/أكتوبر. وترأست الجلستين رئيسة اللجنة، السيدة أ. مولدر (هولندا).

مناقشة حول موضوع القرار القادم بعنوان *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*.

نُظمت المناقشة حول موضوع القرار القادم للجنة بعنوان *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*. وزودت المناقشة المقرر المشارك بمعلومات أولية عن الأسلوب الذي تعاملت به البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي مع المسألة، وبآراء الخبراء بشأن موضوع القرار. عرض الموضوع والمسائل الرئيسية المطروحة للنظر والمناقشة السيد ب. كايزر، رئيس وأستاذ الاقتصاد التطبيقي في جامعة روتنبرغ لعلوم الغابات التطبيقية في ألمانيا؛ والسيد ب. بويكس، رئيس مختبر العلوم البيولوجية للنظائر وأستاذ في قسم الكيمياء المراعية للبيئة والتكنولوجيا في كلية هندسة العلوم البيولوجية بجامعة غينت في بلجيكا. وحضر أيضاً السيد س. هوفمان (ألمانيا)، المقرر المشارك للقرار.

قدم السيد س. هوفمان الموضوع مشيراً إلى أنه في العام 2019، دعا الأمين العام للأمم المتحدة سعادة السيد أنطونيو غوتيريس إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لإزالة الغابات. حتى مع التخفيض الطموح للانبعاثات، من غير المرجح، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق الأهداف الدولية لاتفاق باريس الذي تم التعهد به في العام 2015 للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية. لذلك، فإن الانبعاثات السلبية من حيث عزل الكربون ضرورية. لا يمكن تحقيق أهداف المناخ دون تقليل ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. أدت الأشجار – المحركات التي تعمل بالطاقة الشمسية والتقطت الكربون من الغلاف الجوي وخزنته في الكتلة الحيوية، دوراً مهماً في

تحقيق هذا الهدف. ولا تنطوي غابات العالم على إمكانات للتخفيف من آثار تغير المناخ فحسب، بل إنها أيضاً هامة جداً لحفظ التنوع البيولوجي. ولا يمكن إطلاق هذه الإمكانات إلا بتكثيف الجهود العالمية. يجب على البرلمانيين تكثيف عملياتهم القانونية لوقف إزالة الغابات وتدهورها، وكذلك جهودهم في مجال الحفظ والتحريج والإدارة المستدامة للغابات.

ووفقاً للمشاركين في حلقة النقاش، يمكن أن يصبح التحريج مصدراً للدخل، ولكن لكي يتحقق ذلك، يجب أن يكون الدخل: أولاً، قابلاً للتخطيط قدر الإمكان من النواحي الطبيعية والاقتصادية والسياسية والقانونية؛ وثانياً، أن ينظم سنوياً على الأقل؛ وثالثاً، أن تكون النسبة مرتفعة بما فيه الكفاية لكي يكسب الناس قوتهم ويكونوا قادرين على المنافسة مع الاستخدامات الأخرى للأراضي؛ وأخيراً، تأمين الإمدادات للمراحل التالية من سلسلة القيمة. كما يجب ضمان الاستخدام المستدام للأخشاب وتوافر المزيد من قدرات التجهيز للاستخدام الصناعي أو النشط للأخشاب. ولضمان حماية الغابات، يجب أن يكفل البرلمانيون ما يلي: (1) الملكية الواضحة للغابات؛ (2) حقوق المالك في الاستخدام الطويل الأجل؛ (3) استبعاد المستخدمين الذين لا يرغبون إلا في استغلال الغابة لفترة قصيرة من الزمن، إن أمكن؛ (4) أن وظيفة دخل الغابات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسكان المحليين؛ (5) تعزيز قدرات التجهيز (الصناعية) للأخشاب.

وأخذ الكلمة ما مجموعه 29 مندوباً لتبادل الممارسات الجيدة التي وضعتها بلدانهم للحفاظ على الغطاء الحرجي تماشياً مع الالتزامات الواردة في اتفاق باريس، والتحديات والشواغل التي يواجهونها في تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالمناخ.

وأشير إلى أن أكثر الأساليب المقبولة لزيادة امتصاص الكربون هي التحريج، والإدارة المستدامة للغابات، والحد من إزالة الغابات. ويجب على الحكومات والمنظمات العالمية تعزيز تعاونها وإقامة المزيد من الشراكات. ومن المهم أيضاً تحديد الغابات عن طريق تطهيرها وإنشاء دورات زراعية، وجعل الحكومات تؤمن موازنات لتلك المبادرات البيئية. وجرى التأكيد على أهمية التثقيف بشأن الغابات من أجل التنمية المراعية للبيئة والحد من الكوارث. وذكر بعض البرلمانيين أنهم يقومون بإذكاء الوعي بهذا المعنى بين المجتمعات المحلية وعلى الصعيد دون الوطني لضمان تزويد جميع الأفراد بالمعارف اللازمة للإسهام بصورة مجدية في عملية صنع القرار الأكثر سلامة التي تراعي احتياجاتهم وأفكارهم.

وفي ما يتعلق بالوظائف البرلمانية، تم تسليط الضوء على الإشراف على الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق باريس، وتخصيص الموازنات للمبادرات المراعية للبيئة، وسن قوانين لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات. كما طُرحت في النقاش مواضيع تتعلق بإنشاء أحواض للكربون، وتحسين نوعية الغابات، واستعادة أشجار المانغروف.

الأعمال التحضيرية للاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الـ27 لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف) (COP27) في جمهورية مصر العربية

أشارت الرئيسة إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يشجع المشاركة البرلمانية في تغير المناخ منذ أكثر من عقد، وتماشياً مع ذلك، أبلغت اللجنة بأن الاتحاد البرلماني الدولي يشارك مع مجلس النواب في جمهورية مصر العربية في تنظيم اجتماع برلماني بمناسبة الدورة الـ27 لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف) (COP27)، لإتاحة

الفرصة للبرلمانيين للحصول على معلومات مباشرة عن المسائل الرئيسية التي ستناقش في المؤتمر. وكان من المقرر عقد الاجتماع في 13 تشرين الثاني/نوفمبر في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، وتحدث سعادة السيد كريم درويش، مقرر الاجتماع الذي عينه مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، عن الترتيبات العملية للاجتماع وشارك النقاط الرئيسية لمشروع القرار الذي سيعتمد في الجلسة. ودعيت اللجنة الدائمة إلى تقديم تعليقات وأفكار لزيادة تنقيح النص قبل عرضه في الاجتماع البرلماني.

وستُبنى الوثيقة حول العناصر التالية: (1) تعزيز مبدأ المسؤولية البشرية في الجوانب غير البشرية مثل التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية؛ (2) التأكيد على أن المعرفة والعلم حقان للبشرية؛ (3) تأكيد أهمية تعزيز الحق في الوصول إلى النظم الإيكولوجية المستدامة؛ (4) زيادة استخدام الأدوات، مثل الموازنات المراعية للبيئة؛ (5) اتخاذ قرارات تستند إلى أدلة علمية مع الاعتراف بأهمية السياسات العامة وصلاتها بالجهود المتعلقة بمكافحة تغير المناخ؛ (6) تعزيز قدرات مختلف المؤسسات المتخصصة في مجال تحليل المخاطر، ولا سيما في مجال المخاطر المتصلة بتغير المناخ؛ (7) تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان والمجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليه، بما في ذلك عن طريق سد الفجوة في التمويل المتعلق بالمناخ، وكذلك عن طريق توطيد التعاون مع البلدان المجاورة للتصدي للتحديات الناشئة عن تغير المناخ بتنسيق أكبر.

وأخذ الكلمة ما مجموعه تسعة مندوبين لمشاركة أفكارهم بشأن مسودة الوثيقة. وأبرزت المناقشة أن تغير المناخ ظاهرة لا حدود لها. وبالتالي، يجب التركيز على التخفيف من حدة تغير المناخ، والعدالة المناخية، والتمويل المتعلق بالمناخ. يجب وضع ممارسات جيدة مثل وضع قوانين لتحقيق رصيد كربون سلبي، يتم استعراضها كل خمس سنوات. وكان تأثير تغير المناخ على المحاصيل الزراعية وقطاع الثروة الحيوانية والهجرة من النقاط الحاسمة الأخرى التي ذُكرت أثناء المناقشة. ولوحظ أن آثار تغير المناخ تؤثر في معظم الأحيان على البلدان الفقيرة، وأن الالتزامات المتعهد بها خلال الاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف لم تحترم. وفي ما يتعلق بالمهام البرلمانية، دُعي البرلمانيون إلى إعطاء الأولوية للعمل المتعلق بتغير المناخ، وضمان تخصيص الاعتمادات المناسبة في الموازنة، والمشاركة في الإشراف القوي على تنفيذ الحكومة لأنشطة تغير المناخ. وشُدِّد أيضاً على الحاجة إلى بناء قدرات البرلمانيين من أجل تحسين فهمهم لتغير المناخ.

حلقة نقاش حول موضوع: إعادة إقامة الروابط بين المجتمعات المحلية واقتصاد شامل مستدام محلي لتحقيق غايات الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة

قدم النقاش والمسائل الرئيسية التي يجب النظر فيها السيد أ. غريفوي (بلجيكا)، والسيد ج. شيروف، اختصاصي التوظيف في منظمة العمل الدولية.

ويعتبر توافر اقتصاد محلي مستدام وشامل أمراً مهماً لتحقيق الازدهار، وللنظام الاقتصادي المحلي. أشار السيد غريفوي إلى أنه تسببت جائحة كوفيد-19 في فقدان 255 مليون وظيفة بدوام كامل وأنها أثرت بشكل خاص على الشباب والنساء ذوات المستويات التعليمية المنخفضة الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي والذين يفتقرون أيضاً إلى شبكة أمان اجتماعي. وأثناء هذه الجائحة، تعين على العديد من الشركات الصغرى والصغيرة أن توقف أنشطتها. وفي أعقاب الجائحة، كان من المتوقع أن تعود العديد من البلدان إلى مستويات ما قبل الجائحة

حيث بدأت الأعمال التجارية في العمل في ظروف طبيعية. ومع ذلك، ستظل بعض قطاعات السكان والشركات المحلية الصغيرة تواجه صعوبات في البقاء. كان على الشركات الصغيرة أيضاً التنافس مع الشركات الكبرى، مما جعل الأمور أكثر صعوبة.

وقال السيد شيروف إنه من أجل حفز المزيد من فرص العمل وتحسينها في الاقتصادات المحلية، يجب على الحكومات أن تنفذ نهجاً منسقاً وشاملاً في التخطيط لإيجاد فرص العمل؛ وإدخال أطر سياسات الاقتصاد الكلي التي تنظر في نتائج خلق فرص العمل؛ وتخصيص موازنات لإيجاد فرص العمل؛ وتهيئة بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص؛ وإشراك أرباب العمل ومنظمات العمال في وضع السياسات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال الحوار الاجتماعي. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تقدم الدعم للبرلمانيين عن طريق تشجيع إجراء المزيد من النقاشات المكثفة مع اللجان البرلمانية؛ وتوفير بناء القدرات في مجال الأطر الكلية المواتية للعمالة وإعداد الموازنة؛ وتوفير أدوات قياس العمالة لتقييم آثار برامج الاستثمار العام على العمالة؛ ومساعدة البرلمانات أيضاً في وضع استراتيجيات وسياسات وطنية للعمالة وخطط أو استراتيجيات للعمالة محددة الأهداف، تركز على الشباب والفئات المهمشة الأخرى.

وأخذ الكلمة ما مجموعه 18 مندوباً لتبادل خبراتهم في مجال إعادة ربط المجتمعات المحلية باقتصاد محلي شامل ومستدام. وقُدمت الحاجة إلى وضع سياسات تفيد البلدان النامية مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والأشخاص ذوي الدخل المنخفض، كاستراتيجية جيدة للاستجابة للأزمة الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة. وينبغي إنشاء آلية تتيح المشاركة المنتظمة والهادفة بين المجتمعات المحلية والحكومات المركزية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة. ولتمكين هذه الآلية وضمان استفادة المجتمعات المحلية من النمو الاقتصادي، من المهم وجود حكومات وهياكل لا مركزية، والاعتراف بأهمية النمو الاقتصادي المحلي المستدام والشامل للاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد، ينبغي منح البلديات والحكومات المحلية قدراً أكبر من الاستقلال في عمليات صنع القرار المتصلة بالعمالة، والأموال المالية المناسبة، ورأس المال البشري لدعم مجتمعاتها المحلية. كما تم تسليط الضوء على الاختلافات القائمة على الجندر من حيث الوظائف غير النظامية واللائقة.

وأجرت اللجنة انتخابات للمكتب، ووافقت على اقتراح المكتب بتخصيص دورات اللجنة في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي لصياغة القرار.

*****

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان جلستين، في 12 و14 تشرين الأول/أكتوبر، وترأسهما رئيس اللجنة الدائمة، السيد أ. غاجاديان (سورينام).

ونظرت اللجنة في مشروع القرار حول *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*. قدم القرار المقرران المشاركان، السيد ف. زون (إندونيسيا)، والسيد ب. باير (ألمانيا)، نيابة عن

السيد ج. وادفول (ألمانيا). ولم تتمكن المقررة المشاركة الثالثة، السيدة س. ناني (أوروغواي) من حضور الجمعية العامة.

وعند دراسة مشروع القرار، نظرت اللجنة في 91 تعديلاً قدمها 18 برلماناً (بلجيكا، وكندا، وتشاد، وجمهورية التشيك، والهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والنرويج، وبولندا، وروسيا الاتحادية، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، والسويد، وسويسرا، وتايلاند، وتركيا، وأوكرانيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة). واقترح منتدى النساء البرلمانيات تعديلين. وصوتت اللجنة الدائمة على اعتماد التعديلات على القرار أو عدم اعتمادها.

وقدم رئيس اللجنة الدائمة مشروع القرار المنقح إلى اللجنة في جلستها الأخيرة في 14 تشرين الأول/أكتوبر. اعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. لم يتم إبداء أي اعتراض في اللجنة الدائمة. وبعد اعتماد القرار، أبدى عدد من الوفود تحفظات:

– **جمهورية التشيك** بشأن الفقرة 3 من المنطوق؛ **الهند** بشأن الفقرة 21 من الديباجة؛ **كازاخستان** بشأن الفقرتين 9 و10 من الديباجة، والفقرة 9 من المنطوق؛ **دولة قطر** بشأن الإشارة إلى تنقل اليد العاملة في الفقرة 5 من المنطوق؛ **الجمهورية العربية السورية** بشأن الفقرة 9 من الديباجة؛ **وتركيا** بشأن الفقرة 19 من الديباجة.

– **المجر وإندونيسيا** بشأن القرار برمته.

وأعربت **روسيا الاتحادية** عن معارضتها للقرار.

واجتمع المكتب صباح يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر. ونظر في اقتراحات لبرنامج عمل اللجنة في المستقبل. وقدمت أستراليا، وفرنسا، والمملكة المغربية ثلاثة اقتراحات لموضوع قرار اللجنة المقبل قبل الموعد النهائي.

وبعد توصية بالإجماع من قبل المكتب، وافقت اللجنة على الاقتراح الذي قدمته أستراليا بعنوان *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*. كما وافق على تعيين السيدة ل. رينولدز (أستراليا) كأحد المقررين المشاركين. ستجرى مناقشة تحضيرية في الجمعية العامة الـ146، وسيتم وضع صيغة نهائية لقرار حول هذا الموضوع في الجمعية العامة الـ147 في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ووافقت اللجنة على توصية المكتب بالإجماع لعقد حلقة نقاش في الجمعية العامة الـ146 حول موضوع *الزخم البرلماني لصالح مكافحة المعلومات المضللة، ومحتوى الكراهية والمحتوى التمييزي في الفضاء الإلكتروني*.

وأحاط المكتب علماً باقتراح الأمانة العامة الرامي إلى مواءمة عمل اللجنة بشكل أفضل مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، وشُجع الأعضاء على تقديم ملاحظات تحقيقاً لهذه الغاية.

وقدم السيد غاجادين القرار حول *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*، إلى الجمعية العامة في جلستها العامة بعد ظهر يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر، وتم اعتماده بالإجماع. وسجل التحفظات السيد غاجادين، للعلم، التي أبدتها وفود جمهورية التشيك، والمجر، والهند، وإندونيسيا، وكازاخستان، ودولة قطر، والجمهورية العربية السورية، وتركيا، وكذلك معارضة روسيا الاتحادية للقرار.

*****

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في جلسة عامة عقدت في 14 تشرين الأول/أكتوبر وترأسها نائب الرئيس السيد ل. ويرلي (سويسرا)، إذ إن السيدة س. أ. نور (كينيا) خسرت في الانتخابات مؤخراً. وبسبب عقد نقاش موازي في الجمعية العامة الرئيسية، يتعلق بالحرب في أوكرانيا، لم يحضر سوى 30 وفداً برلمانياً. تألفت الدورة من حلقتي نقاش مع مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة.

وركزت حلقة النقاش الأولى على استجابة الأمم المتحدة لتزايد الجوع وتفاقم المجاعة في جميع أنحاء العالم. قدم السيد س. كريشناسوامي، رئيس قسم الأبحاث والتحليل والرصد في منطقة شرق إفريقيا لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة ب. لازاروس، اقتصادية في مكتب نيروبي الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة، التقرير العالمي للعام 2022 عن أزمات الغذاء. وانضمت إليهم السيدة و. هاينز، ممثلة برنامج الأغذية العالمي والمديرة القُطرية في رواندا، والسيدة سي. سو، الممثلة القُطرية لمنظمة الأغذية والزراعة في رواندا.

ويحتل برنامج الأغذية العالمي مركز الصدارة في الجهود الإنسانية الرامية إلى توفير الأغذية التي هي في حاجة ماسة إليها. تساعد منظمة الأغذية والزراعة الحكومات والوكالات الإنمائية على تنسيق جهودها لتحسين وتطوير الزراعة وكذلك موارد الأراضي والمياه.

ومهّد التقرير العالمي للعام 2022 عن أزمات الغذاء الطريق أمام البرلمانيين لفهم الجوع المتفاقم والمجاعة في جميع أنحاء العالم بشكل أفضل. يتألف التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي من خمس مراحل، إذ تشكل المرحلة الثالثة الأزمة، والرابعة الطوارئ، والخامسة الكارثة/المجاعة أو المجاعة المحتملة. يُظهر التقرير أن العالم يشهد أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في تاريخه في المرحلة 3 أو أعلى، مع ورود أكثر من 205 مليون شخص في 45 بلداً في هذه المراحل الثلاث في منتصف العام 2022. يقيم 52 في المئة من الأشخاص الذين يعيشون معاناة في خمسة بلدان – أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ونيجيريا والجمهورية اليمنية. وازداد انعدام الأمن الغذائي الحاد في 23 بلداً، وشهد 19 بلداً منها زيادات مزدوجة الرقم.

وتضمن العرض بيانات عن مجالات اهتمام محددة، بما في ذلك إشارات إلى النزاعات في المنطقة. وفقاً للتصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي، يرد حوالى 38.6 مليون شخص في 34 بلداً في فئة الطوارئ، من بينهم مليون على الأقل في عشرة بلدان. احتلت ثلاثة بلدان المراكز العشرة الأولى باستمرار منذ العام 2016: أفغانستان، وجنوب السودان، والجمهورية اليمنية. إن ما يقرب من نصف مليون شخص في المرحلة 5 أو مرحلة الكارثة، مع ورود 000 400 شخص في تيغراي، إثيوبيا وحدها.

وكثيراً ما يكون النزاع سبباً لانعدام الأمن الغذائي، حيث تشهد جميع البلدان التي تمر بالمرحلة 5، نزاعات طويلة الأمد، والعديد من البلدان التي تمر بالمرحلة 4 أي بمرحلة مماثلة.

وتظهر الصدمات الاقتصادية، ولا سيما الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية العالمية في العامين الماضيين، على الصعيدين العالمي والقُطري. كما كان لتأثير الأحوال الجوية المتطرفة أثر كبير. شكّل أسوأ جفاف منذ 40 عاماً تأثيراً كارثياً في شرق إفريقيا.

ومما يؤسف له أن البيانات الأحدث من اليونيسيف تشير إلى أنه من المتوقع إضرار 7.5 مليون طفل (بدلاً من 6.1 مليون طفل).

وشجع أعضاء حلقة النقاش البرلمانيين على الضغط من أجل زيادة عاجلة في المساعدة الإنسانية. وأبرزوا الحاجة إلى العمل على منع نشوب النزاعات وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

وأشارت السيدة هاينز إلى أن 20٪ من الروانديين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حيث تنفق الفئات السكانية الأكثر ضعفاً 65٪ من دخلهم كل شهر على الغذاء. في حين انخفض سوء التغذية المزمن على مر السنين، لا يزال حوالى 32.4٪ يعانون من سوء التغذية المزمن. في حين أن برنامج الأغذية العالمي كان معروفاً جيداً باسم ذراع الطوارئ للأمم المتحدة، إلا أن لديه تفويضاً مزدوجاً – كان يعمل مع الروانديين لتطوير المرونة ورأس المال البشري. كان برنامج التغذية المدرسية، الذي رأى العديد من أعضاء اللجنة أنه يعمل في 13 تشرين الأول/أكتوبر مثالاً جيداً للعمل على تعزيز نجاح المزارعين ونوعية الغذاء للطلاب. إن المشاركة المتعددة السنوات ضرورية، وشجعت البرلمانيين على الدعوة إلى اتخاذ إجراءات، والتأثير على حكوماتهم لدعم المعونة، لا سيما في حالات الكوارث، وكذلك في لفت الانتباه إلى الأمن الغذائي والتغذية في بلدانهم. ويقوم برنامج الأغذية العالمي ببناء هياكل مستدامة وقادرة على التكيف.

وأشارت السيدة سو إلى أن منظمة الأغذية والزراعة تعمل في حالات الطوارئ وتدعم في الوقت نفسه الحكومات لكي يكون لديها إطار السياسات الغذائية السليمة. في رواندا، تم الوصول إلى 70٪ من جميع المواد الغذائية المستهلكة في الأسواق المحلية وكان حوالى 72٪ من السكان يعملون في الزراعة. ويدخل نحو 12 مليون شاب إفريقي سوق العمل كل عام؛ والقطاع الزراعي هو الوحيد الذي يستوعبهم. حرص الشباب على إنتاج منتجات عالية القيمة والاستفادة من منطقة التجارة الحرة في إفريقيا بمنتجات، مثل القهوة والشاي والفاصوليا والأرز والبطاطس. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على ضمان وفائها بالمعايير العالية للتصدير.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي معاً لضمان اتباع نهج متسق إزاء الحكومة. في 30 منطقة، يتطلعان على وجه التحديد إلى مسائل توقف النمو. وهما يعملان مع التحالف البرلماني الوطني للأمن الغذائي، والغذاء الذي يدعمه برلمان رواندا.

وأدلى 15 مندوباً بتعليقات وأسئلة. وأشاروا إلى الحاجة إلى منع نشوب النزاعات، وتعزيز التدابير الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، والحاجة إلى التعاون في ما بين بلدان الجنوب، ومتابعة إعلان مابوتو، وإلى أن العاملين في

منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي غالباً ما يكونون في خطر. وأشار أحد المندوبين الكينيين إلى أن "وفاة طفل واحد في أي مكان في العالم بسبب الجوع، هو موت القيادة السياسية في كل مكان في العالم".

وركزت حلقة النقاش الثانية على الوجود الميداني للأمم المتحدة لدعم التنمية الوطنية: حالة رواندا. دعا المنسق المقيم الجديد لرواندا، السيد و. أوجيلو، البرلمانات إلى المشاركة بشكل أعمق مع الأمم المتحدة من خلال المنسقين المقيمين، هو الموجود منذ ثلاثة أشهر فحسب في رواندا، لكن المستند إلى تجارب الأمم المتحدة الأخرى. تمثل دور الأمم المتحدة في تقديم مشورة سياسية استراتيجية من الدرجة الأولى، ودعم مساءلة أفضل. وأشار إلى أن الإشراف على الموازنة، وتتبع التقدم المحرز في رؤية رواندا للعام 2050، ومعالجة مسائل الفساد هي المسائل الرئيسية في اجتماعاتهم مع البرلمان. وشجع البرلمانيين على المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وناقش خمسة مندوبين مشاركتهم مع المنسقين المقيمين والتزموا بالعمل على تعزيز التنسيق والمشاركة عند عودتهم.

ورداً على أحد المندوبين، أشار المنسق المقيم إلى أن الأمم المتحدة مسؤولة أمام السلطات الوطنية، ويشمل ذلك البرلمانات. وشجع المندوب على مطالبة وكالات الأمم المتحدة في بلاده بالحضور إلى البرلمان لشرح نفسها وعملها. وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم خطة التنمية الوطنية التي حددها البلد، وهي مصدر كبير للمعلومات. وأشار إلى أن التنمية ينبغي أن تشمل الجميع، وأن للبرلمانيين دوراً في إعطاء صوت لمن لا صوت لهم.

وعقب حلقتي النقاش، تم انتخاب عضوين جديدين في المكتب: السيدة ر. تونكيي (كينيا)، والسيد أ. بوستامينتي (بيرو). شكرت اللجنة السيدة أ. نور من كينيا التي عملت كرئيسة حتى هزيمتها الانتخابية الأخيرة، وقررت أن تطلب من السيد ويرلي (سويسرا) البقاء كرئيس بالنيابة حتى انعقاد الجمعية العامة الـ146 في مملكة البحرين.

*****

6. البند السادس من جدول الأعمال:

الموافقة على البند الموضوع للجمعية العامة الـ147 وتعيين المقررين المشاركين:

عينت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان السيدة ل. رينولدز (أستراليا) مقررة مشاركة في البند الموضوع *"الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار"*.

وسيعين رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مقرراً واحداً أو مقررين اثنين آخرين بعد إجراء مشاورات وفقاً للقاعدة 13 الفقرة 4 من قواعد اللجان الدائمة.

*****

7.البند السابع من جدول الأعمال:

إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء[1] من قبل الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي
(كيغالي، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

إن الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى أن غزو دولة أوكرانيا ذات السيادة أسفر عن مقتل وتشويه آلاف المدنيين والأفراد العسكريين، وتدمير المدن والبنية التحتية، وتشريد الملايين من الناس بوصفهم لاجئي حرب،

وإذ تضع في اعتبارها أن الاتحاد البرلماني الدولي يعمل من أجل السلام والتعاون بين الشعوب، ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، وهي حقوق عالمية بطبيعتها ويعتبر احترامها غير المقيد عاملاً أساسياً للديمقراطية والتنمية في جميع الأمم،

وإذ تشير إلى اعتماد الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، إندونيسيا في 23 آذار/مارس 2022 قراراً لصالح *"الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية"*،

وإذ تضع في اعتبارها أن ميثاق الأمم المتحدة، ينص على أن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة"،

وإذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-11/2 بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، الذي يدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، ولا سيما أي هجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية،

وإذ تشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 1/49 المؤرخ 4 آذار/مارس 2022 بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي، وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم S-34/1 المؤرخ 12 أيار/مايو 2022 الذي يدعو إلى إجراء تحقيقات في جرائم الحرب المرتكبة على الأراضي الأوكرانية،

وإذ تولي اهتماماً إلى مضمون اتفاقيات جنيف للعام 1949، ولا سيما الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وبروتوكولاتها الإضافية،

وإذ تدرك أن العدوان العسكري على أوكرانيا مستمر منذ ثمانية أشهر، رغم الدعوات المتعددة التي وجهها المجتمع الدولي لوضع حد للنزاع وما ينجم عنه من معاناة السكان المدنيين،

---

[1] وبعد اعتماد القرار، أخذت الوفود التالية الكلمة للامتناع عن تأييد القرار:

- الهند، وموزامبيق، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، والجمهورية اليمنية.

وإذ تعرب عن قلقها إزاء العواقب الوخيمة لغزو روسيا الاتحادية للأراضي الأوكرانية على المجتمع الدولي، التي تشير إلى أزمة إنسانية وأزمة هجرة وأزمة لاجئين تؤثر على العالم بأسره، ولا سيما: التدهور الحاد للاقتصاد العالمي، مما يثير قلقاً كبيراً؛ والوضع في القرن الإفريقي، حيث تتلقى جمهورية الصومال الفيدرالية وحدها 92% من وارداتها من القمح من روسيا الاتحادية وأوكرانيا؛ والدوامة المتصاعدة لأسعار الغذاء والوقود الناجمة عن الحرب التي تهدد بإغراق السكان في إفريقيا في أزمة غذائية ذات أبعاد كارثية محتملة؛ وفي الوقت نفسه، تواجه أوروبا شتاءً بارداً مع انخفاض إمدادات الغاز، حيث يأتي حوالي 41% من مصدر الطاقة الحيوي هذا من روسيا الاتحادية،

1. *تكرر* دعوتها إلى الإنهاء الفوري للاحتلال العسكري الروسي للأراضي الأوكرانية ذات السيادة، واستعادة سلامتها الإقليمية، من حدودها المعترف بها دولياً امتداداً إلى مياهها الإقليمية، وبالتالي سيادة القانون الدولي؛
2. *وتدين* بأشد العبارات الانتهاكات الجسيمة لكرامة الإنسان والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان المرتكبة في مناطق كييف، وخاركيف، وسومي، وتشيرنيهيف، وغيرها؛
3. *وتدين أيضاً* استخدام عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي والقائم على الجندر، والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة كسلاح من أسلحة الحرب، في انتهاك صريح لاتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، ورعاية الجرحى والمرضى ومساعدتهم، وتوفير الحماية الواجبة للسكان المدنيين؛
4. *وتؤكد من جديد* أهمية احترام سيادة جميع الدول، وسلامتها الإقليمية في ما يتصل بضم روسيا الاتحادية أراضٍ إلى أراضيها؛
5. *وتؤيد* قرارات مختلف الهيئات الدولية للتحقيق مع مرتكبي جرائم الحرب المحتملة المرتكبة في أوكرانيا ومحاكمتهم، ولا سيما المجزرة التي وقعت في ماريوبول، والأدلة التي وجدت عن مقابر جماعية سرية في إيزيوم، والأحداث المأساوية في بوتشا، ومئات الهجمات على البنية التحتية الصحية في البلاد، واستخدام القنابل غير الموجهة والذخائر العنقودية ضد السكان المدنيين في تشيرنيهيف وأوختيركا، ضمن جملة أمور أخرى؛
6. *وتؤيد أيضاً* إنشاء محاكم ذات ولاية قضائية محددة للتحقيق في الجرائم المحتملة المرتكبة في حروب العدوان وللنظر في قضايا جرائم الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على الأراضي الأوكرانية؛
7. *وتناشد* على وجه السرعة المجتمع الدولي أن يدعم الإجراءات التي تتخذها اليونيسيف، وغيرها من وكالات المعونة المتخصصة للتخفيف من حدة الحرمان العام الذي يعاني منه 3 مليون طفل داخل الأراضي الأوكرانية، ومليوني طفل لاجئ آخرين يحتاجون إلى مساعدة سريعة، ومنقذة للحياة؛
8. *وتدعو* برلمانات العالم إلى:

- زيادة التوعية، عند الاقتضاء، بين السلطات الوطنية المختصة في دولها والمجتمع المدني بضرورة المساهمة، بقدر المستطاع، للتوصل إلى حل للأزمة الإنسانية التي تنطوي على هجرة 6 ملايين مواطن أوكراني كلاجئين،
- تشجيع دعم المجتمع الدولي وتعاونه في عملية إعادة بناء أوكرانيا، والتضامن مع شعبها واحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني وقيمه وقواعده؛

- مواصلة التزامها بأهداف الحد من تغير المناخ، مع الاعتراف بأن الحرب العدوانية تؤثر على إمدادات الطاقة.

9. *وتدعو* الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، وحكومات وبرلمانات العالم، والكيانات المالية المتعددة الأطراف إلى اعتماد ودعم سياسات اجتماعية فعالة وهادفة للتصدي بشكل حاسم لانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن آثار الحرب، أي ارتفاع أسعار الأغذية والوقود والأسمدة، التي تعطل أو توقف إمدادها بشدة؛

10. *وتعرب* عن تضامنها مع جميع ضحايا النزاع المسلح في أوكرانيا، *وتدين* جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وأي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان؛

11. *وتحث* جميع الدول على معالجة البعد الإنساني للنزاع، والعمل معاً لتخفيف حدة التوترات، واستنفاد جميع الوسائل السلمية المتوفرة من خلال آليات التسوية السلمية؛

12. *وتؤكد من جديد* دعمها للعمل الجاري الذي يضطلع به فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، *وتشجع* فريق العمل على مواصلة جهوده الرامية إلى جمع الأطراف المعنية على طاولة الحوار السياسي من أجل التوصل إلى حل سلمي للحرب، تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والسلامة الإقليمية والقانون الدولي، *وتشجع* كلا البرلمانَيْن على تيسير مشاركة فريق العمل في إنجاز مهمته.

*****

8.جدول أعمال الجمعية العامة الـ146:

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 146

(المنامة، مملكة البحرين، 11-15 آذار/مارس 2023)

انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ146

1. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
2. المناقشة العامة حول موضوع *تعزيز التعايش السلمي، والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*
3. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
4. *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*
   (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
5. *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*
   (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ148 وتعيين المقررين المشاركين.

*****

9.الجزء الخاص بالمساءلة:

تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً من المساءلة، ترأسه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، حيث تم تشجيع الأعضاء على تبادل ممارساتهم الجيدة، والإجراءات الملموسة التي اتخذوها من أجل تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، والمقررات الأخرى.

وعرضت السيدة أندا فيليب، مديرة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية في الاتحاد البرلماني الدولي، النتائج الرئيسية الواردة في وثيقة *تقارير الأعضاء حول الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي*. وأكدت من جديد على أهمية المساءلة على جميع المستويات، على النحو المبين في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، وكذلك في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. والمنظمة حريصة على إشراك الأعضاء بنشاط في هذه العملية الهامة.

وأثناء الجزء الخاص بالمساءلة، أخذ الكلمة 18 وفداً للإبلاغ عن ممارساتهم الجيدة والأنشطة التي اضطلعوا بها لمتابعة القرارات المتخذة في الجمعيات العامة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك إعلان نوسا دوا *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*، والقرار بشأن *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية* (الجمعية العامة الـ144)، والقرار بشأن *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* (الجمعية العامة الـ144)، والقرارات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين. وأبلغت الوفود أيضاً عن عملها في متابعة حملات الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومشاركة الشباب في الحياة العامة.

وتبادلت الوفود أمثلة محددة للإجراءات البرلمانية على النحو التالي:

- فيجي: أقر البرلمان مشروع قانون تغير المناخ ليصبح قانوناً. يُلزم هذا التشريع الشامل جميع خطط عمل الوزارات الحكومية والسياسات الوطنية بمراعاة تغير المناخ، وإنشاء بيئات للطاقة النظيفة، وإدخال تجارة الكربون.
- ركزت كندا على القوانين الأخيرة التي أقرها البرلمان بشأن أهداف التنمية المستدامة، وأبرزت كيف يمكن للبرلمانيين مساءلة الحكومة عن عملها في التنمية المستدامة.
- نظمت غويانا العديد من الأنشطة الشبابية مثل برنامج التوعية السنوي بمناسبة عيد الميلاد، ومسابقة رئيس مجلس النواب السنوية لمناظرات الشباب، وبرلمان الشباب السنوي.
- دولة الإمارات العربية المتحدة: استعرض المجلس الوطني الاتحادي إعلان الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الـ144، *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*. اعتمدت استراتيجية رقمنة قائمة على نهج غير ورقي.

• زامبيا: نظم البرلمان ورشة عمل لأعضائه حول أهمية إعادة الغطاء النباتي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والبناء الجماعي. طُلب من أعضاء البرلمان العودة إلى دوائرهم الانتخابية لتنفيذ استراتيجيات الغطاء النباتي المحلية والإقليمية، مثل مزارع الأشجار، والدعوة لها في المدارس.

• اقترحت سويسرا تعزيز الأحكام الواردة في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي. وقد شكلت مجموعة 12+ عمل لدراسة هذه المسائل. يمكن أن يساعد وضع آلية مراجعة الأقران المجتمعية وتمكين اللجان الدائمة، على سبيل المثال، في تعزيز عملية المراجعة السنوية.

• بلجيكا: صوّت البرلمان على سلسلة من القوانين المتعلقة بجائحة كوفيد-19 لتعزيز الوصول إلى الصحة، بما في ذلك آلية تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة، على النحو الموصى به في قرار الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي في صربيا.

• الغابون: بعد مشاركته في حلقة نقاش حول موضوع تحويل وجهة الأسلحة في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي، التقى عضو برلماني من الغابون بوزارة الداخلية، وبدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، دافع عن التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة في كلا مجلسي البرلمان.

وأودع صك التصديق في 21 أيلول/سبتمبر 2022.

وكان المندوبون الآخرون الذين تحدثوا خلال هذا الجزء من (حسب الترتيب الأبجدي الأجنبي): أذربيجان، ومملكة البحرين، وبيلاروسيا، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، وبيرو، ودولة قطر، وصربيا، وسيشيل، وجنوب السودان، وأوروغواي.

وفي الختام، شكر الرئيس المندوبين الذين أخذوا الكلمة على عملهم الجيد، وشجع جميع الأعضاء على المشاركة بنشاط في عملية إعداد التقارير المقبلة. وسيعقد جزء مماثل للمساءلة في سياق الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في مملكة البحرين في آذار/مارس 2023.

*****

10. جائزة كريمر–باسّي:

في الجلسة الختامية للجمعية العامة في 15 تشرين الأول/أكتوبر، مُنحت السيدة سينثيا لوبيز كاسترو من المكسيك، والرئيس روسلان ستيفانتشوك، وجميع أعضاء البرلمان الأوكراني أوّل جائزة كريمر–باسّي.

وسميّت الجائزة على اسم مؤسسي الاتحاد البرلماني الدولي ويليام راندال كريمر، وفريديريك باسّي، وهما برلمانيان من بريطانيا العظمى، وفرنسا. عقدا الاجتماع الأول للاتحاد البرلماني الدولي في باريس في العام 1889.

والجائزة مخصصة للبرلمانيين الذين يقدمون مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وتعزيزها، وكذلك أولئك الذين يساهمون في عالم أكثر اتحاداً، وإنصافاً، وأماناً، واستدامة، وعدالة.

وبشكل استثنائي، منحت جائزة العام 2022 لمرشحين: امرأة، ومجموعة بقيادة رجل، للتأكيد على أهمية المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الاتحاد البرلماني الدولي، كما يتضح من موضوع الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لكل فائز جائزة محفور عليها.

الفائزون

سينثيا لوبيز كاسترو عضو في مجلس النواب المكسيكي منذ العام 2018. وهي تؤمن إيماناً راسخاً بقوة الشباب وناشطة حازمة في تعزيز الديمقراطية من خلال تمثيل الشباب.

وفي العام 2017، في سن الثلاثين، شاركت السيدة لوبيز كاسترو في صياغة دستور جديد لمدينة مكسيكو. كانت أيضاً من المؤيدين الرئيسيين لإدراج حصة الشباب في قانون الانتخابات في المدينة.

واليوم، يركز عمل السيدة لوبيز كاسترو في المكسيك على ضمان ألا تقل أعمار نسبة 25٪ من المرشحين للمناصب العامة على المستوى الفيدرالي عن 29 عاماً.

وفي الاتحاد البرلماني الدولي، تعمل السيدة لوبيز كاسترو بنشاط على تعزيز مشاركة الشباب في السياسة من خلال عضويتها في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي.

وهي عضو نشط في اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي، ومثّلت الاتحاد في العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى في الأمم المتحدة.

وتم ترشيح **الرئيس روسلان ستيفانتشوك، و450 عضواً في البرلمان الأوكراني** تقديراً لالتزامهم بواجباتهم البرلمانية على الرغم من الحرب المستمرة في أوكرانيا.

وواصل البرلمانيون تمثيل ناخبيهم بالإضافة إلى مناقشة القوانين وسنّها في أوقات الطوارئ الوطنية.

ووجه التنويه الخاص إلى شاغلي مناصب الاتحاد البرلماني الدولي في البرلمان الأوكراني، بمن فيهم السيدة ليسيا فازيلينكو، رئيسة منتدى النساء البرلمانيات، والعضو بحكم منصبها في اللجنة التنفيذية، الذين واصلوا مهامهم في الاتحاد البرلماني الدولي على الرغم من التحديات الهائلة.

*****

إعلان كيغالي

المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً

صادقت عليه الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

نحن، أعضاء البرلمانات من جميع أنحاء العالم، نجتمع في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي، رواندا، لمناقشة موضوع *"المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً"* ، وللاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لخطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري، وإعادة الالتزام بتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في مؤسساتنا، وفي المجتمع.

ونحن نعترف بأننا نعيش في زمن استثنائي، يواجه تحديات عالمية. بعد عامين من مواجهة جائحة كوفيد-19، نعلم أن الأزمات ليست محايدة أبداً بين الرجال والنساء. فعلى عكس ذلك، تؤدي الأزمات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة على الجندر وتنشئ حالات جديدة، وتضع الفئات الضعيفة من السكان في وضع أكثر خطورة. وتتكبد النساء والفتيات خسائر فادحة في حالات الأزمات، حيث يزداد التمييز والعنف على أساس الجندر، مما يعيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومجتمعاتنا بشكل عام.

ومع ذلك، فإننا نثق في أننا نعلم أن التزامنا الجماعي بهدف التنمية المستدامة المتمثل في المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) قد أدى إلى مزيد من الاهتمام باحترام المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وتمكين النساء والفتيات.

ونؤمن أيضاً أن الجيل الحالي من البرلمانيين هو أكثر تنوعاً، ولذلك فإنه يبدي مزيداً من الدعم للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والشمول.

ونحن نؤكد أن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) تعتبر أساسية في مواجهة الجوائح، والنزاعات، والركود الاقتصادي، وتغير المناخ. من منطلق الاقتصاد، تعني المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) المساواة في الأجور، والإدماج المالي، والحماية الاجتماعية الشاملة، وتقدير أعمال الرعاية، والحماية من التمييز والعنف. وتعني المساواة في الاقتصاد أيضاً مشاركة المزيد من النساء في القوى العاملة، مما يؤدي إلى زيادة الازدهار والإنتاجية. وتسمح لنا المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في السياسة بالاستجابة بشكل أفضل للأزمات من خلال مراعاة الاحتياجات المتنوعة والمتعددة الجوانب للجميع، وبالتالي تحقيق نتائج أكثر فعالية. ومن منطلق بناء السلام والدبلوماسية، تشكل القيادة النسائية قوة دافعة، حيث أن اتفاقيات السلام التي توقع عليها المندوبات تؤدي إلى سلام أكثر استدامة. من منطلق صنع القرار السياسي، ثبت أن النساء القياديات تقود إجراءات مناخية أكثر صرامة. باختصار، عند الاستجابة للتحديات العالمية، من المرجح عدم إغفال أحد إذا شاركت النساء وشغلن مناصب قيادية.

وكما يتضح من خلال مناقشتنا العامة، نحن نحيط علماً بأنه يرد إنجازات في البرلمانات من جميع أنحاء العالم يمكننا أن نستلهم منها. في كيغالي، في هذه الجمعية العامة الـ 145، أقررنا بأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) حق للجميع، في كل مكان، واتفقنا على إجراء تغيير تدريجي للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وجعل برلماناتنا مراعية للمنظور الجندري من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً.

وفي سبيل مضاعفة جهودنا في مجال المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، سنتطلع إلى معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية العميقة بين الرجال والنساء (الجندرية)، التي تدفع نقاط الضعف بدلاً من بناء القدرة على الصمود. وللقيام بذلك، نلتزم باتخاذ الإجراءات الرئيسية الخمسة التالية:

1. تحقيق التكافؤ في صنع القرار السياسي، بما في ذلك عن طريق استخدام الحصص الانتخابية بين الرجال والنساء (الجندرية)، وضمان أن يكون للحصص الانتخابية الأخرى دائماً أحكام تتعلق بالتكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري).

2. التأكد من أن وضع القوانين وإنفاذها، وعملية وضع الموازنة لدينا تراعي المنظور الجندري في جميع ميادين السياسات.

3. وضع الفئات الضعيفة من السكان في صميم مهامنا البرلمانية المتمثلة في التشريع، والرقابة، وتخصيص الموارد، والتمثيل.

4. وضع حد للتمييز القائم على الجندر، والعنف، وغير ذلك من الممارسات الضارة، وضمان حصول جميع النساء والفتيات على خدمات الصحة، والحقوق، والعدالة الجنسية والإنجابية.

5. تعزيز المساواة في مسؤوليات الرعاية بين الرجال والنساء، وتقديم المثل في مجتمعاتنا من خلال القيام بنسبة 50٪ من أعمال الرعاية اليومية لعائلاتنا، بغض النظر عما إذا كنا أعضاء برلمانيين من الرجال، أو النساء.

وإن دفع التغيير التحويلي الهيكلي من أجل المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، سيتطلب منا مواصلة عملنا وتعزيزه، لبناء برلمانات مراعية للمنظور الجندري. ولن تلبي برلماناتنا احتياجات العصر الحديث، وتستجيب للأزمات، وتظل أكثر صموداً إلا بتنفيذ ذلك. ولا يمكن للبرلمانات التي لا تراعي المنظور الجندري أن تعالج أوجه عدم المساواة والضعف. وعلى النقيض من ذلك، فإن البرلمانات المراعية للمنظور الجندري، التي هي بحكم تعريفها أكثر تمثيلاً، ولديها سلطة، وهياكل، وقدرات لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، تكون أكثر قدرة على عكس مسار أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومعالجة أوجه الضعف.

وفي العقد الماضي، شهدنا تقدماً في مجال المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في البرلمانات، وفقاً لخارطة الطريق التي وضعتها *خطة العمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري*:

– في المشاركة البرلمانية والقيادة، ازدادت نسبة النساء في البرلمان من 20 إلى 26٪. ولدى عدة برلمانات حصص داخلية لضمان تقاسم المناصب القيادية، وعضوية اللجان بالتساوي بين الرجال والنساء. وفي الوقت الحاضر، تمثل النساء نسبة 23٪ من رؤساء البرلمانات، أو الهيئات الرئاسية.

– بالنظر إلى الهياكل الأساسية البرلمانية، لدى 50٪ من جميع البرلمانات حالياً تجمع نسائي، و68٪ من جميع البرلمانات لديها لجنة للنساء أو للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

– في ما يتعلق بالسياسات الداخلية المراعية للمنظور الجندري، فإن نسبة 23٪ من جميع البرلمانات لديها الآن سياسة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في إدارتها البرلمانية.

– ترد المزيد من الأحكام والتدابير الملائمة للأسرة لتسهيل التوازن بين العمل، والحياة مثل ترتيبات التصويت عن بعد، أو بالوكالة، ورعاية الأطفال.

– أصبح حالياً حصول العنف ضد النساء، وأشكاله وانتشاره في البرلمان معترفاً به على نطاق واسع، وبدأت بعض البرلمانات في اتخاذ إجراءات للقضاء على هذا العنف، بما في ذلك باستخدام *المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي للقضاء على التحيز، والتحرش والعنف ضد النساء في البرلمان.*

وترد حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى برلمانات مراعية للمنظور الجندري في ظل الأزمات الأكثر إلحاحاً في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وهي في حد ذاتها أزمات جندرية. في مواجهة حقيقة أزمة المناخ، يجب أن يكون الفصل التالي هذا من البرلمانات المراعية للمنظور الجندري مراعياً للبيئة أيضاً، سواء أفي كيفية قيام البرلمانات بعملها اليومي، أو في النواتج، والنتائج البرلمانية. كما أتاحت التقنيات الجديدة، وتطورها السريع فرصاً جديدة يجب الاستفادة منها عندما تدعم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، بدلاً من الإضرار بها.

ولا يحدث التغيير المؤسسي التحويلي نحو برلمان يراعي المنظور الجندري من تلقاء نفسه. فهو يتطلب الإرادة السياسية، والقيادة، والاستجواب الذاتي، والتخطيط الاستراتيجي، والإصلاح، والموارد، والمساءلة.

ويجب أن يكون التزامنا تجاه البرلمانات المراعية للمنظور الجندري اليوم أكثر طموحاً مما كان عليه قبل 10 سنوات. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نتعهد باتخاذ الإجراءات الـ 10 التالية لجعل العديد من البرلمانات أكثر مراعاة للمنظور الجندري على مدى السنوات الـ10 المقبلة:

1. تقييم مستوى مراعاة المنظور الجندري في برلماناتنا مرتين لضمان إحراز تقدم بين المرحلتين.

2. إنشاء لجنة توجيهية متوازنة بين الرجال والنساء (جندرياً) لمتابعة النتائج والتوصيات الصادرة عن تقييمات مراعاة المنظور الجندري التي تتمتع بالسلطة، والموارد، والمهام اللازمة لقيادة الإصلاحات.
3. الاعتراف بالفروق الفردية بين النساء، وإعطاء الأولوية لإدماج الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً مثل الشابات ونساء الشعوب الأصلية، والنساء ذوات الإعاقة.
4. إنشاء لجنة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) أو هيئة مماثلة، وتزويدها بالموارد اللازمة، وتمكينها، بحيث يمكنها مساءلة الحكومة، والبرلمان بشكل فعال، وإنشاء تجمّع نسائي يمكنه دعم النساء البرلمانيات بشكل فعّال في عملهن البرلماني.
5. اعتماد قواعد رسمية لإقامة توازن بين الرجال والنساء (جندري) في جميع المناصب القيادية البرلمانية، وضمان تكافؤ مشاركة النساء والرجال في جميع الأنشطة البرلمانية، وحظر اللجان، والمجموعات أحادية الجنس.
6. إشراك البرلمانيين الرجال وغيرهم من الرجال النشطين في النظام البرلماني للعمل كحلفاء للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، بما في ذلك من خلال رعاية مشاريع القوانين والمبادرات والإجراءات مع البرلمانيات، في جميع المجالات التشريعية، والرقابية، والتمثيلية.
7. ضمان توجيه عمل البرلمان في جميع الأوقات لمراعاة الفوارق، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتعميم مراعاة المنظور الجندري، ووضع الموازنة المراعية له.
8. إجراء مراجعة مراعية للمنظور الجندري للإجراءات التشريعية والمتعلقة بالموازنة، والرقابة، وكذلك للمبادرات الرامية إلى إدخال أو إصلاح التكنولوجيا البرلمانية، والتدابير الرامية إلى جعل البرلمانات أكثر مراعاة للبيئة، والمبادرات الرامية إلى إشراك المواطنين في عمل البرلمان، وذلك ضمن جملة من الأمور، وتنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن عمليات المراجعة هذه.
9. تصبح برلمانات حريصة، من خلال توفير احتياجات الرعاية الكاملة للبرلمانيين والموظفين، من الرجال والنساء، أثناء قيامهم بواجباتهم البرلمانية.
10. اعتماد سياسات صارمة بهدف عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء، والتحرش الجنسي، والتنمر في البرلمان، ووضع إجراءات مستقلة، وفعالة للشكوى، مع فرض عقوبات قوية.

*****

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في الجلسة الختامية المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت ***السيدة و. نييراسفاري (رواندا)، والسيد إي. فلورس (تشيلي)*** إعلان كيغالي حول *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً*. وفي المناقشة العامة، اتفق الأعضاء على أن الموضوع كان اختياراً ملائماً وفي الوقت المناسب، واعترفوا بأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) أساسية في مواجهة مجموعة واسعة من الأزمات. حدد إعلان كيغالي خمسة إجراءات شجاعة وطموحة وغيّرت قواعد اللعبة لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) لدفع الصمود والسلام. كما حدد 10 إجراءات أخرى للسنوات العشر القادمة، تهدف إلى تحديد وتنشيط التزام البرلمانات *بخطة عمل البرلمانات المراعية للمنظور الجندري* للاتحاد البرلماني الدولي، التي اعتُمدت في الأصل في العام 2012. وأيدت الجمعية العامة بالإجماع إعلان كيغالي.

وعرض ***السيد أ. غاجاديان (سورينام)، المقرر المشارك لقرار اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان،*** القرار بعنوان *النزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*. واتخذت الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء وأحاطت علماً بالتحفظات التي أعربت عنها جمهورية التشيك، والهند، وكازاخستان، ودولة قطر، والجمهورية العربية السورية، وتركيا بشأن فقرات محددة، وتحفظات المجر وإندونيسيا على القرار برمته، فضلاً عن معارضة روسيا الاتحادية للقرار، خلال اعتماه.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين الذي قدمه رئيسها ***سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر)***، وتقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، الذي قدمته رئيسة اللجنة، ***السيدة أ. مولدر (هولندا)***، وتقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة الذي قدمه عضو اللجنة، ***سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين (المملكة الأردنية الهاشمية)***.

ووافقت الجمعية العامة على بند موضوع القرار الذي ستصوغه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، لاعتماده في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع المقررين الذين سيعملون على مشروع القرار.

ودعا ***سعادة السيد جمال محمد فخرو، النائب الأول لرئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين،*** بحرارة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لحضور الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنعقد في الفترة من 11 إلى 15 آذار/مارس 2023 في المنامة. تم عرض فيديو ترويجي قصير.

وفي ختام أعمال الجمعية العامة، أخذ الكلمة ممثلو المجموعات الجيوسياسية:

السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)، نيابة عن المجموعة الإفريقية، ***والسيدة فام تي هونغ ين (فيتنام)*** نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ***والسيد إي. بوستامانتي (بيرو)*** نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي، ***والسيدة أ. جيركينز (هولندا)*** نيابة عن مجموعة 12+، و***سعادة السيد جمال محمد فخرو (مملكة البحرين)*** نيابة عن المجموعة العربية. وأعربوا عن شكرهم لبرلمان رواندا على كرم ضيافته ولرئيسة البرلمان السيدة د. موكابااليسا على قيادتها، وهنأوا رواندا على التقدم الذي أحرزته منذ العام 1994 بغية أن تصبح دولة حديثة ومزدهرة. كما أعربوا عن شكرهم لرئيس الاتحاد وأمينه العام وأمانته العامة. وأعلنوا النتائج والقرارات المختلفة لاجتماعات المجموعة الجيوسياسية، وتعهدوا بالتزامهم بمتابعة القرارات المهمة للجمعية العامة، وتطلعوا إلى الاجتماع مرة أخرى في مملكة البحرين في آذار/مارس 2023.

وهنأ ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، في كلمته الختامية برلمان رواندا على تنظيمه للجمعية العامة، وشكر السيدة د. موكابااليسا على التزامها الشخصي بنجاح الجمعية العامة، وكذلك شكر جميع موظفي البرلمان الرواندي، ومركز كيغالي للمؤتمرات. ودعا الوفود إلى إعادة نتائج الجمعية العامة إلى برلماناتها وتنفيذ إجراءات ملموسة. وأثنى على فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا لعمله الهام والمستمر. وقد عُقد أكثر من 200 اجتماع ثنائي خلال الجمعية العامة، مما أتاح فرصاً ثمينة لبناء الثقة والتفاهم. كما كان منح أول جائزة كريمر-باسّي من أبرز الأحداث. وقد أحاط علماً بالطلبات للنظر في تنقيح النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، ولا سيما في ما يتعلق بإنشاء آلية للاعتراف باقتراحات البنود الطارئة التي لم يتم اختيارها لاعتمادها، والحماس الذي تم إبداؤه لفكرة إنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي. في الأشهر المقبلة، سيتم التركيز بشكل خاص على تدابير معالجة أزمة الديمقراطية في إفريقيا، والتحضير للدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP27) في جمهورية مصر العربية. وشكر جميع المندوبين على مشاركتهم.

وفي الكلمة الختامية ***للسيدة د. موكابااليسا، رئيسة الجمعية العامة الـ145، ورئيسة مجلس النواب في رواندا***، أعربت عن شكرها للمتحدثين السابقين، وقالت إنه كان من دواعي سرورها وشرفها استضافة الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في رواندا. وقد ضمن تفاني جميع المعنيين عقد اجتماع مثمر بمناقشات حماسية وحيوية تؤدي إلى نتائج سليمة، ويجب على البرلمانات الآن اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذها. ومن بين المسائل العديدة التي نوقشت، برز النقاش العام حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والبند الطارئ الخاص بأوكرانيا بشكل خاص. وشكلت الجمعية العامة مثالاً رئيسياً للديمقراطية في العمل، حيث أتيحت الفرصة لجميع المشاركين لإسماع أصواتهم. وقد جرت الإجراءات بروح من الاحترام، وأقيمت صداقات جديدة وسيغادر المندوبون، بلا شك، كيغالي وهم أكثر ثراءً مما كانوا عليه عند وصولهم. وأخيراً، كررت امتنانها لفخامة الرئيس السيد بول كاغامي لحضوره ودعمه للجمعية العامة.

وشكرت المندوبين على مشاركتهم، وتطلعت إلى رؤيتهم مرة أخرى في الجمعية العامة الـ146 في مملكة البحرين، وأعلنت اختتام الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي.

******

رابعاً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

انعقدت اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى، وذلك على النحو التالي:

1 – اللجنة التنفيذية:

الدورة الـ 288 للجنة التنفيذية

1. المناقشات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ288 عبر أربع جلسات: الأولى في مونتفيديو، أوروغواي في 28 حزيران/يونيو، والثانية عبر الإنترنت في 26 أيلول/سبتمبر، والثالثة والرابعة في كيغالي، رواندا في 9 و10 تشرين الأول/أكتوبر.

وترأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات، وشارك الأعضاء التالية أسماؤهم في جلسة واحدة على الأقل:

سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيد إ. فلوريس (تشيلي)، والسيد تشين غومين (الصين)، والسيدة أو. كيفالوجاني (اليونان)، والسيد ج. إيشانيز (إسبانيا)، والسيدة س. وايدغرين/ السيدة و. لايند (السويد)، والسيدة ب. كريريكش (تايلاند)، والسيدة و. أنياكون (أوغندا)، ومعالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيدة ب. أرغيمون (أوروغواي)، والسيد ج. مودندا (زمبابوي)، وسعادة السيدة سحر البزار (رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب)، والسيدة ليسيا فازيلنكو (رئيسة مكتب النساء البرلمانيات).

وحضر الأمين العام جميع الجلسات، يعاونه موظفو الأمانة العامة.

تقرير عن أنشطة الرئيس

قدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً عن أنشطته إلى اللجنة التنفيذية. وقد تم تنفيذ هذه الأنشطة وفقاً لالتزامه بتعزيز قيم واستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، لتحقيق العضوية العالمية وتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي. في ما يتعلق

بالعضوية العالمية، أبلغ اللجنة التنفيذية باجتماعه في هاليفاكس، كندا، مع الأمين العام، ومع البرلمانات غير الأعضاء من منطقة البحر الكاريبي. وأعربت اللجنة التنفيذية عن شكرها لالتزام الرئيس، والأمين العام بهذا الشأن.

التقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ209 للمجلس الحاكم

أبلغ الأمين العام أعضاء اللجنة التنفيذية أن تقريره كان تقرير نشاط مرحلياً وليس *تقرير الأثر*، والذي سيتم تقديمه خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في مملكة البحرين. يهدف التقرير المرحلي إلى إعطاء الأعضاء نظرة ثاقبة لما قامت به الأمانة العامة منذ كانون الثاني/يناير 2022 لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة من خلال الأهداف الاستراتيجية. وسلّط الأمين العام الضوء على تنسيق العمل مع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الذي عمل أيضاً على تعزيز قيم واستراتيجية الاتحاد. وشدد الأمين العام على ضرورة ضمان نزاهة البرلمانيين، حيث إن عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين في تزايد، وهي تتعلق بحوالى 731 عضواً برلمانياً في 43 بلداً. وكررت اللجنة التنفيذية دعمها لعمل الأمين العام وشجعته على تعزيز الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، والأمن الغذائي.

تقرير عن عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا

تم اطلاع اللجنة التنفيذية على تقرير عمل فريق العمل الذي تم تشكيله في آذار/مارس 2022 والمؤلف من ثمانية أعضاء، جميعهم أعضاء رفيعو المستوى في البرلمان. كانت المهمة الأساسية لفريق العمل هي تمهيد الطريق نحو حل سلمي للحرب في أوكرانيا، والتي لا يمكن أن تنتهي إلا من خلال مفاوضات السلام. ومن هذا المنطلق، يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دوراً من خلال الجمع بين البرلمانيين والحكومات للمشاركة في الحلول المحتملة. عقد فريق العمل عدة اجتماعات عبر الإنترنت، ونظم بعثة إلى روسيا الاتحادية، وأوكرانيا في تموز/يوليو 2022. وأعربت اللجنة التنفيذية عن شكرها لأعضاء فريق العمل على التزامهم وتفانيهم. وأكدت اللجنة أيضاً أن التقرير يعكس الطريقة المستقلة التي كان فريق العمل يعمل بها. ولذلك فإن التقرير يقع تحت مسؤولية فريق العمل وحده. وبعد هذا التوضيح، أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالتقرير، وشجعت فريق العمل على مواصلة عمله الجيد.

الأسئلة المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحالة بعض البرلمانات

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالمعلومات المستكملة عن المبادرات المتعلقة بتحقيق العضوية العالمية، في ما يتعلق بشكل أكثر تحديداً بالبرلمانات غير الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية. كان من دواعي سرور اللجنة التنفيذية أنه تم إعلامها بطلبات العضوية المستقبلية المحتملة من جزر البهاما، وبليز.

وأما بالنسبة للكونغرس الأمريكي، فقد أعربت اللجنة التنفيذية عن سرورها لسماع أن التقدم يتم إحرازه، حيث كان بعض الأعضاء يبذلون قصارى جهدهم لتسريع عودة الكونغرس الأمريكي إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

ذكّرت اللجنة التنفيذية أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بأن العضوية العالمية هدف مشترك. ولذلك دعت إلى دعم كل عضو لبلوغ هذا الهدف.

وبناءً على طلب اللجنة التنفيذية إلى الأمانة العامة بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، وفي ظل *الأساليب العملية لحقوق ومسؤوليات المراقبين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي*، التي تحدد تقييماً لحالة المراقبين من قبل اللجنة التنفيذية كل أربع سنوات، تقدم الأمانة العامة مذكرة لتنظر فيها اللجنة التنفيذية. درست اللجنة التنفيذية هذه المذكرة بدقة وقررت الموافقة على التوصيات الواردة فيها.

وعلى المنوال نفسه، نظرت اللجنة التنفيذية في عدة طلبات للحصول على صفة مراقب في الاتحاد البرلماني الدولي. تم النظر في هذه الطلبات على أساس كل حالة على حدة لتأكيد الطبيعة البرلمانية لهذه المنظمات، وبشكل أكثر تحديداً، قيمها وأهدافها المشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي. لذلك قررت اللجنة التنفيذية الموافقة على طلبات الحصول على مركز المراقب الدائم الواردة من المنظمات التالية:

- الجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي،
- شبكة البرلمانيين العالمية يونايت لإنهاء الأمراض المعدية (UNITE).

وأُطلعت اللجنة التنفيذية على حالة بعض البرلمانات وقدمت عدداً من التوصيات لينظر فيها المجلس الحاكم.

المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

بناءً على المناقشة التي أجراها أعضاء اللجنة التنفيذية في حزيران/يونيو 2022 في مونتيفيديو بشأن العروض المقدمة من برلمان أوروغواي لاستضافة مكتب الاتحاد البرلماني الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجلس النواب في جمهورية مصر العربية لاستضافة مكتب الاتحاد البرلماني الدولي للدول العربية، كلّف الأعضاء الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإعداد مذكرة لشرح الأساس المنطقي لإمكانية إنشاء مثل هذه المكاتب. من حيث المبدأ، كان أعضاء اللجنة التنفيذية يؤيدون اللامركزية من خلال إنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، لأنها ستقرب الاتحاد البرلماني الدولي من المناطق وشعبها وأعضائها البرلمانيين. واستناداً إلى الأساليب الواردة في المذكرة التفسيرية للأمانة العامة، اتفق الرئيس والأمين العام على المشاركة في التشاور مع هذين البرلمانين بهدف التأكد إلى أي مدى يمكن تلبية المتطلبات المتوقعة. وغني عن البيان أن أي مكتب إقليمي سيحتاج أيضاً إلى الاجتماع بدعم المجموعة الجيوسياسية المعنية. واقترح أن يدرس الاتحاد البرلماني الدولي إمكانية المضي قدماً في تنفيذ مشروع تجريبي لمكتب إقليمي لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أوروغواي. وأكدت اللجنة التنفيذية أن العملية لا تزال جارية.

المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

درست اللجنة التنفيذية المسودة المنقحة لخارطة الطريق للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. وقد أثارت هذه النسخة بعض التعليقات من أعضاء اللجنة التنفيذية أثناء اجتماعهم في مونتيفيديو. وقدمت نسخة منقحة أخرى مزيداً من الوضوح لتأكيد وضعها كخارطة طريق يقودها الأعضاء، حيث كان البرلمانيون هم الجهات المعنية الرئيسية في تنفيذ المشروع السياسي في الأمم المتحدة. كما قدمت النسخة الجديدة بعض التوصيات المتعلقة بالحاجة إلى مواءمة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي واستراتيجية الاتصالات مع خارطة الطريق للمشاركة السياسية بهدف التأكد من ورود رؤية أكبر ووعي بالغرض من المشروع السياسي للأمم المتحدة.

ورأت اللجنة التنفيذية أنه من الضروري تبادل هذه النسخة المنقحة مع الجهات المعنية، أي أعضاء اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، للتعليق والمدخلات، كجزء من متابعة التقرير. قررت اللجنة التنفيذية تحديد موعد نهائي هو 15 تشرين الثاني/نوفمبر لتلقي ملاحظاتهم.

سياسة حماية البيانات

أقرت اللجنة التنفيذية *سياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي*، على النحو الذي اقترحه الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح.

سياسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التحرش

بناء على توصية من مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ناقشت اللجنة التنفيذية وأقرت سلسلة من المقترحات في ما يتعلق بوضع إطار للاتحاد البرلماني الدولي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات.

تقارير الأعضاء حول الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

تم إبلاغ اللجنة التنفيذية وأخذت علماً بتقارير الأعضاء. وأيدت التوصيات الواردة فيه.

الاجتماعات المقبلة

أُبلغت اللجنة التنفيذية واعتمدت قائمة الاجتماعات المقبلة المعروضة عليها لعنايتها. تتضمن هذه القائمة الآن معلومات عن هدف السياسة الذي تتعلق به كل فعالية مقترحة. أبلغ الأمين العام اللجنة التنفيذية أن جميع الاجتماعات المقترحة على القائمة قد حصلت على تمويل.

كما أُبلغت اللجنة التنفيذية باقتراح الجمعية الوطنية في أنغولا لاستضافة الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومع ذلك، لم يتأكد الاتحاد البرلماني الدولي بعد مما إذا كان برلمان أنغولا في وضع

يمكنه من تلبية جميع متطلبات استضافة جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي. وقررت اللجنة التنفيذية اتخاذ قرار بشأن مكان انعقاد هذه الجمعية العامة خلال دورتها التي ستعقد قبل نهاية هذا العام.

التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

تبادل الآراء نائب رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، السيد خوسيه بيدرو مونتيرو، مع أعضاء اللجنة التنفيذية. شارك السيد مونتيرو لمحة عامة عن أنشطة جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية مع اللجنة التنفيذية. خلال القيود الناشئة عن كوفيد-19، وضعت جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية ترتيبات – اجتماعات عبر الإنترنت – للحفاظ على استمرار الأعمال بين أعضائها. وأطلع اللجنة التنفيذية على عمل مركز الابتكار في البرلمانات، وهو أداة مهمة للموظفين في البرلمانات. كما أبلغ اللجنة التنفيذية أن الجمعية تعمل على إنشاء دليل للبرلمانات الرقمية. وأعرب السيد مونتيرو عن تقديره الكبير للتعاون مع اللجنة التنفيذية ودعا إلى مزيد من التعزيزات.

وشارك أعضاء اللجنة التنفيذية هذا الرأي ودعوا جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، من خلال السيد مونتيرو، إلى عدم التردد في الاتصال بهم.

نشيد الاتحاد البرلماني الدولي

أبلغ الرئيس اللجنة التنفيذية أن الموعد النهائي لاستلام المقترحات قد تم تحديده في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بهذا التحديث.

جائزة كريمر–باسّي

أطلع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة التنفيذية على عملية اختيار الفائز بالجائزة. في هذا العام، قرر مجلس الاختيار انتقاء فائزين اثنين من أجل تحقيق التوازن بين الرجال والنساء (الجندري). قال الرئيس إن هذه ليست سابقة لسنوات مقبلة؛ يجوز لمجلس الاختيار ترشيح رجل أو امرأة. لهذا العام، ستُمنح الجائزة للسيدة سينثيا لوبيز كاسترو (المكسيك)، ورئيس برلمان أوكرانيا، وأعضائه. وهنأت اللجنة التنفيذية الفائزين، واقترحت مشاركة مذكرة توضيحية بشأن الفائزين مع أعضاء اللجنة التنفيذية.

انتخاب نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ونائب رئيس اللجنة التنفيذية

أعادت اللجنة التنفيذية انتخاب السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال) نائب لرئيس اللجنة التنفيذية، ونائب لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ممثلةً للمجموعة الإفريقية.

وتم انتخاب نواب لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي كل من السيدة أ. أرغيمون (أوروغواي)، ممثلةً لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة ب. كرايريكش (تايلاند)، ممثلةً لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛

ومعالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، ممثلاً للمجموعة العربية، والسيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)، ممثلاً لمجموعة أوراسيا. وبالتالي، رشحت مجموعة 12+ السيد ج. إ. إيشانيز (إسبانيا)، وانتُخب نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ممثلاً تلك المجموعة.

*****

2. اللجنة الفرعية للتمويل

اجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022 لإعداد وتسهيل دراسة اللجنة للوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي، ومشروع البرنامج والموازنة للعام 2023 وحالة التمويل الطوعي. نصحت اللجنة الفرعية اللجنة التنفيذية بأن توصي المجلس الحاكم بموازنة العام 2023، بعد أن شاركت عن كثب في الإشراف على إعدادها طوال العام.

وأشارت رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، السيدة س. وايدغرين (السويد)، إلى أن الأمين العام قد بذل قصارى جهده للمتابعة مع جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين الخاضعين للعقوبات بسبب متأخرات السداد. وقد تم تحقيق تحسينات في تحصيل المتأخرات من السنوات السابقة ودفع الأعضاء نسبة 90٪ من الاشتراكات للعام 2022. ومع ذلك تم تشجيع رؤساء المجموعات الجيوسياسية على متابعة أي متأخرات على الأعضاء ضمن مجموعاتهم.

ولوحظ أن اللجنة التنفيذية أوصت بتعزيز الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي من خلال اقتراح زيادة مطردة في إجمالي الاشتراكات المقررة للأعضاء بنسبة 3٪ سنوياً حتى العام 2026. وقد جاء هذا القرار بعد أن أخذ علماً المجلس الحاكم في مدريد، ونوسا دوا أن إجمالي الاشتراكات المقررة للعام 2022 هي بالمستوى نفسه لاشتراكات العام 2007.

******

2 – منتدى ومكتب النساء البرلمانيات:

تقرير منتدى النساء البرلمانيات

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

1. انعقدت الدورة الرابعة والثلاثون لمنتدى النساء البرلمانيات في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وضمت 191 مشاركاً، من بينهم 139 برلمانياً (128 امرأة و11 رجلاً) من 78 بلداً، وممثلين عن منظمات دولية مختلفة.

انتخاب الرئيسة وإلقاء الكلمات الترحيبية

2. افتتحت الدورة السيدة فازيلنكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات. انتخب المنتدى السيدة إي. نيراسافاري، نائب رئيس مجلس الشيوخ (رواندا)، لرئاسة دورته الرابعة والثلاثين. رحبت السيدة موكابالیسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد دوارتي باتشيكو، بالمشاركين في المنتدى والجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي.

إجراءات الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

3. بما أن مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) لم تجتمع بعد، فقد أبلغت سكرتيرة المنتدى السيدة ز. هلال المشاركين عن التوازن الجندري في الوفود إلى الجمعية العامة الـ145.

4. أُطلع المشاركون على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة والمستقبلية بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

وقدمت تشينومونا، رئيسة مجلس الشيوخ في زيمبابوي، والسيدة ب. ماهاراني، رئيسة مجلس النواب في إندونيسيا، تقريراً عن القمة الرابعة عشرة لرئيسات البرلمانات، التي عقدت في 8 و9 أيلول/سبتمبر 2022 في طشقند (أوزبكستان). أطلعت سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) المشاركين على الأنشطة المرتبطة بلجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. أبلغت سكرتيرة المنتدى المشاركين عن المؤتمر الإقليمي المقبل للبرلمانات الإفريقية بعنوان *منع العنف ضد النساء والتصدي له في السياسة وفي البرلمانات*، الذي سيعقد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2022 في لومي (توغو).

مكتب النساء البرلمانيات

5. قدمت السيدة فازيلنكو موجزاً للعمل المنجز في الدورة السابعة والأربعين للمكتب التي عقدت في آذار/مارس 2022، في نوسا دوا، وفي الدورة الثامنة والأربعين التي عُقدت في 14 تشرين الأول/أكتوبر، في كيغالي.

6. اجتمع المكتب مرة أخرى في 15 تشرين الأول/أكتوبر لتقييم نتائج الجمعية العامة الـ145 بشأن المسائل الجندرية، ومناقشة سبل المضي قدماً.

المساهمات في أعمال الجمعية العامة الـ 145 من منظور جندري

7. كمساهمة من المشاركين في الجمعية العامة، نظروا من منظور جندري، في مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان: *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*. افتتح النقاش بعرض تمهيدي قدمه السيد ب. باير (ألمانيا)، المقرر المشارك للقرار. وواصلت المناقشة بجلسة عامة، ترأستها سعادة السيدة عايدة نصيف (جمهورية مصر العربية)، وكانت السيدة ن. بوجيلا (إسواتيني) مقررة. وأوصى المشاركون باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعي للمنظور الجندري إزاء الهجرة؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالنساء والفتيات، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، ومكافحة الاتجار بالبشر مع التركيز على حقوق واحتياجات الناجين.

8. طوال دورة الهجرة، عندما تهرب النساء والفتيات حفاظاً على حياتهن، تواجه النساء والفتيات تمييزاً محدداً وعنف على أساس الجندر. كما أنهن معرضات بشدة لخطر الاتجار بهن، ولا سيما لأغراض الاستغلال الجنسي. ورأى المنتدى أن التدابير التشريعية وإنفاذ القانون والتثقيف في مجال مكافحة الاتجار بالبشر يجب أن تكافح الطلب على المنافع والخدمات الاستغلالية؛ والإتجار بالأيتام؛ واستخدام التكنولوجيا والمنصات الإلكترونية كعوامل دافعة للاتجار. ومن الضروري أيضاً ضمان معاملة النساء المهاجرات ضحايا، في حالات العبودية الحديثة والاتجار بالجنس، وذلك بشكل دائم، وتلقي الدعم الذي يحتجنه بغض النظر عن وضعهن كمهاجرات في بلد ما.

9. أسفرت المناقشة عن صياغة تعديلين على مشروع قرار اللجنة الدائمة، وحظي عدد من التعديلات التي اقترحتها الوفود الوطنية بالتأييد. وقد أُخذت بالاعتبار التعديلات المقترحة على مشروع القرار، وعززت بعده الجندري.

حلقة نقاش حول موضوع: البرلمانات المراعية للمنظور الجندري: برلمانات خالية من التحيّز والتحرش والعنف ضد النساء

10. في سياق الذكرى العاشرة لخطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات المراعية للمنظور الجندري، ركزت حلقة النقاش على الحلول الملموسة لتوفير مبدأ من المساواة وعدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال التحيز ضد المرأة في البرلمانات. سيفشل البرلمان الذي يسوده مناخ من العنف ضد المرأة في أداء واجبه في أن يكون تمثيلياً، وكفؤاً، وفعالاً، وكذلك في مهمته المتمثلة في خدمة السكان بتنوعه. وسلطت المناقشة الضوء على سياسات، وآليات منع

التحيز ضد المرأة، والعنف القائم على الجندر، والتصدي لهما في الحيّز البرلماني، وأتاحت فرصة لتبادل الخبرات بشأن هذه المبادرات.

11. بدأ الاجتماع بالكلمات الافتتاحية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، سعادة السيد مارتن تشونغونغ. قدم العديد من أعضاء حلقة النقاش عروضاً عن المبادرات البرلمانية المتخذة لمكافحة التحيز ضد المرأة، وجميع أشكال العنف الجندري ضد البرلمانيات، والموظفات في البرلمانات، على النحو التالي: السيدة سي. ميكس (شيلي)، والسيدة ج. دين (نيوزيلندا)، والسيدة و. أنياكون (أوغندا)، والسيدة س. تشايلدز، أستاذة في السياسة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، في جامعة إدنبرة.

12. دعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة التمييز والثقافة الجنسية وجميع أشكال العنف الجنسي التي لا تزال سائدة في البرلمانات. من بين التدابير الأخرى، أوصوا بما يلي: التدريب على منع التحيز والتحرش ضد النساء في البرلمان، وآليات الإبلاغ والشكوى المستقلة، وإنشاء مساحات سرية حيث يمكن للضحايا الحصول على المعلومات والدعم. كما أنه من المهم تطبيق العقوبات عندما يكشف إجراء تقديم شكوى عن سلوك سيء. وسلطت المناقشة الضوء أيضاً على أهمية التعاون مع وسائل الإعلام حتى تتمكن من نشر المعلومات ذات الصلة عن مشاركة المرأة في السياسة والعنف الذي قد تواجهه.

مناقشة متكافئة الفرص

13. نظم منتدى النساء البرلمانيات مناقشة متكافئة الفرص حول موضوع *تجديد روح الشباب في البرلمانات: لماذا تكون البرلمانات التي تضم شباباً، وتراعي المنظور الجندري مؤسسات أكثر فعالية وكفاءة.* نظرت المناقشة في احتياجات، وتوقعات، وتطلعات جيل أكثر تنوعاً من الرجال والنساء، أعضاء البرلمانات. وتمحور التركيز حول أساليب عملية للتوفيق بين الأنشطة البرلمانية، والمسؤوليات الأُسرية. فتحت المناقشة أيضاً مجالاً جديداً للنقاش حول استخدام التكنولوجيات الجديدة في البرلمان، وكيف يمكن لهذه التكنولوجيات أن تدعم المساواة بدلاً من تقويضها.

انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

14. لملء المنصب الشاغر لمجموعة 12+، انتخب المشاركون السيدة ر. كافاكاتشي كان (تركيا)، ولملء المنصب الشاغر في المجموعة الإفريقية، انتخب المشاركون السيدة س. موييكا موما (كينيا).

******

3 – منتدى ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي:

تقرير منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

انعقد منتدى البرلمانيين الشباب في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد ضم 125 مشاركاً، من بينهم 84 برلمانياً (26 شابة و58 شاباً برلمانياً) من 62 بلداً، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات دولية مختلفة. في غياب رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، سعادة السيدة سحر البزار، ترأس الاجتماع السيد م. راكوتومولا (مدغشقر)، باعتباره العضو الأصغر سناً في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب الذي يحضر الجمعية العامة.

ورحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام بالمشاركين، وأعربا عن دعمهما لقضية مشاركة الشباب. وشددا على دور البرلمانيين الشباب كأبطال للابتكار في البرلمانات، بما في ذلك من خلال الجهود المبذولة لتحديث البرلمانات لجعلها أكثر مراعاة للمنظور الجندري. أتيحت الفرصة للأعضاء البرلمانيين الشباب للمساعدة في زيادة استخدام التقنيات الرقمية، وتعزيز الشمولية لجميع فئات المجتمع. وحثا البرلمانيون الشباب على الاستمرار في الضغط من أجل التغيير في البرلمانات وداخل الاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم أعضاء المنتدى تقاريراً عن التطورات الرئيسية المتعلقة بمشاركة الشباب في بلدانهم. وشمل ذلك إنشاء تجمعات شبابية، وأجنحة شبابية للأحزاب السياسية، وفرص تمكين للبرلمانيين الشباب، وفعاليات عقدت عبر الإنترنت، وبالحضور الشخصي لتوجيه وجهات نظر الشباب في البرلمان بشكل أفضل. كما أكد أعضاء المنتدى التزامهم بمبادرة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*، بما في ذلك الجهود التي بذلوها للترويج للحملة وتنفيذها في بلدانهم الأصلية. وشكر أعضاء المنتدى الاتحاد البرلماني الدولي على دعمه في إنشاء الحملة، وتقديم المساعدة للبرلمانات في الترويج لها على المستوى الوطني، وكذلك في تنفيذ تعهداتها. كما أثيرت العقبات الناشئة عن الحرب في أوكرانيا، وأزمة الغذاء، والركود العالمي الذي يلوح في الأفق، مع دعوة لمزيد من التضامن والتعاون لمعالجة هذه القضايا كمجتمع عالمي.

ومن أجل تبادل الممارسات الجيدة في النهوض بتنفيذ حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*، عقد البرلمانيون الشباب جلسة أسئلة وأجوبة حول إرشاد الشباب الطامحين إلى المناصب السياسية وتمكينهم. تبادل أعضاء المنتدى العديد من الخبرات والممارسات الجيدة حول كيفية إشراك الشباب في البرلمان من خلال الوسائل الرسمية وغير الرسمية. تم عرض الممارسة الرواندية المتمثلة في حجز مقعدين في البرلمان لرجل وامرأة يتم انتخابهما من خلال مجلس الشباب

الوطني. وشملت الأمثلة الأخرى إنشاء برلمانات شبابية لتوجيه وجهات نظر الشباب إلى الإجراءات البرلمانية. في العديد من البلدان، أدت الأحزاب السياسية دوراً مهماً في إشراك الشباب، من خلال إنشاء أجنحة الشباب، ولكن أيضًا من خلال إجراء انتخابات خاصة للشباب، في بعض الحالات لا يتجاوز سنهم 14 عاماً، للمناصب الحزبية. كما تم عرض أساليب أقل رسمية لتوجيه الشباب الطامحين، بما في ذلك دعوة الشباب والشابات لجلسات الاستماع والحوارات مع البرلمانيين. كما تم تسليط الضوء على مبادرات التدريب مثل البرلمانات الوهمية. كما أثيرت عقبة التمويل، خاصة للشباب الذين يأملون في تمويل جهود الانتخابات، باعتبارها تحدياً يجب التغلب عليه.

وتبادل أعضاء المنتدى الآراء حول الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة للجمعية العامة حول *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً*. وأكدوا مجددًا على وجهة النظر القائلة بأن الشباب والابتكار يسيران جنباً إلى جنب، بما في ذلك عند العمل من أجل جعل البرلمانات أكثر مراعاة للمنظور الجندري. وأعرب البرلمانيون الشباب عن أسفهم لأن العديد من البرلمانات لا تزال غير مجهزة لدعم مشاركة الشباب في ظل مرحلة حياتهم، مثل آباء الأطفال الصغار. على الرغم من أنه لا يزال يرد الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، فقد أثار الأعضاء الشباب أمثلة على الأماكن التي عمل فيها البرلمانيون الشباب والهيئات البرلمانية ذات الصلة كموجهات للابتكار في هذا الصدد، مثل تجمعات الشباب التي توفر غرف الرضاعة للأمهات الشابات، وتصدر البرلمانيون الشباب جهود مكافحة التحيز والتحرش والتمييز ضد النساء في كل من البرلمان وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. وأكدوا أيضاً أنه لكي تكون البرلمانات حديثة تماماً، ولتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع، يجب أن تكون شاملة بالكامل. وشمل ذلك النساء والشباب، وكذلك الأقليات والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، والمثليين، وثنائيي الجنس، وغيرهم. كما أعرب البرلمانيون الشباب عن معارضتهم لآثار الحرب والعنف التي حالت دون ممارسة الشباب والشابات مهامهم.

وتم تقديم تقرير استعراضي للشباب يهدف إلى المساهمة بوجهات نظر الشباب في قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*. وطالب البرلمانيون الشباب في نقاشاتهم الدول بتمرير وتنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان في التشريع وصنع السياسات لمكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة في ما يتعلق بالشباب.

واستعداداً للجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، المقرر عقدها في آذار/مارس 2023، عيّن المنتدى السيد يو ليخت (ألمانيا)، لإعداد التقرير الاستعراضي عن الشباب حول القرار المتعلق *بالهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*.

كما عيّنوا السيد م. راكوتومولا (مدغشقر) لإعداد التقرير الاستعراضي عن الشباب، باعتباره مساهمة في قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*.

وأعرب البرلمانيون الشباب بأغلبية ساحقة عن رأي مفاده أنه من أجل تحقيق تأثير أكبر في تمكين الشباب، تحتاج البرلمانات إلى تخصيص موارد مالية وتقنية أكبر لهذه القضية. خلال اجتماع مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في وقت سابق من ذلك اليوم، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشكل خاص بشأن غياب العديد من زملائهم الأعضاء المنتخبين عن الاجتماع. لكي يساهم المنتدى بشكل فعال في الهدف السياساتي لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في تمكين الشباب، ولضمان أن يترجم الاتحاد البرلماني الدولي الأقوال إلى أفعال في ما يخص بتمكين البرلمانيين الشباب، حثوا البرلمانات التي يشغل أعضاؤها مناصب منتخبة في المجلس على إعطاء الأولوية لإشراك هؤلاء البرلمانيين الشباب في وفودهم.

---

4 – اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية العامة الـ 145 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت اللجنة دورتها الـ169 في الفترة من 10 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر. وشارك في الدورة السيدة أ. رينوسو (المكسيك)، الرئيسة، والسيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، نائب الرئيسة، والسيد ن. باكو – أريفاري (بنن)، والسيد إ. بلان (فرنسا)، والسيدة ل. كوارابيلي (إيطاليا)، والسيد أ. كاروني (سويسرا)، والسيدة س. آسياين بيريرا (أوروغواي). ولم يتمكن السيد مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) من الحضور.

وخلال الدورة، بحثت اللجنة في حالة 428 برلمانياً (26٪ منهم نساء) في 17 بلداً. تتعلق نسبة 98٪ من القضايا التي تم استعراضها ببرلمانيين من المعارضة. وأُعلن قبول قضايا جديدة تتعلق بـ36 برلمانياً في البلدان التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، وجمهورية الصومال الفيدرالية، والجمهورية التونسية، وزيمبابوي. كما عقدت اللجنة 12 جلسة استماع (عقدت أربع منها على الإنترنت) مع العديد من الوفود وأصحاب الشكوى، بالإضافة إلى خبير مستقل ومقرر خاص واحد للأمم المتحدة.

وقدمت اللجنة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن حالة 413 برلمانياً في البلدان التالية: البرازيل، وكمبوديا، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإسواتيني، والغابون، وميانمار، والجمهورية التونسية، وتركيا، وأوغندا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وزمبابوي.

******

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

عقدت جلستان للجنة، في 28 تموز/يوليو، و11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بحضور ثمانية أعضاء على الأقل في كل منهما. واتفقت اللجنة على أهمية تفويضها في تحقيق السلام من خلال العمل الجماعي وبناء العلاقات من خلال الدبلوماسية البرلمانية والتوحيد للتوصل إلى حلول للتحديات المشتركة.

واستمع الأعضاء إلى تقرير من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة اللجنة منذ الجمعية العامة الـ144 للاتحاد. عملت الأمانة العامة للاتحاد الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية على تطوير مدارس العلوم من أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وهو برنامج تدريبي متقدم يسمح للموظفين في البرلمانات من جميع أنحاء العالم بالعمل معاً لمواجهة التحديات العالمية وتجربة نماذج للتعاون العلمي. ستعقد الجلسة الأولى في المنظمة الأوروبية للبحوث النووية في كانون الأول/ديسمبر 2022، مع التركيز على استكشاف مصادر المياه الجديدة والمتجددة. واتفقت اللجنة على أنه من خلال إقامة أنشطة ذات تأثير محدد بشكل ملموس يمكن أن تساهم في تحقيق السلام في المنطقة.

وأكد الأعضاء رغبتهم في زيارة المنطقة. تم الاتفاق على أنه لضمان أن تكون هذه الزيارة ناجحة وفعالة قدر الإمكان، يجب تأجيلها إلى العام 2023 بسبب التطورات الأخيرة غير المتوقعة، وكذلك الانتخابات المقبلة في إسرائيل.

وفي كلا الجلستين، ناقشت اللجنة المراسلات العشر التي تلقاها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في الشرق الأوسط منذ اجتماعها الأخير في الجمعية العامة الـ144 في آذار/مارس 2022. وأشارت الرسائل إلى تصاعد العنف والمستوطنات في إسرائيل ودولة فلسطين، وتهديدات ضد حرية العبادة، والأمن المائي في جمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان، والقيود المزعومة على وصول تركيا للمياه في الجمهورية العربية السورية، والوضع الإنساني في الجمهورية اليمنية.

وخلال جلسة اللجنة التي انعقدت في 11 تشرين الأول/أكتوبر، استمعت إلى إحاطة عن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك التطورات الإيجابية والمقلقة للعلاقات السلمية. وأشار الأعضاء إلى الدور الذي أدته الجمهورية الإيرانية الإسلامية في إثارة الاضطرابات في المنطقة. وكان من المهم التأكيد على التطورات الإيجابية وإظهار كيف يمكن الاستناد عليها للتوصل إلى حلول. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي التركيز على العناصر التي توحدهم، ولا سيما رغبة جميع الشعوب في السلام والحرية. لا الإسرائيليون ولا الفلسطينيون يستفيدون من الوضع الحالي؛ كلاهما يعاني، والنساء والأطفال هم الأكثر تضرراً. ورحب

الأعضاء بالبيانات الأخيرة الصادرة عن القادة الإسرائيليين، والفلسطينيين لدعم حل الدولتين. ومع ذلك، لتجديد الثقة في عملية السلام، يجب أن تركز جميع الأطراف على تحديد القضايا الأساسية للنزاع، وعلى تنفيذ الحلول، بدلاً من معالجة الأعراض السطحية. يصب العيش بسلام في مصلحة كل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وخلال جلسة اللجنة التي انعقدت في 28 تموز/يوليو، اطلعت على التطورات في الجمهورية اليمنية من قبل رئيس مجلس النواب في الجمهورية اليمنية، معالي السيد سلطان البركاني. كان الشعب اليمني يعاني معاناة شديدة رغم الهدنة. لم تحترم مليشيات الحوثي القانون والاتفاقيات الدولية. مرّت الجمهورية اليمنية بأزمة غذائية مقلقة، وتفاقمت إثر الوضع في أوكرانيا. ويلزم المزيد من الإجراءات من جانب المجتمع الدولي في ما يتعلق بالوساطة وتقديم المساعدة الإنسانية. يجب أن تظل الجمهورية اليمنية في صدارة جدول أعمال اللجنة. وقد شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في نقاشات مع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية لتحديد احتياجاته في ما يتعلق بالمساعدة التقنية لدعم إعادة تأهيله.

وخلال جلسة اللجنة التي انعقدت في 11 تشرين الأول/أكتوبر، اطلعت على التطورات في دولة ليبيا من النائب الأول لرئيس مجلس النواب في دولة ليبيا، سعادة السيد فوزي النويري، وسعادة الأستاذ عبدالله المصري، رئيس ديوان مجلس النواب. وتشهد دولة ليبيا توترات داخلية قوية بين المؤسسات وكذلك التدخل الأجنبي. أراد الشعب الليبي العيش بسلام وله الحق في حل بقيادة دولة ليبيا لإقامة الأمن في البلد، والمنطقة. وطالب الممثلون الليبيون الاتحاد البرلماني الدولي بدعم دولة ليبيا في التوصل إلى الاستقرار السياسي من خلال المساعدة الفنية، وألا تحبذ اللجنة التدخل الأجنبي. واتفقت اللجنة على أن دولة ليبيا ينبغي أن تستمر في الحفاظ على اتصالات هادفة بشأن الدعم الذي تحتاجه لحل تقوده دولة ليبيا، ولا سيما في إعادة بناء المؤسسات العاملة.

وخلال جلسة اللجنة التي انعقدت في 28 تموز/يوليو، اتفق الأعضاء على أن الأمن الغذائي كان موضوعاً ذا أهمية كبيرة، إذ كان للحرب في أوكرانيا آثار كبيرة في المنطقة. وخلال جلسة اللجنة التي انعقدت في 11 تشرين الأول/أكتوبر، استمع الأعضاء إلى إحاطة من السيد س. ناكوزي من منظمة الأغذية والزراعة حول أزمة الأمن الغذائي في الشرق الأوسط الناجمة عن أزمة أوكرانيا. وأوضح السيد ناكوزي أن المنطقة تواجه تحديات متعددة الأوجه تتعلق بالأمن الغذائي، لكن الاستجابات الحالية ليست استباقية ولا كافية. ويلزم التركيز المعزز لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية من خلال السياسات والمخصصات المالية. يجب تصميم آليات الحماية الاجتماعية بحيث تضمن الوصول إلى أنظمة غذائية صحية ميسورة التكلفة. وأثنت اللجنة على تركيا لدورها في التمكين من إبرام صفقة تصدير الحبوب بين روسيا الاتحادية، وأوكرانيا، مما بعث الأمل في حلول سلمية في المستقبل لمثل هذه الأزمات العالمية.

وخلال أول جلسة، أطلع السيد م. بورشارد، من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الأعضاء على دور الأونروا في تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في المنطقة.

لقد منع وجود الأونروا اللاجئين من الوقوع في براثن الفقر واللجوء إلى التطرف. وفي السنوات الأخيرة، تدهورت الحالة في العديد من بلدان المنطقة، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الأونروا. وعلى الرغم من القيمة التي لا جدال فيها لعمل الأونروا، فإنه لم يقابله موارد مالية كافية للسماح للأونروا بالوفاء بولايتها. واتفق الأعضاء على أن الأطراف المعنية والمجتمع الدولي هم المسؤولون عن التوصل إلى حل للنزاع. يتمثل التفويض الإنساني للأونروا في حماية اللاجئين، إذ إن المجتمع الدولي فشل في التوصل إلى حل.

---

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

1. اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022. انتخبت اللجنة السيد ج. كياري من كينيا رئيساً جديداً لها لمدة عام واحد، قابلة للتجديد مرة واحدة.

2. استمعت اللجنة إلى تحديث موجز للتطورات الأخيرة في ما يتعلق بأوضاع محددة للقانون الدولي الإنساني وأزمات اللاجئين التي تم رصدها على مدى السنوات القليلة الماضية. وتشمل هذه التطورات الأخيرة في ما يتعلق باللاجئين أو السكان المشردين في أفغانستان وميانمار وأوكرانيا أو منها. ويمكن الاطلاع أدناه على معلومات محددة عن هذه الحالات.

3. بشكل عام، لاحظ أعضاء اللجنة بقلق تكاثر حالات النزاع وتزايد أعداد الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين يضطرون إلى الفرار هرباً من العنف والاضطهاد. وأعربت اللجنة بقوة عن ندائها لوقف الحروب واحترام القانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة الإنسانية لدعم اللاجئين والمشردين داخلياً. ودعت البرلمانات إلى مناقشة دعم هذه الجهود حيث ترد حاجة قوية لبناء تعاون متعدد الأطراف للاستجابة لهذه المواقف المأساوية ليس فحسب في أوكرانيا ولكن أيضاً في أجزاء أخرى من العالم. يحتاج اللاجئون من أفغانستان وميانمار، وكذلك في القرن الإفريقي وأجزاء أخرى من العالم، إلى مساعدة، واستغاثة عاجلة. سلط أعضاء اللجنة الضوء أيضاً على الحاجة إلى تقديم الدعم للبلدان المضيفة.

4. كررت اللجنة الإعراب عن دعمها لحشد البرلمانات من أجل إنهاء حالات انعدام الجنسية. وأشارت إلى أن حملة المفوضية #أنا_أنتمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول العام 2024 تدخل مرحلتها الأخيرة. وستعقد اللجنة اجتماعاً منفصلاً مع المفوضية لاطلاعها على هذا الموضوع ووضع خطة عمل للسنوات القادمة.

5. تم إطلاع اللجنة على متابعة المنتدى العالمي للاجئين وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها. تمت دعوة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة تعهدات بلادهم (راجع الموقع الإلكتروني التالي: https://globalcompactrefugees.org/). كما وافقت اللجنة على عقد جلسة إعلامية حول الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والمنتدى العالمي للاجئين في الجمعية العامة المقبلة في مملكة البحرين.

6. رحبت اللجنة بتنظيم الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفعالية العالمية الافتراضية بشأن تغير المناخ والسكان النازحين، التي عقدت في أيلول/سبتمبر، وجذبت أكثر من 600 مشارك. ستتم متابعة هذا الموضوع وإدراجه في الاجتماع البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP27) في جمهورية مصر العربية. كما رحبت اللجنة بالتنظيم المقترح لندوة عالمية عبر الإنترنت بشأن اللاجئين والتعليم.

7. ناقشت اللجنة تعاونها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بما في ذلك الاستعدادات لندوة عبر الإنترنت للبرلمانيين حول البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف في العام 2022 للاحتفال بالذكرى السنوية الـ45 للبروتوكولات. كما وافقت اللجنة على تطوير العمل من أجل تحقيق عالمية اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتنفيذها. ووافقت كذلك على الحاجة إلى مواصلة جهود إذكاء الوعي في البرلمانات بشأن القضايا المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني واتفاقية أوتاوا.

نظرة عامة على التطورات الأخيرة المتعلقة باللاجئين والمشردين داخلياً في ما يتعلق بأوكرانيا، وأفغانستان، وميانمار

أفغانستان

وصل عدد الوافدين الأفغان الجدد إلى البلدان المجاورة منذ آب/أغسطس 2021 إلى **1،268،730** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية: مليون، باكستان: 250 ألفاً، أوزبكستان: 13 ألفاً، طاجيكستان: 5،710) ، من بينهم 187،000 طلبوا الحماية الدولية. في المجموع، تم الإبلاغ عن 3.6 مليون أفغاني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، منهم 780.000 لاجئ مسجل؛ تم الإبلاغ عن 3.3 مليون أفغاني في باكستان، منهم 1.29 مليون لاجئ مسجل. ويشكل الوافدون الجدد إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وباكستان نسبة 52٪ من الأطفال و22٪ من النساء البالغات.

ويرد (حوالى) ثلاثة ملايين ونصف المليون شخص نازحون داخلياً حالياً بسبب النزاع في أفغانستان، بينما عاد مليون نازح داخلياً إلى مواطنهم الأصلية منذ حزيران/يونيو 2021. ودفع التغيير السياسي في آب/أغسطس 2021 أفغانستان إلى أزمة إنسانية واقتصادية. يعاني 18.9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وتستمر الظروف في التدهور في أفغانستان، مما يدفع بمئات الآلاف من الأفغان إلى القيام برحلات عبر الحدود محفوفة بالمخاطر ومهددة للحياة. لا يترك الافتقار إلى مسارات الهجرة النظامية وتحدي إجراءات التأشيرات أي خيار سوى محاولة التهريب للكثيرين ممن يحاولون المغادرة. يعتبر المهربون من الجناة الرئيسيين في حوادث الحماية (العنف الجسدي، والاحتجاز، والموت، والسرقة).

المصادر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، شبكة الإغاثة

ميانمار

فرّ أكثر من مليون لاجئ، وطالب لجوء من ميانمار إلى البلدان المجاورة (943 ألفاً في بنغلاديش، و48 ألفاً في الهند، [حوالى] 5 آلاف في تايلاند). يرد أكثر من 1.3 مليون نازح داخلياً داخل ميانمار.

واستمر الوضع الأمني في التدهور. في ولايتي راخين وشين، تم الإبلاغ عن حوادث اعتقالات واحتجاز تعسفي، وزيادة نقاط التفتيش على الطرق والممرات المائية والقيود المفروضة على نقل البضائع، مما أدى إلى نقص الغذاء والأدوية والمواد الأساسية الأخرى، والقيود المفروضة على الحركة والحواجز أمام الرعاية الصحية وسبل العيش المنقذة للحياة. تتأثر حركة الأشخاص والبضائع إلى حد كبير بنقص السلع، بما في ذلك الغذاء والأدوية والوقود، فضلاً عن نقاط التفتيش الأمنية والاشتباكات المسلحة والألغام الأرضية.

وتواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التفاوض بشأن الوصول في ميانمار لإجراء تقييمات للاحتياجات وتسليم مواد الإغاثة الأساسية.

وتستمر الظروف السيئة في المخيمات في بنغلاديش، مما دفع مئات اللاجئين الروهينغا إلى دفع أموال للمهربين كل عام للتنقل، غالباً عن طريق المعابر البحرية الخطرة.

المصادر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شبكة الإغاثة

أوكرانيا

اعتباراً من منتصف أيلول/سبتمبر 2022، فرّ أكثر من 7.6 مليون شخص (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) إلى البلدان المجاورة، واستمر الكثير منهم في رحلتهم إلى وجهات أخرى. شكلت النساء والأطفال نسبة 90٪. تقدم ما يقرب من 4 ملايين لاجئ بطلبات للحصول على حماية مؤقتة أو خطة حماية وطنية مماثلة. نزح 6،243،000 شخص إضافي داخل أوكرانيا، ويرد 17.7 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية داخل البلاد.

ومن المحتمل أن يتسبب الشتاء في مزيد من النزوح بسبب عدم كفاية المأوى، مما يؤثر بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفاً (كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة والأطفال).

واستمرت الأعمال العدائية في شرق أوكرانيا وجنوبها، مع ورود المزيد من التقارير عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك اضطرابات واسعة النطاق في إمدادات الكهرباء والمياه. في أيلول/سبتمبر 2022 وحده، سجلّت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 1222 ضحية مدنية في أوكرانيا (299 قتيلاً، و923 جريحاً)، مما أدى إلى إجمالي 15246 ضحية مسجلة منذ 24 شباط/فبراير 2022 (6114 قتيلاً و9132 جريحاً)؛ من المرجح أن يكون الرقم الفعلي أعلى بكثير، لأن تلقي المعلومات من مواقع معينة حيث تستمر الأعمال العدائية المكثفة يمكن أن يؤخر التقارير والتأكيدات.

المصادر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة، شبكة الإغاثة

البلدان المجاورة المضيفة للاجئين *(*بوابة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*)*

المجر: 30،000 لاجئ مسجلين للحصول على الحماية المؤقتة.

جمهورية مولدوفا: تشير التقديرات إلى بقاء أكثر من 93000 لاجئ من أوكرانيا في جمهورية مولدوفا.

بولندا: تم تسجيل 1،422،482 لاجئاً للحصول على الحماية المؤقتة. تلقى أكثر من 283000 لاجئ مساعدات نقدية متعددة الأغراض.

رومانيا: 67.064 لاجئاً مسجلاً للحصول على الحماية المؤقتة؛ تلقى 22،143 لاجئاً مساعدات نقدية متعددة الأغراض.

سلوفاكيا: 96.140 لاجئاً مسجلاً للحصول على الحماية المؤقتة؛ تلقى 31441 لاجئاً مساعدات نقدية متعددة الأغراض.

روسيا الاتحادية: وفقاً للبيانات التي قدمتها السلطات الروسية، وصل 2.8 مليون لاجئ من أوكرانيا إلى روسيا منذ بداية النزاع. منذ 24 شباط/فبراير، قدم شريك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو جمعية الصليب الأحمر الروسي، الاستشارات الشخصية في روسيا الاتحادية إلى 11200 لاجئ ومشرد من أوكرانيا في المناطق الحدودية.

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت المجموعة جلستها الـ46 في 14 تشرين الأول/أكتوبر. حضر الجلسة معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والعضوان السيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)، والسيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا). كما حضر الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي جزءاً من المداولات.

واستعرضت المجموعة حالة مشاركة النساء في البرلمانات الوطنية، وكذلك في الاتحاد البرلماني الدولي. وبحثت على وجه الخصوص تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ145. في 15 تشرين الأول/أكتوبر، كانت نسبة 36.2٪ من المندوبين في الجمعية العامة من النساء، وهي أعلى من متوسط عدد المندوبين خلال العقد الماضي، لكن أقل من الجمعيتين العامتين السابقتين، حيث سجلت نسبة النساء المندوبات الـ38.9٪ في مرتين على التوالي. وأُثني على الوفود المتوازنة جندرياً التي حضرت الجمعية العامة الـ145. في كيغالي، كان 35 وفداً من أصل 119 (أو نسبة 29.4٪) متوازنة جندرياً، وتتألف من نسبة 40 إلى 60٪ من النساء أو الرجال. ويمثل هذا انخفاضاً طفيفاً عن الدورة الماضية للجمعية العامة، حيث كانت نسبة 29.7٪ من الوفود متوازنة جندرياً (30 من أصل 101 وفداً).

ومن بين الـ119 وفداً التي حضرت، تألف 110 وفداً من مندوبين اثنين على الأقل، 14 منهم من الذكور (12.7٪). بالإضافة إلى ذلك، تألفت أربعة وفود من مندوبين أو أكثر بالكامل من النساء. كانت هذه الوفود السبعة عشر أحادية الجنس من برلمانات الدول التالية: الأرجنتين، وأرمينيا، والدنمارك، والغابون، والمجر، وأيسلندا، ودولة ليبيا، ومدغشقر، وماليزيا، ومالطا، وسيشيل، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وإسبانيا، وسورينام، وأوروغواي، وأوزبكستان والجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى ذلك، حضرت الجمعية العامة تسعة وفود مؤلفة من عضو واحد. وإجمالاً، يخضع 11 وفداً للعقوبات في هذه الجمعية العامة، بعد أن كانت 8 في الجمعية العامة الماضية. ضمت جميع الوفود الخاضعة للعقوبات أعضاء ذكور فحسب للجمعية العامة الثانية على التوالي.

واستعرضت المجموعة لأول مرة نسبة النساء المندوبات حسب المجموعة الجيوسياسية. كان التقدم متفاوتاً، مع ورود فوارق كبيرة بين المجموعات. ستنظر المجموعة عن كثب في هذه المسألة وتدرس اتخاذ تدابير لتشجيع المزيد من التقدم المتسق. وستهدف الجهود إلى تسليط الضوء على الوفود والمجموعات الجيوسياسية التي أحرزت تقدماً جيداً في هذا الصدد.

كما واصلت المجموعة نقاشات حول كيفية دعم البرلمانات مع عدد قليل من النساء أو التي لا تضم نساء على الإطلاق. وتحقيقاً لهذه الغاية، وكمتابعة لحوار سابق في الجمعية العامة الـ144، عقدت جلسة حوار مع الوفد النيجيري الذي حضر الجمعية العامة الـ145 برئاسة رئيس مجلس النواب. وسلط الوفد الضوء على الخطوات المتخذة لمعالجة انخفاض مشاركة المرأة تاريخياً في السياسة في البلاد. وتشمل تخصيص مناصب قيادية للمرأة وإجراء مناقشات حول هذا الموضوع في البرلمان. كما قامت منظمات المجتمع المدني بالحشد لبناء الزخم في الفترة التي تسبق عملية مراجعة الدستور قبل انتخابات العام 2023. على الرغم من هذه الجهود، فقد تم رفض مشاريع القوانين التي تم تقديمها لتعديل الدستور لتوفير مقاعد مخصصة للنساء في الجمعية الوطنية وحصص للجنسين في المناصب المعينة في البرلمان. قررت الجمعية

الوطنية في وقت لاحق إلغاء قرار رفض مشاريع القوانين. في وقت اجتماع المجموعة، لم يتم تحديد موعد لإجراء تصويت جديد على هذه القوانين.

وكان تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية النيجيرية منخفضاً تاريخياً. تشغل النساء حالياً نسبة 3.6٪ من مقاعد مجلس النواب و7.3٪ في مجلس الشيوخ. تشمل التحديات المستمرة التي تواجهها النساء في السياسة في البلاد الأعراف التقليدية والاجتماعية والثقافية والدينية الراسخة، ونقص الموارد ونقص الدعم من الأحزاب السياسية. في الواقع، تم ترشيح عدد قليل جداً من النساء للتنافس على المقاعد في انتخابات شباط/فبراير 2023.

ورحبت المجموعة بالتبادلات وشجعت الحشد المستمر بشأن مشاريع قوانين التعديل الدستوري بشأن التمكين السياسي للنساء حتى يمكن تمريرها في نهاية المطاف في الوقت المناسب لانتخابات العام 2023. وأكدت المجموعة على أهمية التثقيف والتوعية بأهمية المشاركة، والقيادة السياسيتين للنساء. قد تعمل القيادات النسائية كنماذج يحتذى بها، لكن الدعم من الشخصيات العامة الذكور كان أيضاً مهماً بشكل خاص. والمجموعة على استعداد لدعم جهود الجمعية الوطنية النيجيرية.

******

5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي في 12 تشرين الأول/أكتوبر، بحضور خمسة أعضاء من أصل ثمانية. كما رحب بالشركاء التقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وأُطلع الفريق الاستشاري على التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان رواندا في مجال صحة المرأة والطفل والمراهق. وهنأ برلمان رواندا على النتائج التي حققها في إصدار تشريع بشأن الصحة الإنجابية والتسجيل المدني، والتحسينات التي أُدخلت في ما يتعلق بمؤشرات صحة الأم والطفل. ناقش الفريق الاستشاري، باعتباره جهة التنسيق لتنفيذ عنصر الصحة في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، الاستراتيجيات الفعالة لتحديد الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة والوصول إليها. وسلط الضوء على العوائق الثقافية والاجتماعية التي تحد من نشر المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والوصول إلى الخدمات ذات الصلة. ومن المهم بناء الثقة بين السكان من خلال العمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والزعماء الدينيين. كما حدد الفريق الاستشاري جودة الرعاية وتمكين النساء باعتبارهما عاملين مهمين لتحسين النتائج الصحية.

وعرضت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عملها في مجال الصحة وتغير المناخ في إطار استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. واتفق الفريق الاستشاري على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين هذين المجالين، ولا سيما في ما يتعلق بالتغذية، وتأثير تغير المناخ على الصحة، والهجرة الناجمة عن المناخ.

وأخيراً، تم إطلاع الفريق الاستشاري على عمل التحالف العالمي للقاحات والتحصين GAVI، وتعاونه مع الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المشاركة البرلمانية في التحصين والتغطية الصحية الشاملة.

وقرر الفريق الاستشاري إجراء زيارة ميدانية في العام 2023 لمساعدته على الاستمرار في تقديم توصيات للبرلمانات حول كيفية تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية. كما اقترح عقد فعالية جانبية حول التربية الجنسية الشاملة في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي.

---

6. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

عُقدت جلسة مغلقة للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في 12 تشرين الأول/أكتوبر في كيغالي، رواندا، وحضرها 13 عضواً، و3 ضيوف خاصون. أقرّ الأعضاء جدول الأعمال، ووافقوا على تقرير الاجتماع الـ11 للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وناقش الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أهمية ولايته المتمثلة في التوصل إلى تعريف عملي للإرهاب ليكون قادراً على اقتراح تشريعات فعالة لمكافحة الإرهاب للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. قدمت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لمحة تاريخية موجزة عن محاولات الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب. وأكد أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أن أعمال الإرهاب قد تغيرت، وأن التعريفات السابقة لم تعد مناسبة، وأنه كان من الضروري وضع تعريف عملي جديد لأغراض الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. واتفقوا على أن هذا المفهوم يمثل تحدياً لأن "الرجل الإرهابي، مقاتل من أجل حرية رجل آخر". يعتبر من المهم توافر تعريف على أساس الإجماع، وليس على أساس جداول الأعمال السياسية الشخصية.

وأطلعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء على آخر المستجدات في ما يتعلق *بالدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* واجتماعاته المقبلة حول الموضوعَين *التصدي للتدهور البيئي وآثاره على انتشار الإرهاب وإشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف، والتصدي للظروف المؤدية إلى الإرهاب*. وقدم السيد ن. تانكونو، السكرتير

التنفيذي للجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول منطقة الساحل الخمس، إحاطة إلى الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف حول الوضع في منطقة الساحل. واتفق الأعضاء على أن الوضع خطير وأنه ترد حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة.

وقدم السيد س. ستروبانتس، الخبير في معهد الاقتصاد والسلام، عرضاً تقديمياً عن مؤشر الإرهاب العالمي للعام 2022، حيث حلّل تأثير الإرهاب على الوضع المتدهور بشكل متزايد في منطقة الساحل، التي أصبحت بؤر توتر عالمياً للأنشطة الإرهابية. وحذر السيد ستروبانتس من أن الوضع البيئي في منطقة الساحل يزداد سوءاً وأن ندرة الغذاء والمياه ستؤدي بشكل متزايد إلى مزيد من العنف.

وقدم السيد م. ن. هونكونو، رئيس شبكة أكاديميات العلوم الإفريقية، موجزاً عن حالة التعليم في دول الساحل وعلاقتها بتزايد العنف والتطرف. وأكد أن سكان منطقة الساحل يتألفون في الغالب من الشباب بدرجات متفاوتة من الإلمام بالقراءة والكتابة. تعتبر الأمية ونقص التعليم من القضايا الهامة التي يجب معالجتها، حيث أنها تعرض الأطفال للجريمة المنظمة والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة والتطرف. وكان من المهم أن يكون لدى مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* نهج شامل للمشكلة، لأن التعليم الأفضل وحده لن يكون كافياً للقضاء على الإرهاب في منطقة الساحل. ومع ذلك، فإن منطقة الساحل من دون تعليم لن تكون خالية من الإرهاب.

وبالنظر إلى أن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف هو النقطة المحورية للعمل البرلماني بشأن الإرهاب، ناقش الأعضاء توسيع نطاق نهج *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات من جانب المزيد من اللجان والخبراء. وأشير إلى ضرورة زيادة التركيز على حماية النساء، وإشراكهن في جهود مكافحة الإرهاب. قدمت السيدة س. ماركيفيتش، مستشارة الاتحاد البرلماني الدولي، مشروع تحليل سياق النزاع في منطقة الساحل.

ولاحظ أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أن مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* كانت أحد أهم مشاريع الاتحاد البرلماني الدولي. وأشاروا إلى أن مآسي الحرب في أوكرانيا لا ينبغي أن تلقي بظلالها على المآسي في أجزاء أخرى من العالم، وخاصة في بلدان منطقة الساحل. وقد أظهر الاهتمام العالمي الذي أولي للحرب في أوكرانيا أنه ترد حاجة لاتخاذ الموقف الإنساني عينه في جميع الحالات، لأن الضحايا كانوا ضحايا في جميع أنحاء العالم.

تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

عقدت جلستان لمجموعة العمل في كوي نون، فيتنام في 13 أيلول/سبتمبر، وفي كيغالي، رواندا، في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد حضر هاتان الجلستان ثمانية أعضاء أو أكثر.

وناقشت مجموعة العمل خلال جلستها المنعقدة في 13 أيلول/سبتمبر دورها في تطبيق العلم في عمل الاتحاد البرلماني الدولي في سياق استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. واتفق الأعضاء على أنه ينبغي عليهم تحديد أهداف ومناهج محددة تتعلق بالعلم والتكنولوجيا لتعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال العلم. ومن شأن الاستراتيجية المتماسكة أن تضمن استمرار نجاح مجموعة العمل، والذي يمكن تعزيزه بشكل أكبر من خلال إقامة روابط مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى.

واتفقت مجموعة العمل على أن أحد العناصر الأساسية لعملها ينبغي أن يكون تحسين قنوات الحوار بين العلم والسياسة، مع ضمان مراعاة العلم في جميع مراحل صنع القرار السياسي على جميع المستويات. وخلال الجلسة الثانية لمجموعة العمل، استمعت إلى إحاطة إعلامية من الدكتور روس سميث، الرئيس السابق لشركة العلم والتكنولوجيا أستراليا، حول الأساليب التي تم من خلالها تحسين الحوار بين العلماء والبرلمانيين وإضفاء الطابع المؤسسي عليه في أستراليا. لقد ضمن الثقل الذي أُلقي على هذا الحوار حصول البرلمانيين على الأدلة اللازمة لتوجيه صنع سياساتهم، وتمكين كلا الجانبين، وإتاحة التواصل البنّاء. تبادل الأعضاء من تايلاند، وإيرلندا، وبنين أفضل الممارسات في بلدانهم في ما يتعلق بتعزيز المشاركة بين البرلمانيين والأوساط العلمية. ومع ذلك، فإن النقص في الموارد المالية يمكن أن يعيق إضفاء الطابع المؤسسي في بلدان أخرى. في البلدان التي كانت فيها الموارد المالية شحيحة، يمكن أن يأتي المحفز من حماس الأفراد لبناء قنوات الاتصال هذه، وبالتالي اكتساب الزخم.

وبحثت مجموعة العمل أيضاً، خلال جلستيها، في الميثاق الدولي المقترح لأخلاقيات العلم والتكنولوجيا. يهدف الميثاق إلى أن يكون بمثابة إطار عمل أخلاقي لتطبيق واستخدام العلم والتكنولوجيا ويمكن استخدامه كنقطة انطلاق للبلدان الراغبة في وضع تشريعات في هذا المجال. ناقش الأعضاء التعديلات المتعلقة بالمساواة في الوصول إلى البحث العلمي للمواطنين، ولا سيما في توفير تدابير خاصة للوصول إلى العلم للنساء والشباب. يجب أن يتضمن الميثاق أيضاً المزيد من المدخلات من العديد من الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك علماء الاجتماع وخبراء في التكنولوجيا وتعميم مراعاة المنظور الجندري، والتي يمكن جمعها خلال ورش عمل التشاور مع الجهات المعنية في الأشهر المقبلة، بناءً على جدول زمني صارم.

واتفقت مجموعة العمل على أن المعايير الأخلاقية الواردة في الميثاق تستند إلى رفاهية البشرية، التي ينبغي أن تكون في قلب العلم والسياسة. ومن المهم التأكد من أن المبادئ المنصوص عليها في الميثاق قابلة للتطبيق في سياقات

في جميع أنحاء العالم. يجب أن تكون الطريقة التي سيتم بها الترويج للميثاق واستخدامه اعتباراً مركزياً لمجموعة العمل في صياغته، كما يجب تحديد المبادئ التوجيهية العملية بشأن تنفيذ مبادئ الميثاق على المستوى الوطني خلال عقد استشارات الجهات المعنية. يجب إطلاق حملة الاتحاد البرلماني الدولي للترويج للميثاق وتعريف البرلمانيين حول العالم به.

وناقشت مجموعة العمل نتائج مشاركتها في المؤتمر الدولي بعنوان *العلوم والأخلاقيات والتنمية البشرية* الذي عقد في فيتنام في أيلول/سبتمبر 2022، ونظمته لقاءات فيتنام Rencontres du Vietnam بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، وبرلمان فيتنام، ومنظمي السنة الدولية للعلوم الأساسية من أجل التنمية المستدامة للعام 2022. وكان العديد من الأعضاء حاضرين وشارك بعضهم في حلقات نقاش عقدت خلال المؤتمر. وأثنى الأعضاء على هذه الفرصة للحوار بين البرلمانيين والأوساط العلمية. كان من المهم التأكد من أن اللغة المستخدمة في مثل هذه الاجتماعات كانت بسيطة ومفهومة لكلا المجتمعين، مما يسمح بالتفاهم المشترك، والمنفعة المتبادلة.

وفي الجلسة الثانية لمجموعة العمل، اقترح الأعضاء أنشطة مستقبلية تتعلق بالطريقة التي يمكن بها استخدام العلم والتكنولوجيا للحد من عدم المساواة وكذلك إنشاء قواعد بيانات حول المواضيع الرئيسية لتقاسم التشريعات والبحث العلمي بين البلدان. كما اقترح الأعضاء مناقشة حول تحديد المؤشرات التي يمكن أن تساعد في تقييم كيفية استخدام العلم والتكنولوجيا في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

---

8. فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا

معلومات أساسية

في آذار/مارس، خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، تم اعتماد قرار البند الطارئ بعنوان *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية*. ومن بين الإجراءات الأخرى، دعا القرار إلى إنشاء فريق عمل لتسهيل دور البرلمانات في صياغة حلول سلمية مجدية للأزمة.

وتم تشكيل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا في أوائل نيسان/أبريل، بعد مشاورات أجراها رئيس الاتحاد، وأمينه العام مع ممثلي المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي. إن فريق العمل عبارة عن مجموعة تمثيلية ومتوازنة جندرياً، يرأسها معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، مع السيد ب. كاتجافيفي (ناميبيا) نائباً للرئيس. والأعضاء الآخرون في فريق العمل هم ممثلو: إندونيسيا، وكازاخستان، وهولندا، وجنوب إفريقيا، وأوروغواي. إن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، سعادة السيد مارتن تشونغونغ عضو بحكم منصبه. اجتمع فريق العمل ثلاث مرات افتراضياً لمناقشة أهدافه، وبرنامج عمله. وساعده خبراء مستقلون في هذا العمل.

ويتمثل اختصاص فريق العمل، باعتباره من أهدافه الأساسية، في تشجيع الحوار من خلال مساعيه الحميدة، بين برلمانيّي روسيا الاتحادية وأوكرانيا، ودعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل النزاع التي تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة. تم تحديد ثلاثة أهداف على المدى القريب والمتوسط والطويل:

- الوقف الكامل لإطلاق النار
- المساهمة في تدابير بناء الثقة والمساعدات الإنسانية حيثما أمكن
- إنشاء آليات حوار بين برلمانات روسيا الاتحادية وأوكرانيا وتعزيزها.

البعثة إلى كييف وموسكو

قام فريق العمل بأول بعثة للمساعي الحميدة إلى كييف وموسكو في منتصف تموز/يوليو 2022 بهدف الدخول في حوار سياسي مع القيادة البرلمانية في كلا البلدين. وقد حاول أعضاء فريق العمل الحصول على فهم أفضل للوضع على الأرض وتحديد الأساليب التي تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى الدبلوماسية. وحصل فريق العمل على مساعدة عملية من برلمان بولندا وجهات تنسيق الاتحاد البرلماني الدولي في روسيا الاتحادية، وأوكرانيا.

وأجرى فريق العمل نقاشات بناءة مع القادة البرلمانيين في أوكرانيا، وروسيا الاتحادية. في كل من كييف وموسكو، التقى أعضاء فريق العمل مع فرق الأمم المتحدة القُطرية، التي قدمت نظرة ثاقبة للوضع على الأرض والتحديات التي واجهتها. في الوقت المحدود المتاح، لم يكن فريق العمل في وضع يسمح له بالتحقق من التفاصيل ولكن بدلاً من ذلك، الاستماع إلى مواقف الجانبين. وأكد كلا البرلمانيين دعمهما لولاية فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي، وأعربا عن استعدادهما للمشاركة في المشاورات والحوار بين البرلمانات. وأظهرت البعثة أن إجراءات الاتحاد البرلماني الدولي مكملة لأعمال الحكومات والمنظمات الدولية، وتفتح قناة للتعبير عن مخاوف الناس وتساهم في حل النزاع من خلال المبادرات البرلمانية.

المتابعة والنقاشات في سياق الجمعية العامة في كيغالي

ناقشت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها عبر الإنترنت الذي انعقد في 26 أيلول/سبتمبر، تقرير رئيس فريق العمل. وحثت اللجنة التنفيذية فريق العمل على مواصلة عمله من خلال المشاورات الفردية مع البرلمانيين من كلا الجانبين. كرر أعضاء اللجنة التنفيذية التزامهم بالثني عن الإجراءات التي قد تزيد من تأجيج التوترات في المنطقة، وأعربوا عن أملهم في أن يمكن جمع البرلمانيين من كلا الجانبين حول مائدة واحدة في المستقبل القريب.

وخلال انعقاد الجمعية العامة الـ145 في كيغالي، ناقش فريق العمل التطورات التي حدثت منذ اجتماعه الأخير واستنكر استمرار تصعيد الوضع في المنطقة، من خلال:

- استمرار القصف على محطة الطاقة النووية زابوريزهزهيا، الأمر الذي شكل خطراً جسيماً بحدوث كارثة نووية للمنطقة بأسرها.

- تنظيم استفتاءات عاجلة بشأن الضم في أواخر أيلول/سبتمبر في المناطق الأربع المحتلة في أوكرانيا، ووقع عليها الرئيس بوتين في 5 تشرين الأول/ أكتوبر، وصدق عليها بعد ذلك مجلس الدوما الروسي.
- الهجمات الصاروخية المستأنفة على العاصمة كييف، ومدن أخرى متعددة في أوكرانيا، تسببت في وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتدمير كبير للبنية التحتية الأساسية.

في 13 تشرين الأول/أكتوبر، أجرى فريق العمل مشاورات فردية مع وفود البرلمان الأوكراني والجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية. وأكد الجانبان من جديد التزامهما بمواصلة العمل عن كثب مع فريق العمل في السعي للتوصل إلى حل سلمي للحرب. ودعا بشدة رئيس فريق العمل، وأعضائه، بدورهم، إلى وقف التصعيد وتحديد التدابير التي تساعد على استئناف الحوار السياسي. وشمل ذلك، على سبيل المثال، استئناف المحادثات حول تبادل الأسرى.

وعانى الناس في جميع أنحاء العالم بسبب الحرب التي يجب إنهاؤها. البرلمانات لها دور ومسؤولية مميزة للضغط على حكوماتها للتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات، لصالح الشعب الذي يمثلونه. تم حث الطرفين على تحديد المسائل التي سيكونون على استعداد لمناقشتها مع الجانب الآخر كنقطة انطلاق في إقامة حوار. وفي غضون ذلك، سيضاعف فريق العمل جهوده في تنفيذ مهامه.

******

خامساً – الأنشطة والفعاليات الأخرى

1. اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في 11 تشرين الأول/ أكتوبر، التقى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام برؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة. حضر الاجتماع: السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)، رئيسة المجموعة الإفريقية؛ وسعادة السيد جمال محمد فخرو (مملكة البحرين)، نيابة عن المجموعة العربية؛ والسيدة أ.كوسبان (كازاخستان)، رئيسة مجموعة أوراسيا؛ والسيد ب.لانو (باراغواي)، رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيدة أ. جيركنز (هولندا)، رئيسة مجموعة 12+؛ وكذلك سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر)، رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ والسيدة أ. مولدر (هولندا)، رئيسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة؛ والسيد أ. جاجاديين (سورينام)، رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والسيد ل. ويرلي (سويسرا)، الرئيس بالنيابة للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.

وقدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن أنشطته ومبادراته الرئيسية على مدى الأشهر الستة الماضية منذ انعقاد الجمعية العامة السابقة، بما في ذلك من حيث إبراز دور المنظمة والمضي قدماً نحو تحقيق العضوية العالمية. وجرى تشجيع جميع المجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة على مواصلة عملها خارج الجمعيات العامة وفي ما بينها. وقد يسرت الزيادة الحادة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، نتيجة لهذه الجائحة، الحوار والتفاعل إلى حد كبير. ومن المهم أيضاً تعزيز مساءلة الاتحاد البرلماني الدولي على جميع المستويات، بما في ذلك من حيث تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته الأخرى. قدمت السيدة أندا فيليب، مديرة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية في الاتحاد البرلماني الدولي، تقرير الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022 عن إجراءات المتابعة التي يتخذها الأعضاء، وشجعت جميع الوفود على المشاركة في الجزء الخاص المتعلق بالمساءلة في الجلسة العامة للجمعية.

وقدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية لمحة عامة عن أنشطتهم الأخيرة. وفي جملة أمور، أنشأت مجموعة 12+ فريقاً عاملاً لدراسة مدى استحسان تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، وقواعده بشأن المسائل المتصلة بشروط العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي. كانت المراجعة جارية. وقد نظمت مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عدداً من الفعاليات وأسهمت فيها، بما في ذلك ندوة إقليمية بشأن تغير المناخ واجتماع برلماني في سياق القمة الرابعة للبلدان الأمريكية، وهي حريصة على المضي قدماً في إنشاء مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في مونتيفيديو. وقد صاغت مجموعة أوراسيا مجموعة جديدة من القواعد الإجرائية للمجموعة؛ وعقدت جلسة عبر الإنترنت لتعيين ممثليها في فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، ومجلس الاختيار لجائزة كريمر–باسّي المنشأة حديثاً؛ وناقشت

مسألة العقوبات السياسية المفروضة على البرلمانيين. وتقوم المجموعة العربية بتنسيق ترجمة جميع الوثائق الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي ونشرها، بما يكفل مشاركة أعضاء المجموعة مشاركة كاملة وفعالة في مختلف أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، وتعمل على حشد المشاركة في المنطقة في سياق اليوم الدولي للديمقراطية. أما بالنسبة للمجموعة الإفريقية، فإنها تجري نقاشات بشأن الحاجة إلى استعراض النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، لضمان المزيد من الفعالية والمرونة في عمل المنظمة.

وقدم رؤساء اللجان الدائمة بدورهم لمحة عامة عن أنشطتهم المقررة في سياق الجمعية العامة في كيغالي. قدم السيد أ. ريتشاردسون، أمين اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، مذكرة توضيحية أعدتها الأمانة العامة بشأن مساهمة اللجان الدائمة في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وشمل ذلك توصيات باتباع نهج أكثر استراتيجية من جانب اللجان الدائمة عند وضع جداول أعمالها وبرامج عملها، بما في ذلك من حيث تحديد مجالات تركيز واسعة النطاق للعام 2023 وما بعده. وشجع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي جميع اللجان الدائمة على مناقشة هذه المسائل في مكاتبها وتقديم تقرير عن التعليقات الواردة.

******

2.مناقشة متكافئة الفرص: تجديد روح الشباب في البرلمانات: لماذا تكون البرلمانات التي تضم شباباً، وتراعي المنظور الجندري مؤسسات أكثر فعالية وكفاءة

في 13 تشرين الأول/أكتوبر، نظم منتدى النساء البرلمانيات مناقشة متكافئة الفرص شارك فيها 33 شخصاً، من بينهم 18 برلمانياً (13 امرأة و5 رجال). وتناولت المناقشة احتياجات وتوقعات وتطلعات جيل أكثر تنوعاً من البرلمانيين من الرجال والنساء. وقد نُظِّمت في سياق سلسلة الاجتماعات التي عُقدت خلال الجمعية العامة الـ145 لتقييم أوجه التقدم التي أحرزتها البرلمانات في تنفيذ *خطة العمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري*، التي اعتمدتها الجمعية العامة الـ127 للاتحاد البرلماني الدولي، في مدينة كيبيك، في العام 2012.

وقد أثرت النقاشات مساهمات من عدة متحدثين: السيدة م. رويز فلوريس (بوليفيا)؛ والسيد ج. كياري (كينيا)، رئيس لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني للاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيدة أ. لاروش (كندا)؛ وسعادة السيد جمال محمد فخرو (مملكة البحرين)؛ والسيدة س. تشايلدز، أستاذة في السياسة والجندر، جامعة إدنبرة. وساهم المشاركون في التقدم المحرز في برلماناتهم لتشمل على نحو أفضل النساء والشباب والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة. واتفقوا على أن البرلمانات يجب أن تتكيف مع الجيل الجديد من البرلمانيين من خلال تغيير قواعدها وهياكلها وكذلك ثقافتها المؤسسية لتصبح مراعية للمنظور الجندري، ومراعية للتنوع وشاملة.

وركزت المناقشة على التحسينات في الاستجابة لاحتياجات رعاية البرلمانيين الآباء. وركزت على التدابير العملية المنفذة في البرلمانات للمساعدة على التوفيق بين الأنشطة البرلمانية والمسؤوليات الأسرية، مثل دور الحضانة والغرف العائلية داخل مباني البرلمانات؛ والسياسات التي تخول البرلمانيين السفر مع أطفالهم ومقدم الرعاية؛ والتغطية الطبية الشاملة للبرلمانيين وأزواجهم وأطفالهم؛ والاعتراف بأزواج البرلمانيين في برامج وأنشطة برلمانية مختارة؛ وقواعد اللباس البرلماني المراعي للمنظور الجندري.

وبالإضافة إلى التحديات المادية والتنظيمية التي تواجهها بعض الشابات المشاركات، تحدثن أيضاً عن التحيزات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على البرلمانيات عندما يصبحن أمهات.

وأتاحت المناقشة أيضاً مجالاً جديداً للنقاش بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة في البرلمان، ولا سيما في مجال العمل عن بعد والتصويت عن بعد، وكيف يمكن لهذه التكنولوجيات أن تدعم المساواة بدلاً من تقويضها.

******

3. الجلسة المفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

عقدت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني للاتحاد البرلماني الدولي مناقشة مفتوحة في 14 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة *الممارسات البرلمانية الجيدة: إدماج اللاجئين، والمشردين داخلياً، وعديمي الجنسية*. وضمت الفعالية أعضاء فريق مناقشة من البرلمان من جمهورية جيبوتي، ورواندا، وتركيا، فضلاً عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وسلطت المناقشات الضوء على حقيقة أنه بحلول نهاية العام 2021، بلغ عدد المشردين قسراً 89.3 مليون في جميع أنحاء العالم، نتيجة للاضطهاد، أو النزاع العنيف، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الأحداث التي تعكر النظام العام بشكل خطير. ويشمل هذا العدد غير المسبوق 27.1 مليون لاجئ في مختلف أنحاء العالم، وتمت استضافة نسبة 83% منهم في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تواجه تحديات اقتصادية وإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن 4.3 مليون شخص عديمي الجنسية.

ولقد شهدت السنوات الماضية زيادة مطردة في عدد المشردين قسراً – من الرجال والنساء والفتيان والفتيات. وفي حين أن ضعف السكان المشردين يمثل شاغلاً رئيسياً، فإن الجهود الرامية إلى تيسير إدماجهم وبناء استقلالهم قد أثبتت أنها وسيلة قوية للتخفيف من تأثير هذه الحالات المأساوية على كل من تخلى عن كل شيء، وكذلك، المجتمعات التي تستضيفهم.

ومن خلال السماح بإدراج الأنظمة الوطنية، تضمن الدول استجابة أكثر شمولاً وفعالية وتنسيقاً يمكن أن تفيد كلا من السكان المستضيفين واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. وفي المقابل، من المتوقع أن تتلقى

البلدان المضيفة دعماً أكبر من الجهات الفاعلة في مجال التنمية لكي تتمكن من تقديم خدمات وطنية شاملة ومعززة.

وشملت المناقشة عروضاً لمبادرات ملموسة اتخذت في البلدان لتيسير إدماج اللاجئين واستقلالهم الذاتي ومساهمتهم في المجتمع المضيف. ويسلط ذلك الضوء على آليات تيسير الوضع القانوني، والتسجيل المدني، والحصول على الخدمات الصحية والتعليم. وأشاد المشاركون بالنهج الذي تتبعه البلدان التي تيسر الإدماج وأبرزوا الحاجة إلى استضافة اللاجئين بطريقة تسمح لهم بحياة كريمة. كما وجهت دعوة لمعالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري، سواء أكانت الحرب أو الاضطهاد أو تغير المناخ. ولكي يحدث التغيير، تم حث البرلمانيين على إظهار الإرادة السياسية لصالح اللاجئين والإشراف وضمان تخصيص موارد كافية من الموازنة لإدماجهم، مما سيفيد المجتمعات المضيفة أيضاً.

******

4. حلقة نقاش: الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: التصدي للتدهور البيئي وآثاره على انتشار الإرهاب

نظم الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للاتحاد البرلماني الدولي حلقة نقاش في 13 تشرين الأول/أكتوبر بشأن مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* حول موضوع *التصدي للتدهور البيئي وآثاره على انتشار الإرهاب*. واستناداً إلى خطة عمل *الدعوة إنقاذ منطقة الساحل*، ركزت حلقة النقاش على فهم الصلة بين التدهور البيئي وتصاعد الإرهاب في جميع أنحاء منطقة الساحل في السنوات الأخيرة. وقد حظيت حلقة النقاش بحضور جيد. كانت جلسة المناقشة والأسئلة والأجوبة تفاعلية. وقد حظيت هذه المبادرة بإشادة كبيرة، وتم شكر الاتحاد البرلماني الدولي على عقد حلقة نقاش بشأن هذا الموضوع.

وأدار حلقة النقاش السيد م. عمر، كبير مستشاري الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والسيد ب. ن. تانكوانو، السكرتير التنفيذي للجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول منطقة الساحل الخمس. وكان للمشاركين في حلقة النقاش خبرات، ورؤى مختلفة بشأن الحالة الأمنية الإقليمية. تحدث السيد م. ن. هونكونو، رئيس شبكة أكاديميات العلوم الإفريقية، عن حالة التعليم في منطقة الساحل بالنظر إلى التدهور البيئي، وآثاره على انتشار الإرهاب.

وقدم السيد س. ستروبانتس، رئيس شبكة أكاديميات العلوم الإفريقية، في معهد الاقتصاد والسلام، عرضاً بعنوان "منطقة الساحل: بؤرة التهديدات البيئية"، شرح فيه آثار التدهور البيئي على انتشار الإرهاب. انضم عن بعد السيد ي. ناصف، مدير شعبة التكيف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل إدخال مفهوم المرونة والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة.

وأشار أيضاً السيد م. كريميبور الذي انضم عن بعد، رئيس فرع منع الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى التحديات الأمنية والإنمائية في ما يتعلق بالتدهور البيئي. شدد سعادة السيد كريم درويش (جمهورية مصر العربية)، عضو مجلس النواب وعضو في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب

والتطرف العنيف، على الصلة بين التدهور البيئي والأمن الغذائي والمائي، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان لشعب منطقة الساحل.

وتناولت جلسة الأسئلة والأجوبة تأثير انعدام الأمن الغذائي والمائي على المجتمعات المحلية والدور الذي يمكن أن تؤديه مختلف الجهات المعنية في معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب. أقر المشاركون في حلقة النقاش بأنه في حين أن تغير المناخ والتدهور البيئي ليسا سببين مباشرين للإرهاب بمفردهما، إلا أنهما عاملان رئيسيان لفهم تصاعد الإرهاب عبر منطقة الساحل في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، وردت إشارات متعددة إلى تقرير التهديد البيئي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، الذي شدد على العلاقة الدورية بين النزاع والتدهور البيئي. واستند النقاش أيضاً إلى نظرية التغيير *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، والمذكرة التوضيحية بشأن البيئة، وكلاهما يؤكد على ضرورة إشراك الجهات المعنية المحلية ذات الصلة بالتجربة الإفريقية.

وتناولت حلقة النقاش هدفين استراتيجيين في الاستراتيجية للفترة 2022-2026 للاتحاد البرلماني الدولي. وفي سياق الهدف الأول، وهو *بناء برلمانات فعالة وممكّنة*، ركز النقاش على دعم برلمانات منطقة الساحل باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيسية في تمثيل وحماية حقوق المواطنين. وفي ما يتعلق بالهدف الثاني، وهو *تحفيز العمل البرلماني الجماعي*، ستسترشد مبادرة الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بأمانة مشتركة تتألف من الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف المنظمات البرلمانية الإقليمية، بما في ذلك اللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول منطقة الساحل الخمس. وفي الختام، أعرب أعضاء فريق المناقشة، وأعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف عن التزامهم بدعم *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*.

******

5. حلقة نقاش: نحو المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية): الاحتفال بإنجازات التجمعات البرلمانية النسائية وفهمها

أدارت حلقة النقاش، التي انعقدت في 14 تشرين الأول/أكتوبر، سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، النائب الأول لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي. وحضر الاجتماع 34 مشاركاً (31 امرأة و3 رجلاً) يمثلون 21 بلداً. وتمثلت أهداف الاجتماع في تعريف البرلمانيين بالعمل الهام الذي تقوم به التجمعات البرلمانية النسائية، ودراسة الروابط بين هذه التجمعات وتحويل البرلمانات إلى مؤسسات أكثر مراعاة للمنظور الجندري، وتبادل الممارسات البرلمانية الجيدة.

وبدأ الاجتماع بعرض قدمته السيدة زينة هلال، مديرة برنامج الاتحاد البرلماني الدولي للشراكة الجندرية وبرنامج مشاركة الشباب. وشددت على أهمية التجمعات بوصفها هيئات تجمع النساء البرلمانيات عبر الخطوط الحزبية من أجل تعزيز تعاونهن للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والبرلمانات المراعية

للمنظور الجندري. كما سلط العرض الضوء على دراسات حالات إفرادية للممارسات الجيدة في عمل التجمعات الجندرية من البلدان في جميع أنحاء العالم.

وتحدثت سعادة السيدة فطومة محمد حمادو (جمهورية جيبوتي)، عن إنشاء مجموعة النساء البرلمانيات مؤخراً في بلدها في العام 2019. وكانت القيادة القوية لرئيس مجلس النواب عنصراً رئيسياً في توفير الإرادة السياسية اللازمة لتشكيل التجمع، وكذلك الدعم الذي تلقاه من شركاء مثل الاتحاد البرلماني الدولي. أكدت السيدة ل. كليفورد لي (أيرلندا) أهمية العمل عبر الخطوط الحزبية في تضامن وأخوة للنهوض بقضايا المرأة من خلال التجمع البرلماني للمرأة الأيرلندية. وقد ساهم عملهم الشاق في ممارسات جديدة لإجازة الأمومة. أعادت السيدة هـ. ن. مورانغوا (رواندا) تأكيد التضامن بين الأحزاب السياسية وبين البرلمانيين من النساء والرجال في المساهمة في نجاح منتدى النساء البرلمانيات الروانديات في البلد. وسلطت الضوء أيضاً على دور التجمعات في متابعة تنفيذ القوانين المتصلة بالجندر، وعملية وضع الموازنة المراعية للمنظور الجندري.

وفي النقاش الذي تلا ذلك، أخذ 11 وفداً الكلمة للمساهمة بتجارب بلدانهم. وشملت النقاط الإضافية التي طُرحت، دور التجمعات في المساهمة في مشاركة المجتمع المدني والتوعية، واللغة المحايدة جندرياً في الأوامر البرلمانية الدائمة، وفرص تمكين النساء البرلمانيات، ودور الرجال في تعزيز التجمعات، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وأثيرت أيضاً أهمية الاستفادة من اللحظات المناسبة التي تؤيد فيها القيادة السياسية بقوة عقد التجمعات، ولا سيما في البرلمانات التي تضم رئيسات نساء.

******

6.ورشة عمل حول تغير المناخ

تهدف ورشة العمل إلى تيسير إجراء حوار مفتوح ونقدي بشأن تغير المناخ بين البرلمانيين من جميع أنحاء العالم. وأتاحت الفعالية منبراً تفاعلياً للمندوبين لتبادل شواغلهم بشأن تغير المناخ، فضلاً عن الخبرات الوطنية والإقليمية بشأن العمل المناخي داخل برلماناتهم. واشترك في إدارة ورشة العمل كل من رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، واللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان، للاتحاد البرلماني الدولي.

وساهم برلمانيون من 23 بلداً بآرائهم. إن المشاركة المباشرة مع المجتمعات المحلية على أرض الواقع التي تعزز الحوار الوطني حول العمل المناخي وتساعد في تحويل الأدلة العلمية إلى إجراءات عملية على أرض الواقع هي ممارسة برلمانية تظهر النتائج. يجب أن يكون الوصول إلى المجتمعات المعرضة لتغير المناخ جزءاً لا يتجزأ من المشاركة العامة، بالإضافة إلى التواصل مع النساء والشباب.

وحدد عدة مشاركين الأمن الغذائي بوصفه مسألة ذات أهمية رئيسية. وتتغير أنماط الأمطار، مما يؤدي إلى حدوث فيضانات وجفاف، مما يضيف عنصراً من عدم القدرة على التنبؤ إلى الجهود الرامية إلى سن التشريعات ووضع السياسات في هذا المجال. وأجمع المشاركون على إبراز أن تغير المناخ لا يعترف بالحدود وأنها ترد حاجة إلى تعاون إقليمي وعالمي فعال، بما في ذلك في مجالات التمويل والخسائر والأضرار.

******

7.ورشة عمل بشأن التغذية: كيف يمكن للعمل البرلماني أن يساعد في الحفاظ على الإنجازات المحرزة في مجال التغذية (يشارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي، وحركة الارتقاء بمستوى التغذية، ووكالة تنمية الاتحاد الإفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا)

نظم ورشة العمل الاتحاد البرلماني الدولي، وحركة الارتقاء بمستوى التغذية، ووكالة تنمية الاتحاد الإفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، لمناقشة كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتغذية في بلدانها وأن تساهم في تحقيق نتائج تغذوية أفضل. أدارت ورشة العمل السيدة س. مبايا (الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل)، وافتتحها سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وسلطا الضوء على السياق الحالي الذي اتسمت به جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات، التي تعرض المكاسب الغذائية للخطر. وفي هذا السياق، ترد حاجة إلى حشد السلطات البرلمانية وبناء الشراكات لتحفيز العمل على الصعيد القُطري، والتوصل إلى سبل لتحسين التغذية.

وشددت السيدة ج. فيربورغ (حركة الارتقاء بمستوى التغذية) على أهمية التغذية بالنسبة للتنمية الفردية والوطنية، التي يلزم أن تستهدف الأمهات والأطفال على سبيل الأولوية. ودعت البرلمانات إلى ضمان أن يكون الحصول على خدمات التغذية جزءاً من برامج الطوارئ والضمان الاجتماعي كاستثمار في المرونة؛ والحشد حول مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف COP27)، لدفع المناقشة حول الأنظمة الغذائية؛ والدعوة إلى تنقيح تعريف خط الفقر على أساس التغذية.

وتحدث السيد ك. تونتيسيرين (تايلاند) عن الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على النهج المجتمعية. ويتطلب هذا الأخير توفير الخدمات الأساسية، وإشراك قادة المجتمعات المحلية، وتحديد الإجراءات القائمة على الأهداف والمؤشرات المجتمعية. وتمثلت الأدوار الرئيسية للبرلمانات في ما يلي: تعزيز الأطر التشريعية المدعومة بموارد كافية؛ والإشراف على السياسات التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على التغذية؛ وتمثيل الناس بإظهار احتياجاتهم التغذوية في عمليات صنع القرار؛ وبناء شراكات لإقامة شبكات الأمان الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية والبيئية على الصعيد المحلي.

وأبرزت المناقشة دور كل من البرلمانيين بوصفهم مناصرين للتغذية والعمل المؤسسي من أجل تعزيز رفاه الناس واتباع نهج قائم على الحقوق إزاء التغذية. ويمكن للشراكات مع الحكومات والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني المحلية أن تساعد في تنفيذ حلول قصيرة الأجل مثل الاستجابة للكوارث والطوارئ، وكذلك في النهوض بالسياسات الطويلة الأجل وترسيخها في التشريعات. واتفق المشاركون على أن النساء، بمن فيهن المسنات، والأطفال معرضون بوجه خاص لسوء التغذية وعواقبه. وتشمل الإجراءات المراعية للاعتبارات الجندرية تشجيع الرضاعة الطبيعية، وتوعية الرجال والنساء، وبرامج تغذية القوى العاملة. واختتمت ورشة العمل بمناشدة للانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

******

8.ورشة عمل حول حقوق الطفل: برلمانات مراعية للأطفال: الدعوة إلى اتخاذ إجراءات برلمانية أقوى لدعم حقوق الطفل

في 14 تشرين الأول/أكتوبر، نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برلمان رواندا، ورشة عمل بشأن موضوع *برلمانات مراعية للأطفال: الدعوة إلى اتخاذ إجراءات برلمانية أقوى لدعم حقوق الطفل*. وفي حين أن معظم صكوك حقوق الطفل، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، يجري التصديق عليها، فإن الواقع لا يعكس هذه المشاركة لأن العديد من حقوق الطفل لا تزال تُنتهك. والبرلمان المراعي للأطفال هو أحد أفضل النهج لتنفيذ حقوق الطفل بشكل كامل.

واستهدفت ورشة العمل توعية البرلمانيين بمفهوم "المراعية للأطفال"، وتزويد المشاركين بمختلف عناصر هذا النهج. كما سعى فريق المناقشة إلى تعزيز فهم أفضل للبرلمانات المراعية للأطفال، وتبادل الدروس والممارسات الجيدة.

وأفادت السيدة س. كيلادزه، منسقة الاتحاد البرلماني الدولي مع لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، خلال كلمتها الافتتاحية، أن البرلمانات تتحمل مسؤولية كبيرة عن وضع نهج كلي إزاء حقوق الطفل وتعميم مراعاة حقوق الطفل. لا تتيح آليات الرقابة في البرلمانات لهم إمكانية الإشراف على أنشطة السلطتين التنفيذية والقضائية فحسب، بل أيضاً تحديد الثغرات، ومعالجتها من أجل تحسين حماية الأطفال.

وتتمثل المسألة الرئيسية التي طرحها المشاركون في حلقة النقاش في كيفية تعزيز البرلمانات بحيث لا تعتمد حماية الأطفال، وحقوقهم على برلمانيين متحمسين وحيدين، بل هي مسألة تخص المؤسسة.

وأبرز السيد ب. كاتجافيفي (ناميبيا) أهمية تهيئة بيئة مواتية لتحقيق تطلعات الأطفال والشباب، والأهم من ذلك، السماح بإسماع أصواتهم حتى لا يتحدثوا في فراغ. ولذلك من المهم إبلاغ آراء الأطفال والشباب إلى السلطة التنفيذية التي ينبغي أن تتخذ القرارات وفقاً لذلك وبما يخدم مصالح الأطفال الفضلى. وينبغي أن تكون البرلمانات في متناول الأطفال والشباب. كان من المفترض أن يكون برلمان الأطفال الناميبي بمثابة منصة للتحدث عن المسائل

التي تؤثر على الأطفال. لدى العديد من المسؤولين الناميبيين الحاليين، بما في ذلك نائب وزير الإعلام، خبرة في برلمان الأطفال. وهذا البرلمان أداة هامة جداً في إتاحة الشعور بالمسؤولية والمساءلة، وفي تعزيز ثقافة الديمقراطية.

وذكر السيد ل. دوشيمانا (رواندا) أنه يرد في رواندا عدد من السياسات المتعلقة بحقوق الطفل. وتشمل هذه السياسات ما يلي: سياسة الإنماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ والسياسة الوطنية المتكاملة لحقوق الطفل؛ والسياسة الوطنية للأغذية والتغذية. وبالإضافة إلى الهيئات البرلمانية المكلفة بتعزيز حقوق الطفل، أنشأ البرلمان شبكة من البرلمانيين الروانديين من أجل السكان والتنمية، مكلفة بضمان صحة الأم والطفل. وفي إطار الجهود التي يبذلها برلمان رواندا لتعزيز حقوق الطفل، أنشأ لجنة محددة تسمى اللجنة الوطنية للأطفال. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه اللجنة في تعزيز حماية حقوق الطفل عن طريق تنسيق وتنفيذ ورصد نظام الحماية الذي يُمنح للأطفال، لإتاحة الفرصة لهم للنمو بطريقة منتجة ومسؤولة.

وقدمت جلسة الأسئلة والأجوبة للمشاركين فرصة لتبادل بعض الممارسات الجيدة، على النحو التالي:

- ملاوي: يرد برلمان للأطفال يضم 193 عضواً. عمل برلمان الأطفال على تسهيل وصول أطفال ملاوي إلى التعليم بغض النظر عن انتمائهم الديني.
- اتخذ برلمان الجمهورية الإسلامية الإيرانية عدة تدابير لإعمال الحقوق الشاملة للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، والذين يشكلون أكثر من 22 مليون نسمة من سكان البلد.
- عالجت الجمعية الوطنية في بنين مسألة عمل الأطفال، وهي مسألة بالغة الأهمية في البلد.
- ربط برلمان الهند بشكل وثيق بين إجراءاته المتعلقة بحقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة. ويتناول البرلمانيون المشاكل التي يواجهها الأطفال، ولا سيما تلك المتعلقة بصحتهم وتعليمهم وتغذيتهم واستجمامهم وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة.

وأشير إلى أنه بالنظر إلى التقدم السريع للتكنولوجيا، يجب حماية الأطفال من الإنترنت، إذ إنها تعرضهم لمخاطر متعددة. كما ينبغي تحليل عمل الأطفال من منظور ثقافي. في إفريقيا، على سبيل المثال، بدأ الأطفال العمل في سن مبكرة استعداداً لمرحلة البلوغ. وشكّل "إغفال" الأطفال في إفريقيا أحد التحديات الرئيسية.

****

9. ورشة العمل المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

استندت هذه الجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية التي انعقدت في 15 تشرين الأول/أكتوبر إلى الصيغة الأولية للمؤشرات الجديدة للبرلمانات الديمقراطية، استناداً إلى الغايتين رقم 16.6 و16.7 من أهداف التنمية المستدامة. وتوفر المؤشرات الـ 25 إطاراً لمساعدة البرلمانات على تقييم قدراتها وأدائها في جميع مجالات العمل البرلماني وتحديد أولويات التغيير. ويقصد بها أن تكون أداة لدعم التعلم والتطوير البرلمانيين.

وافتتح الجلسة المشتركة، نائب رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، السيد ج. ب. مونتيرو، والسيد أ. ريتشاردسون (مدير برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، المعايير البرلمانية). وتلت مقدمة قصيرة للمؤشرات تعليقات من المملكة المتحدة على مجموعة التركيز عبر الإنترنت، التي عقدت مع الأمناء العامين في أيلول/سبتمبر 2022، وإخطار بأن مجلس الشيوخ الباكستاني ينوي إجراء تقييم للبرلمان باستخدام المؤشرات.

وكان التركيز الرئيسي للجلسة المشتركة ممارسة عملية لاختبار *المؤشر 1.1: الحكم الذاتي البرلماني*. ويتألف هذا المؤشر من أربعة أبعاد تتعلق بالحكم الذاتي المؤسسي والإجرائي والمتعلق بالموازنة والإداري للبرلمان. عمل المشاركون في مجموعات صغيرة للنظر في كيفية تقييم هذه الأبعاد في سياقهم البرلماني. واستفادوا من هذه الفرصة للتفكير في الممارسات في برلمانهم والتعرف على الحكم الذاتي البرلماني في البرلمانات الأخرى.

وقدم المشاركون، في تعليقاتهم من عمل المجموعة، اقتراحات بشأن كيفية تحسين المؤشر المتعلق بالحكم الذاتي البرلماني. وناقشوا أيضاً السبل التي يمكن بها للبرلمانات استخدام المؤشرات لدعم أساليب عملها. وعلى سبيل المثال، اقترح ممثل كندا أنه يمكن للمؤشرات أن تشكل الأساس لإجراء مراجعة داخلية للبرلمان، وأنه يمكن إجراء تقييم من قبل كل من البرلمان الوطني والبرلمانات دون الوطنية في البلد نفسه.

******

10. زيارة ميدانية لمركز جيكوندو المجتمعي في كيغالي (نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)

نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زيارة استغرقت نصف يوم إلى مركز جيكوندو المجتمعي في كيغالي. وشارك في الزيارة أعضاء من لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومكتب النساء البرلمانيات.

وظلت رواندا ترحب باللاجئين لعدة عقود، وتحافظ على سياسة الباب المفتوح وبيئة الحماية المواتية. ولغاية 31 آب/أغسطس 2022، استضافت رواندا أكثر من 127000 لاجئ وطالب لجوء، معظمهم يقيمون في مخيمات اللاجئين (90٪). وتقيم نسبة الـ10٪ المتبقية في المناطق الحضرية. يقيم معظمهم في كيغالي (9880) ويقيم البعض (2214) في نياماتا وهوي (850). ومعظم اللاجئين في كيغالي من بوروندي وأكثر من 60٪ منهم من النساء.

ولتوفير خدمات متعددة الأوجه للاجئين، وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية، تدير المفوضية وشركاؤها مركزاً مجتمعياً في جيكوندو، وهي إحدى المناطق التي يتركز فيها اللاجئون. يزور 823 شخصاً في المتوسط مركز جيكوندو المجتمعي كل شهر. وإن المركز المجتمعي متاح أيضاً للمجتمع الرواندي المضيف، ويقدم دعماً شاملاً لجميع الذين يتعاملون معه.

وتشمل الخدمات والدعم المتوفران للاجئين، وطالبي اللجوء في مركز جيكوندو المجتمعي خدمات المشاركة المجتمعية (المساعدة في التسجيل، والحصول على الهوية، والتسجيل في مخططات التأمين الصحي، وحماية الطفل، ومنع العنف القائم على الجندر، والتصدي له)؛ والتدريب على المهارات، وما إلى ذلك.

وأتيحت لوفد الاتحاد البرلماني الدولي فرصة التعامل مباشرة مع اللاجئين، ومشاهدة بعض المبادرات والمؤسسات الصغيرة التي تمكنوا من تطويرها في رواندا – إصلاح الهواتف، وإنتاج الصابون، وإنتاج المجوهرات، والمخابز، وما إلى ذلك. وشارك الوفد أيضاً في نقاشات مجموعة التركيز مع اللاجئات بشأن تجربتهن في رواندا، والتحديات التي تواجههن، والفرص المتاحة أمامهن. وقدمت الزيارة الميدانية مثالاً ملموساً للمبادرات الرامية إلى إدماج اللاجئين، وحظيت بتقدير كبير من المشاركين.

******

سادساً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد

تم ملء المراكز الشاغرة في مختلف اللجان وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وفي ما يلي نتائج الانتخابات والتعيينات:

الانتخابات والتعيينات

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التاليين في اللجنة التنفيذية:

- *مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*

السيد إ. فلوريس غارسيا (تشيلي) ليحل محل السيد ج. ب. لوتولييه (تشيلي) الذي لم يعد عضواً في البرلمان. وسيكمل فترة ولاية الأخير التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

- *مجموعة آسيا والمحيط الهادئ*

السيدة أ. سارانغي (الهند) لتحل محل السيد تشين غومين (الصين) الذي انتهت فترة ولايته. ستشغل السيدة سارانغي هذا المنصب لمدة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026.

- *مجموعة 12+*

السيد ف. مارشان (فرنسا) ليحل محل السيد م. غروجيك (صربيا)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان. سيشغل السيد مارشان هذا المنصب لمدة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026.

2. نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

عُين أعضاء اللجنة التنفيذية التاليين نواباً لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وهم يمثلون:

المجموعة الإفريقية

- السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال) – نائب رئيس اللجنة التنفيذية

المجموعة العربية

- معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ب. أرغيمون (أوروغواي)

مجموعة 12+

- السيد ج.إ. إيشانيز (إسبانيا)

3. اللجنة الفرعية للتمويل

يحل السيد أ. فلوريس غارسيا (تشيلي) محل السيد ج. ب. لوتولييه (تشيلي) الذي لم يعد عضواً في البرلمان. وسيكمل فترة ولاية الأخير التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

4. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلتين الإقليميتين التاليتين في مكتب النساء البرلمانيات:

المجموعة الإفريقية

- السيدة س. موما (كينيا) لتحل محل السيدة س. كيهيكا (كينيا) التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل فترة ولاية الأخيرة التي تنتهي في نيسان/أبريل 2023.

مجموعة 12+

- السيدة ر. كافاكشي كان (تركيا) لتحل محل السيدة ل. وول (نيوزيلاندا) التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل فترة ولاية الأخيرة التي تنتهي في نيسان/أبريل 2023.

5. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

لم يتم ملء الشاغر المعلن عنه لعضو يمثل المجموعة العربية في هذه الجمعية العامة، (علماً أن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي قامت بإعلام الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن رغبة الشعبة البرلمانية الكويتية في الاحتفاظ بهذا الشاغر لحين انعقاد دورة الجمعية العامة القادمة).

6. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لفترة خمس سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

- السيدة م. غ. أوديامبو (كينيا)
- السيدة أ. جيركنز (هولندا)
- السيد م. حسين سيد (باكستان)
- السيد هـ. كامبوني (زامبيا)

7. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لفترة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026:

- السيد هـ. جوليان-لافيرير (فرنسا)
- سعادة السيدة نجوى حميد محمد علي كاكه يي (جمهورية العراق)
- السيدة ل. فيلمان رييل (سويسرا)
- السيد أ. نيفوري (أوروغواي)

وتم تعيين معالي السيد موسى حديد (دولة فلسطين) عضواً بحكم منصبه يمثل دولة فلسطين في اللجنة ليحل محل سعادة السيد فهمي الزعارير.

ويبقى شاغر لعضو واحد.

8. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

انتخب المجلس الحاكم مسهلين اثنين لفترة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026:

- السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)
- السيد ل. وورلي (سويسرا)

9. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين، لفترة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة م. براوسر (الأرجنتين)
- السيد أ.أ. باريديس غونزاليس (بيرو)

مجموعة 12+

- السيدة ج. موراوسكا-ستانيكا (بولندا)

10. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لفترة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026:

المجموعة الإفريقية

- السيدة س. نتاكاروتيمانا (بوروندي)

ويبقى شاغر لعضو واحد من *مجموعة أوراسيا*.

11. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

انتخبت مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا السيد د. نوغتين (أيرلندا) كرئيس قادم لها.

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لفترة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026:

مجموعة 12+

- السيد ف. فويتكو (جمهورية التشيك)

12. مراجعو الحسابات الداخلية لحسابات العام 2023

عين المجلس الحاكم المدققين الداخليين التاليين لحسابات العام 2023:

- السيدة أ. حبيبو (النيجر)
- السيد هـ. كارنيرو (البرتغال)

13. مكاتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التاليين في مكاتبها:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- سيحل السيد ج. راثغيب شيفيرلي (تشيلي) محل السيد ر.م. غارسيا (تشيلي) لإكمال الولاية التي ستنتهي في نيسان/أبريل 2023.

مجموعة 12+

- سيحل السيد ل.ج. دو نيكولاي (فرنسا) محل السيد و. بلان (فرنسا) لإكمال الولاية التي ستنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

مجموعة أوراسيا

- انتخب السيد س. غافريلوف (روسيا الاتحادية) لولاية أولى تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

المجموعة العربية

- ستحل سعادة السيدة وحدة محمود فهد عبد الجميلي (جمهورية العراق)، محل سعادة السيدة آلاء طالباني (جمهورية العراق)، لإكمال الولاية التي تنتهي في نيسان/أبريل 2023.
- سيحل سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري (دولة قطر) محل سعادة الدكتور علي بن فطيس المري (دولة قطر)، لإكمال الولاية التي تنتهي في نيسان/أبريل 2023.

مجموعة 12+

- سترشح السويد عضواً جديداً في المكتب لإكمال ولاية السيد د. لارسون (السويد)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

المجموعة الإفريقية

- ستحل السيدة ر. تونكي (كينيا) محل السيدة س. عبدي نور (كينيا)، لإكمال الولاية التي ستنتهي في نيسان/أبريل 2023.

مجموة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- انتخب السيد إ. بوستامانتي (بيرو) لولاية أولى، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

وقررت اللجنة إرجاء انتخاب رئيس اللجنة إلى الجمعية العامة الـ146 في مملكة البحرين، وطلبت من السيد وورلي أن يواصل عمله رئيساً بالنيابة حتى ذلك الحين.

14. مقررو الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

عينت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان السيدة ل. رينولدز (أستراليا) مقررة مشاركة في البند الموضوع *"الاتجار بالأيتام: : دور البرلمانات في الحد من الأضرار"* .

وسيعين رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مقرراً واحداً أو مقررين اثنين آخرين بعد إجراء مشاورات وفقاً للقاعدة 13 الفقرة 4 من قواعد اللجان الدائمة.

******

سابعاً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية

عقدت المجموعة البرلمانية العربية اجتماعها التنسيقي، برئاسة معالي المستشار حنفي جبالي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، نيابة عن رئيسة الاتحاد البرلماني العربي، وذلك يوم الإثنين، الواقع في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، من الساعة 17:00 حتى الساعة 18:30، في قاعة MH2، مركز كيغالي للمؤتمرات (KCC)، حيث تم البحث في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 145، والدورة الـ 210 للمجلس الحاكم، وضمن جدول الأعمال البنود التالية:

1- إقرار جدول الأعمال.
2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.
3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم.
4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد (إن وُجدت).
5- ما يستجد من أعمال.

البند الأول من جدول الأعمال:

إقرار جدول الأعمال:

بعد استعراض جدول الأعمال، تمت الموافقة عليه وشُرع بالبدء بالاجتماع.

البند الثاني من جدول الأعمال:

تقرير ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي:

عرض معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة، تقريره مبيناً فيه الأمور التي تم التوافق عليها خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية:

معالي الأخ المستشار الدكتور/ حنفي الجبالي الموقر

رئيس مجلس النواب بجمهورية مصر العربية الشقيقة، رئيس الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس البرلمانية العربية الشقيقة،

الأخوة والأخوات الزملاء،

السـلام عليكـم ورحمـة الله وبركاتـه..،

يسعدني أن أستعرض لكم تقرير مشاركتي في أعمال اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، واللجان الفرعية التابعة لها بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية، حيث عقدت اللجنة اجتماعها الأول في مونتفيديو-الأوروغواي في يونيو 2022م، واجتماعاً عبر الاتصال المرئي بتاريخ 26 سبتمبر 2022، واجتماعين على هامش الدورة الحالية لجمعية الاتحاد.

وسيغطي هذا التقرير القضايا التي تمت مناقشتها والمتعلقة بعمل الاتحاد والقضايا السياسية الراهنة.

د. علي راشد النعيمي

ممثل المجموعة العربية

في اللجنة التنفيذية

أولاً: المسائل المتعلقة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي

1- المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة:

استعرضت اللجنة التنفيذية خلال دورتها الحالية وثيقة المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، والتي تم إعدادها من قبل الأمانة العامة للاتحاد بالتعاون مع الخبير المكلف بشأن المشروع.
وقدمت الوثيقة تقييماً مفيداً للغاية لكيفية تعزيز علاقة الاتحاد البرلماني الدولي بمنظمة الأمم المتحدة، والتي تزامنت مع صياغة الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، والتي تتضمن في حد ذاتها إرشادات مهمة في ما يتعلق بعلاقة الاتحاد البرلماني الدولي بالأمم المتحدة.

ووفقاً للوثيقة، تم اقتراح ثلاثة أهداف والتي سيتم من خلالها تطوير العمل مع الأمم المتحدة:

1- وضوح الهدف والأولويات،

2- تسخير نقاط القوة في الاتحاد البرلماني الدولي (عملية الإصلاح والهيكلة)،

3- قياس الأثر.

من الملاحظ أن الكثير من البرلمانيين ليسوا على إطلاع بعمل الاتحاد في منظمة الأمم المتحدة، والسبب في ذلك هو أن الكثير من العمل السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة لا يصل إلى البرلمانات الوطنية. لذلك اقترحت الوثيقة أن يهدف العمل السياسي في الأمم المتحدة، في المقام الأول، إلى تعزيز قدرات البرلمانات لمساءلة حكوماتها عما تقوله أو تفعله في المنظمة، وكذلك في تعزيز قدرات البرلمانات لترجمة الالتزامات العالمية إلى التزامات وطنية من خلال التشريعات، بالإضافة إلى إشراكها في التقارير الوطنية التي تقدم للأمم المتحدة، كما أوضحت الوثيقة إلى أهمية وضع الاتحاد أولويات محددة وواضحة في تعاونها، وعلى أن تركز في قضايا مثل التغير المناخي، الديمقراطية وحقوق الإنسان، الشراكة بين الجنسين، مشاركة الشباب، السلام والأمن، والتنمية المستدامة للجميع. بعبارة أخرى، يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى دمج عمله السياسي في الأمم المتحدة بشكل أفضل ودعم تنفيذ الاتفاقات الدولية من خلال البرلمانات، وإجراء تعديلات داخلية تسهم في تمكين الأعضاء وزيادة إدراكهم. ومن خلال مداخلتي، اقترحت على أهمية مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات الرئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعقد في سبتمبر من كل عام، وأن يكون للاتحاد دوراً فاعلاً فيه.

2- الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي:

شاركت بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية في اللجنة الفرعية للشؤون المالية التابعة للجنة التنفيذية، والتي قامت بإعداد الميزانية الجديدة للاتحاد للعام 2023، والتي بنيت على الأهداف الخمسة لاستراتيجية الاتحاد (2022-2026). وناقشت اللجنة في طور اعدادها للميزانية أهمية رفع الاشتراكات السنوية للبرلمانات الأعضاء، والتي لم تتغير خلال السنوات الماضية نظراً للظروف الاقتصادية التي كانت تشهدها أغلب دول العالم، والذي أدى إلى وصول المساهمات السنوية للبرلمانات لمستويات عام 2007، على الرغم من الزيادة في عدد البرلمانات الأعضاء (30+). واعتمدت اللجنة التنفيذية المقترح المقدم من اللجنة الفرعية، بفرض **زيادة قدرها 3%** على المساهمة السنوية للبرلمانات الأعضاء خلال الفترة 2023-2026، **وزيادة قدرها 2%** من العام 2027(مع وضع الاستراتيجية الجديدة). والجدير بالذكر، وبعد سنوات عديدة من التخفيضات الكبيرة في المساهمات السنوية، من المهم الآن إعادة موازنة الاتحاد إلى مستوياتها السابقة وتمكينها لمواجهة تحديات الاحتياجات المستقبلية والتكاليف المتزايدة. لقد توسع جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي في سياق الاستراتيجية الجديدة، مما دفع باللجنة التنفيذية بالعمل على إعادة الاتحاد البرلماني الدولي تدريجياً إلى مستوى موازناته السابقة، مستهدفاً موازنة عام 2010 بحلول نهاية فترة الاستراتيجية الحالية.
أما بشأن الوضع المالي للاتحاد حتى تاريخ 22 سبتمبر 2022، تم الإشارة إلى تخلف 6 برلمانات وطنية عن سداد التزاماتها المالية خلال الثلاثة سنوات الماضية، ومنها دولة عربية واحدة وهي ليبيا، مما سيدفع بالاتحاد البرلماني الدولي إلى تطبيق المادة 5.3 من نظامها الأساسي وتعليق عضوية برلمان ليبيا.

3- سياسة حماية البيانات

شاركت بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية في مجموعة العمل حول الشفافية والمساءلة والانفتاح التابعة للجنة التنفيذية، حيث ناقشنا خلال أعمالنا إصدار سياسة حماية البيانات الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي.
وحددت الوثيقة المعتمدة من اللجنة التنفيذية، نهج الاتحاد البرلماني الدولي لحماية خصوصية البيانات، والعمليات التي تتبعها أمانة الاتحاد لضمان قدرتها على التزام بالمعايير المعترف بها دولياً لحماية البيانات الشخصية.

4- سياسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التحرش

ناقشت اللجنة التنفيذية في الدورة الحالية، سياسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التحرش، والمقترحة من مجموعة الشراكة بين الجنسين التي أترأسها. وقد قامت المجموعة بمراجعة الممارسات والسياسات المشابه في المنظمات الدولية الأخرى، بهدف منع ومعالجة التحرش عموماً والجنسي خصوصاً في الاجتماعات البرلمانية الدولية، ووضع إطار أخلاقي لجمعيات الاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات الأخرى التي ينظمها.

وقد وافقت اللجنة التنفيذية على توصيات المجموعة بوضع خارطة طريق للاتحاد البرلماني الدولي وهي: (1) المصادقة على مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك لمنع التحرش؛ (2) وضع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي خطة تنفيذية مع تدابير مصاحبة، و (3) إنشاء آلية للرصد المنتظم لخطة التنفيذ من قبل المجموعة.

5- المراقبون الدائمون للاتحاد البرلماني الدولي:

استعرضت اللجنة التنفيذية خلال دورتها الحالية، الوثيقة المعدة من قبل الأمانة العامة للاتحاد حول تقييمها للمراقبين الدائمين في الاتحاد. وكان من الملاحظ خلال الفترة الماضية، زيادة في عدد الطلبات المقدمة، مما استوجب إعادة دراسة وتقييم وضع المراقبين في الاتحاد، واقتراح آلية مناسبة لقبول تلك الطلبات مع فرض رسوم مالية. وأكدت خلال مشاركتي على أهمية قيام الأمانة العامة بمراجعة دورية لوضع المراقبين، ومدى التزامهم بالمشاركة في أعمال الاتحاد، ومدى توافق أهدافها بأهداف الاتحاد، وأن تكون العلاقة تبادلية يستفيد منها الطرفين.
بشكل عام تقوم اللجنة التنفيذية كل أربعة سنوات بتقييم وضع المراقبين، ويبلغ عدد المراقبين الحاليين 70 عضواً مقسمين على ستة فئات.

ثانياً: القضايا السياسية

1. الأزمة الأوكرانية:

تم تشكيل فريق عمل في الاتحاد البرلماني الدولي معني بالحل السلمي لأزمة أوكرانيا بناء على قرار البند الطارئ المعتمد في جمعية الاتحاد في نوسا دوا اندونيسيا مارس 2022.
وفي الاجتماع الأول للفريق، تم انتخابي رئيساً، وبعضوية 7 أعضاء آخرين من مختلف المجموعات الجيوسياسية بالإضافة إلى الأمين العام الاتحاد. ويهدف الفريق لاستخدام الدبلوماسية البرلمانية والمساعي الحميدة لتشجيع الحوار بين البرلمانين الأوكراني والروسي ودعم الجهود الدبلوماسية الرسمية في إطار القواعد الدولية واحترام مبادئ السيادة الوطنية والقانون الدولي الانساني، بالإضافة الى دعم الجهود الانسانية في منطقة الصراع.
كما سيساعد الفريق المشكل الاتحاد البرلماني الدولي على المساهمة في حل النزاع على المدى الفوري والمتوسط والطويل وتحقيق وقف كامل لإطلاق النار وبناء الثقة وتعزيز الحوار البرلماني ومعالجة اسباب النزاع وضمان إقامة علاقات سلمية ومستدامة بين البلدين
وقد قمنا خلال الفترة الماضية، بعقد خمسة اجتماعات حتى تاريخه، بالإضافة إلى زيارة رسمية لكل من روسيا وأوكرانيا، للاستماع للطرفين والحصول على فهم أفضل للوضع على الأرض والسعي لتحديد الطرق التي تفضي إلى وقف

الأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات، مع الالتزام الكامل بالقانون الدولي والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ الاتحاد البرلماني الدولي. ولاقى الفريق خلال زيارته الدعم الكامل من الطرفين وجاري العمل على تحديد الخطوات القادمة والبناء على نتائج الزيارة الأخيرة.

*****

البند الثالث من جدول الأعمال:

تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم

عرض السيد الأمين العام للاتحاد البنود الطارئة، وتمت المناقشة بين الوفود العربية.

وحضر الاجتماع ممثل عن وفد الباكستان حيث عرض الطلب المقدم من قبل وفدهم لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ145 تحت عنوان:

"إنشاء صندوق عالمي أو تسهيلات تمويلية للبلدان المعرضة لتأثيرات تغير المناخ لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ"

*****

البند الرابع من جدول الأعمال:

الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد:

في ما يتعلق بالمناصب الشاغرة، أوضح السيد الأمين العام أنه لا يوجد شواغر للمجموعة العربية، وبخصوص مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي تم الاتفاق على أن تحتفظ دولة الكويت بالمنصب.

*****

وحضر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي جانباً من الاجتماع، حيث أوضح بعض الأمور المتعلقة بالاجتماعات، خاصة موضوع الحرب الروسية – الأوكرانية، وجائزة كريمر – باسي، وقضايا تتعلق بالاجتماعات المستقبلية، وضرورة التعاون بين المجموعات الجيوسياسية والاتحاد، ودار نقاش حول أبرز القضايا شارك فيه عدد من رؤساء المجالس والوفود. كما تم عرض بعض الطلبات الخاصة بإدراج بنود إضافية من قبل الشُعب التي تقدمت بها، وجرى نقاش حولها.

*****

ثامناً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الإثنين الموافق 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022 من الساعة 15:00 إلى الساعة 16:30 وذلك في قاعة MH4 بمركز المؤتمرات في مدينة كيغالي.، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 145، والدورة الـ 210 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

تاسعاً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الثلاثاء الموافق 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022 من الساعة 15:00 إلى الساعة 16:30 وذلك في قاعة MH1 بمركز المؤتمرات في مدينة كيغالي وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 145، والدورة 210 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

عاشراً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، بمركز المؤتمرات في مدينة كيغالي، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول العامة الـ 145، والدورة الـ210 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

إحدى عشر– أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

قامت الأمانة العامة بإعداد مذكرة تفصيلية ومذكرة موجزة، عن أعمال الجمعية العامة الـ 145، والاجتماعات ذات الصلة، كما تم العمل على ترجمة وتوزيع جميع الوثائق التي نشرت خلال انعقاد اجتماعات الجمعية العامة، والمجلس الحاكم، واللجان الدائمة والهيئات الأخرى، كما شاركت في كافة الفعاليات الرئيسية والجانبية، أثناء انعقاد الجمعية، والمجلس الحاكم، وقامت بالتنسيق بين الوفود البرلمانية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، وكانت على اتصال دائم مع الوفود البرلمانية العربية، ووضعها بصورة آخر المستجدات، كذلك التقى الأمين العام، بكلٍ من الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي، والأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية، وعددٍ من رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، بالإضافة إلى التواصل والتنسيق مع رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد، حول كافة القضايا التي تهم المجموعة البرلمانية العربي. كما تمت ترجمة كافة الوثائق التي تم اعتمادها خلال الاجتماعات ووزعت على الوفود في الوقت ذاته.

والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، تأمل من كافة المجالس والبرلمانات العربية الموقّرة، إبداء أي ملاحظات أو اقتراحات من شأنها، أن تساهم في تطوير عمل الأمانة العامة خدمةً للمجالس والبرلمانات الأعضاء، تعميماً للفائدة المرجوة.

****

ثان عشر – الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة

البند الطارئ

المقترح 1: إنشاء صندوق عالمي متعلق بتغير المناخ (باكستان)

المقترح 2: إدانة غزو أوكرانيا (تشيلي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

	البلد	الأصوات نظرياً		المقترح 1				المقترح 2				الملاحظات
			عملياً	ر‍ع	ضد	امتناع		ر‍ع	ضد	امتناع		
1	البانيا	11	11				x					
2	المملكة المغربية	16	16				x					
3	أندورا	10	10		10			10				
4	انغولا	14	14	14						7		
5	الأرجنتين	16	16			16		16				
6	ارمينيا	11	11				x					
7	أستراليا	14	14		14			14				
8	النمسا	12	12		12			12				
9	أذربيجان	13	10				x					عضو واحد
10	مملكة البحرين	11	11	11						11		
11	بنغلادش	20	20				x					
12	بيلاروسيا	13	8	8					8			عضو واحد، جندر واحد (2x)
13	بلجيكا	13	13		13			13				
14	بنين	12	12				x					
15	دولة بوليفيا متعددة القوميات	12	12	11		1		1		11		
16	بوتسوانا	11	11			11		11				
17	البرازيل	22	10				x					عضو واحد
18	بوروندي	12	12				x					
19	كمبوديا	13	13	13				8		5		
20	الكاميرون	13	13	13						13		
21	كندا	15	15		15			15				
22	تشاد	13	13	13						13		
23	تشيلي	13	13	3		10		10		3		
24	جمهورية الكونغو الديمقراطية	11	0									لا يحق لها التصويت
25	ساحل العاج	13	13	13						13		
26	كرواتيا	11	11		11			11				
27	جمهورية التشيك	13	13		13			13				

	البلد	الأصوات		المقترح 1				المقترح 2				الملاحظات
		نظرياً	عملياً	ر	ض	امتناع	ر	ض	امتناع			
28	الدنمارك	12	12		12			12				
29	جمهورية جيبوتي	10	10								x	
30	الإكوادور	13	10								x	عضو واحد
31	جمهورية مصر العربية	20	20								x	
32	غينيا الاستوائية	11	11	11					11			
33	إستونيا	11	11		11			11				
34	إسواتيني	11	11	11					11			
35	فيجي	10	10	10				10				
36	فنلندا	12	12		12			12				
37	فرنسا	18	18		18			18				
38	الغابون	11	11								x	
39	غامبيا	11	11	11				11				
40	جورجيا	11	11		11			11				
41	ألمانيا	19	19		19			19				
42	غانا	14	14	4		10		14				
43	اليونان	13	13	5	8			13				
44	غينيا	13	13	13					13			
45	غيانا	10	10								x	
46	المجر	13	13		13			13				
47	آيسلاندا	10	8		8			8				جندر واحد (2x)
48	الهند	23	23	23				23				
49	إندونيسيا	22	22	22				22				
50	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19	19	19				19				
51	جمهورية العراق	15	15	15				1	14			
52	أيرلندا	11	11		11			11				
53	إسرائيل	12	12		12			12				
54	إيطاليا	17	8		8			8				عضو واحد، جندر واحد (2x)
55	اليابان	20	20			20	20					
56	المملكة الأردنية الهاشمية	12	12	12					12			
57	كازاخستان	13	10	10					10			عضو واحد
58	كينيا	15	15	15					15			
59	دولة ليبيا	11	0									لا يحق لها التصويت
60	ليختنشتاين	10	10		10			10				
61	مدغشقر	14	12	12					12			جندر واحد (2x)
62	مالاوي	13	13			13	13					
63	ماليزيا	14	10	10					10			جندر واحد (2x)
64	مالديف	10	10	10								

	البلد	الأصوات		المقترح 1				المقترح 2				الملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع		مع	ضد	امتناع		
65	مالي	13	10	10						10		
66	مالطا	10	8		8			8				جندر واحد (2x)
67	موريشيوس	11	10				x					عضو واحد
68	المكسيك	20	20				x					
69	موناكو	10	10	10					10			
70	المملكة المغربية	15	15				x					
71	موزامبيق	13	13			13		13				
72	ناميبيا	11	11	11				11				
73	نيبال	14	14				x					
74	هولندا	13	13		13				13			
75	نيوزيلندا	12	12		12				12			
76	النيجر	13	13				x					
77	نيجيريا	20	20	20				5	15			
78	النرويج	12	12		12				12			
79	سلطنة عُمان	11	11	11						11		
80	باكستان	21	21	21				21				
81	دولة فلسطين	11	10				x					عضو واحد
82	بابوا غينيا الجديدة	12	0									لا يحق لها التصويت
83	باراغواي	11	8				x					عضو واحد، جندر واحد (2x)
84	بيرو	14	14	14					14			
85	بولندا	15	15		15				15			
86	البرتغال	13	13		13				13			
87	دولة قطر	11	11	11				8		3		
88	جمهورية كوريا	17	17				x					
89	رومانيا	14	14		14				14			
90	روسيا الاتحادية	20	20	20					20			
91	رواندا	12	12			12			12			
92	المملكة العربية السعودية	14	14	14				14				
93	صربيا	12	12	12				12				
94	سيشيل	10	10	10					10			
95	سيراليون	11	11			11			11			

	البلد	الأصوات			المقترح 1			المقترح 2				الملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع			
96	سلوفينيا	11	11		11		11					
97	الصومال	13	13	13			13					
98	جنوب إفريقيا	17	17	14		3	3	10	4			
99	جنوب السودان	13	13							x		
100	إسبانيا	16	16		16		16					
101	سريلانكا	13	13							x		
102	سورينام	10	10	10			4		6			
103	السويد	13	10		10		10					
104	سويسرا	12	12		12		12					
105	الجمهورية العربية السورية	13	13							x		
106	تايلاند	18	18	18					18			
107	تيمور- ليشتي	11	11		11		11					
108	توغو	12	12							x		
109	تركيا	19	19	19			19					
110	أوغندا	15	15	15					15			
111	أوكرانيا	17	17		17		17					
112	دولة الإمارات العربية المتحدة	11	11	11					11			
113	المملكة المتحدة	18	18		18		18					
114	جمهورية تنزانيا المتحدة	17	17	17					17			

	البلد	الأصوات		المقترح 1			المقترح 2				الملاحظات
		نظرياً	عملياً	ر ع	ضد	امتناع	ر ع	ضد	امتناع		
115	أورغواي	11	9	9			9				جندر واحد (2x)
116	أوزبكستان	15	15							x	
117	فيتنام	19	19	19					19		
118	الجمهورية اليمنية	13	11	11			11				جندر واحد (2x)
119	زامبيا	13	13	13					13		
120	زيمبابوي	13	10	10					10		
	المجموع:	**1631**	**1534**	**645**	**433**	**120**	**717**	**119**	**362**		

إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة 1078 836

عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها 719 لم يحصل عليها 557 حصل عليها

الأغلبية البسيطة حصل عليها حصل عليها

القاعدة 34 الفقرة 3 (ثلث الأصوات): 511 اتُّبعت اتُّبعت

ثالث عشر – الخاتمة

كان هذا تقريراً عن أعمال الجمعية الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ210 للمجلس الحاكم، والعمل جارٍ على ترجمة التقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبَل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد البرلمانات العربية الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أملي أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية، بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

برجاء التكرم بالاطلاع والعلم وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي